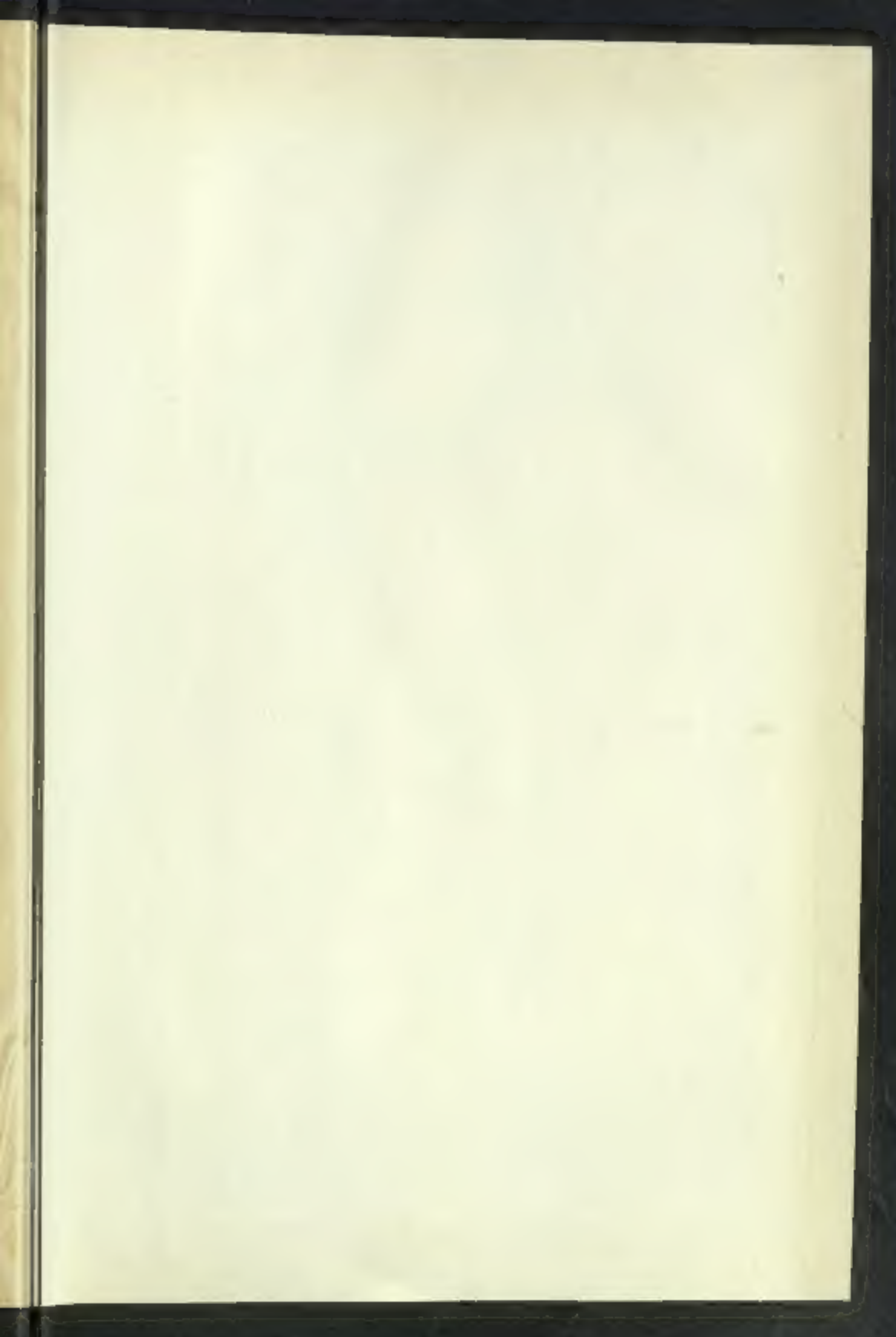


A. U. B. LIBRARY

AMERICAN  
UNIVERSITY OF  
BEIRUT



U.S. A. U. B. LIBRARY



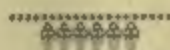
٤٥٠ قسم

CA  
347.7  
Z21EA  
v.1  
C11

التجارة البرية

لاستاذ الشريعة والقانون في الجامعة الاميركية

في بيروت



الشيخ يوسف راجي زغبيا

قاضي الصالح الاول في الجمهورية اللبنانية

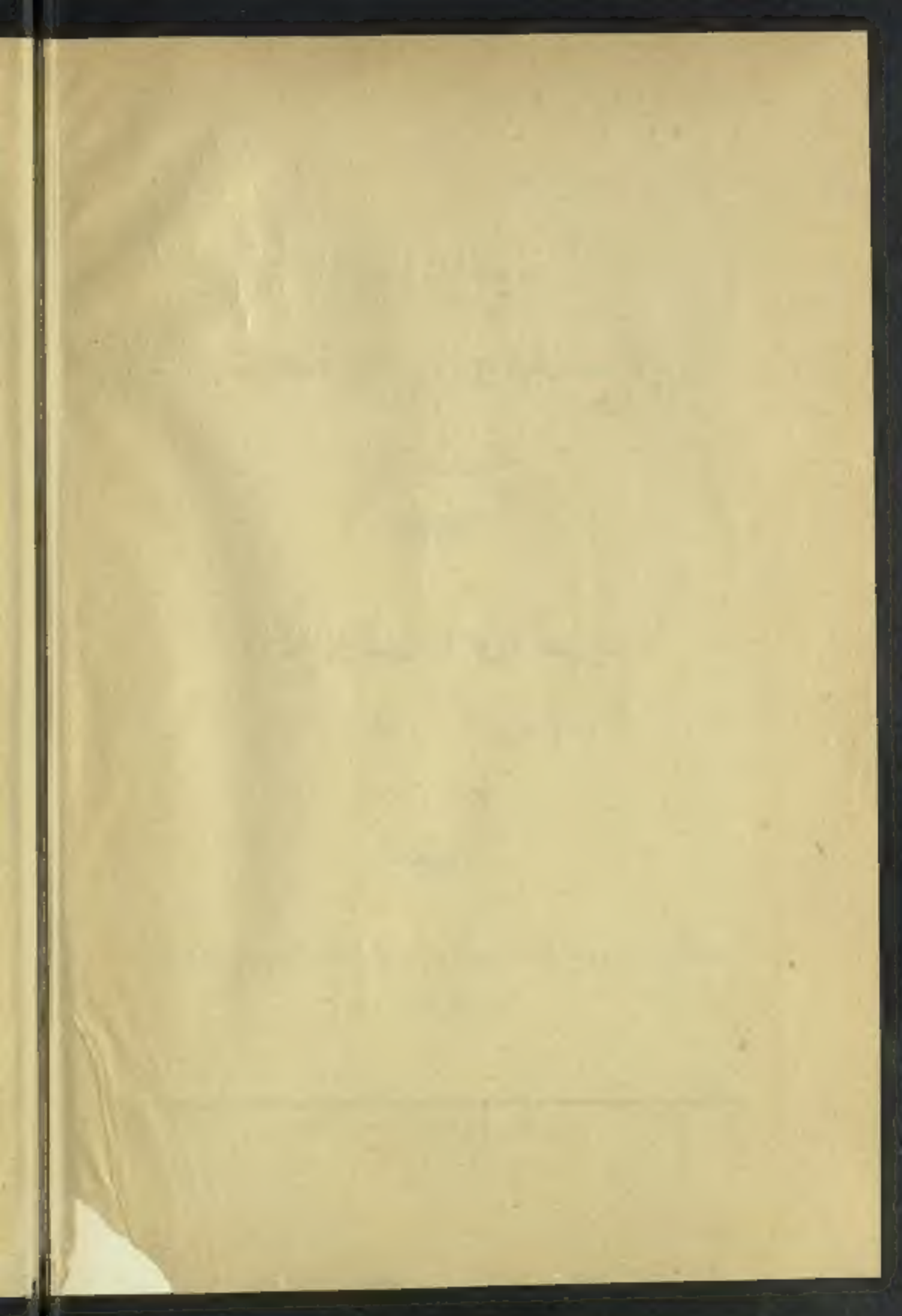
١٩٢٧ و ١٩٢٨



الجزء الاول يتضمن مقالات في شرح قانون التجارة حتى باب الافلاس

جميع الحقوق محفوظة

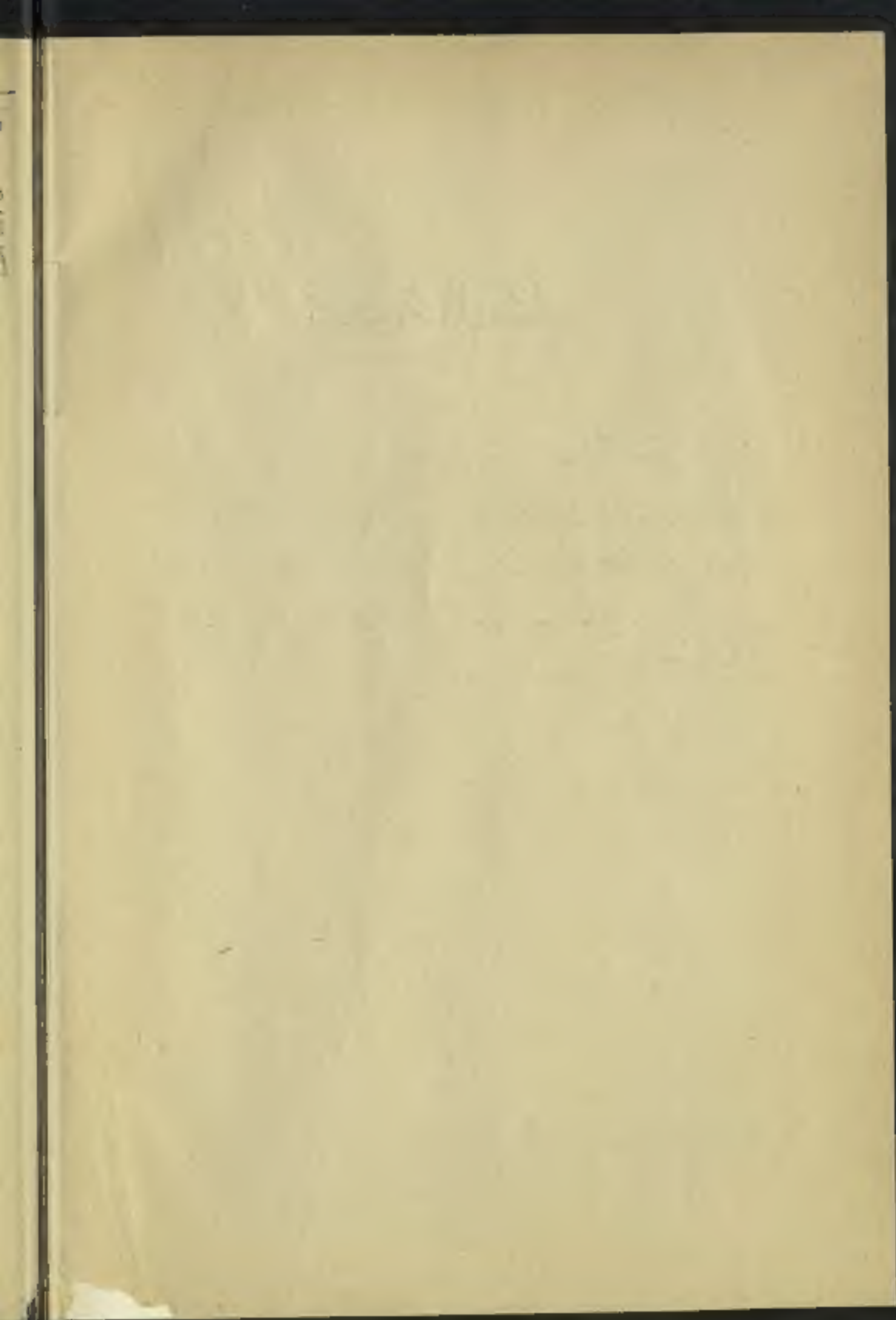




## تقدمة الكتاب

الى امتي اهدي كتابي لعله  
وما من دواعي الفخر حبي لامتي  
فهل انا الا نقحة من نسيمها  
يكون سطرأ نافعاً في كتابها  
وايفاء ما في ذمتي من حسابها  
وهل انا الا حنفة من ترابها  
في ٦ مارت سنة ١٩٢٨

يوسف زكريا





## مقدمة الكتاب

اما بعد فانا نشرنا في العام الماضي كتاباً بعنوان المحاضرات الشرعية ضمنه القسم الاول من دروسنا السنوية في الجامعة الاميريكية وانا نشر السنة القسم الثاني من تلك الدروس وهو الجزء الاول من كتاب التجارة البرية الذي ضمنه شرحاً مسهباً للتجارة البرية عدا كتاب الافلاس الذي سنجعله ان شاء الله جزءاً ثانياً مستقلاً

وقد نهجنا في كتابنا هذا منهجاً تعليمياً قسمنا قانون التجارة الى مواضيع واتخذنا لكل موضوع مقالاً اوضحنا فيه جميع الاحكام والنظرات القانونية والشرعية المتعلقة بها

وبينا آخذ قانون التجارة واصوله وتاريخه ولم نعتمد الى موادنا فنشرها مادة مادة بل اوردنا المواد شواهد وادلة

ومن المعلوم ان الشريعة الاساسية لبلادنا هي الفقه . وان الدولة العثمانية كانت في اوقات مختلفة تلخذ عن دول الغرب قوانين ونظماً توافق طبيعة المكان والزمان باذلة الجهد في المحافظة على اسس الشريعة الاسلامية

اولاً لانها توافق طبيعة البلاد وثانياً لان الدولة كانت دولة الخلافة  
والفقه لا يخالف هذا العمل ولا يمنعه لانه لا يمنع التوسع في الاجتهاد  
طبقاً لحاجات الامة في الازمنة والامكنة . وهو الذي قبل عادات التجار  
وشروطهم حتى المخالفة منها للقياس الشرعي . فالشريعة التي من اركانها ان  
المشقة تجلب التيسير : ولا ينكر تغيير الاحكام بتغير الزمان ، انما هي  
شريعة رغبة الصديق قبل في جميع الادوار جميع الماديات الصالحة والقوانين  
والنظم المفيدة ايّاً كان مصدرها

والشرائع تتوافق كلها في وجوه كثيرة مهمة وما ذلك الا لتوافق  
طبائع الناس فالانسانية جامعة عامة ذات فروع وهي اشبه بالماء الذي  
يندو للناظر اليه بلون الاناء ، وهو هو في كل حال

فما تراه من اختلاف بين شريعتين انما يكون ناتجاً عن تفرق الناس  
في الامكنة والازمنة شعوباً وطوائف وهل الشريعة الا : الامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر . فالشرائع كلها متفقة على هذا والخلاف ليس الا على  
فهمنا للمعروف والمنكر . وهذا مصدر اختلاف الشرائع والمذاهب لان  
لكل قوم بيعة يعيشون فيها تورتهم عادات تجعل ما هو معروف عندنا  
منكراً عندهم . وما هو منكراً عندنا معروفاً عندهم . غير ان اموراً كثيرة  
من المعروف والمنكر متفق عليها عند الجميع كفضيلة الصدق ووذيلة الكذب  
ونحن كان لنا عادات تجارية تناسب احوالنا وبيئتنا وتشابه بكثير  
من وجوهها عادات التجار الغربيين وهي لو جمعت لكانت ثلثها مجموعتنا

و هو ستمسیده

و کتاب عدل و احکام و فقه و اصول و کتب معتبره  
در فقه و اصول و فقه و اصول و فقه و اصول  
و فقه و اصول و فقه و اصول و فقه و اصول

و فقه و اصول و فقه و اصول و فقه و اصول  
و فقه و اصول و فقه و اصول و فقه و اصول

و فقه و اصول و فقه و اصول و فقه و اصول  
و فقه و اصول و فقه و اصول و فقه و اصول  
و فقه و اصول و فقه و اصول و فقه و اصول

و فقه و اصول و فقه و اصول و فقه و اصول  
و فقه و اصول و فقه و اصول و فقه و اصول  
و فقه و اصول و فقه و اصول و فقه و اصول

و فقه و اصول و فقه و اصول و فقه و اصول  
و فقه و اصول و فقه و اصول و فقه و اصول

و فقه و اصول و فقه و اصول و فقه و اصول

انه ليس يلى تقديم من شريقتك و حديد يدى بهت فيه نور شاسع  
يصعب عليك قطعه و خلاف لا تكن توفى به و عقده لا  
يمكن حله

و ان تؤمن من ر خطو انا في هذا مع حنى و سعة في سدى  
الترقى في اوج العنه كله و لا سى عنه حقوق ووسع مقدس خلق .  
و امور سين دره حق و عدل

يوستف رحيم

# المقالة الاولى

## ١٠ علم الحقوق

هو علم بالقواعد التي تميز الحق من الدليل  
كلمة "حقوق" لها عدة معانٍ هي:

اولاً جمع حق وهو الاقتدار والصلاحية الذاتية. مثلاً حق

فلان المدني، حق فلان السياسي

ثانياً مجموع قوانين امة حقوق رومية وحقوق رودس وغيرها

ثالثاً يطلق على قسم من قوانين دولة او ملت فنقال حقوق

مدنية وحقوق تجارية وحقوق جزاء.

رابعاً قد اصطحب علماء قانون العثمانيون على التعبير بكلمة حقوق

عن غير تجرد والحرء والشرع فيقولون محكمة الحقوق

اي غير محكمة التجرد والحرء والشرع ويقولون اصول

المحاكمة الحقوقية لاصول التجرد لهذا محكمة المدنية

العادية

لحقوق تعني الشرائع اما مبرئة الطبيعة او شرعية

وامرلة هي الشرائع الدينية

ومن الشرائع الدينية الشريعة محمدية

والشرعية هي الامر الملوك والحكام بوضعه موضع الاجراء

والله مد من الامر وامرهي والتقوي ومصدرها الطبيعة الشرعية

والشرع الشرعي قد قسمت الى حقوق طبيعية *droit naturel*

وحقوق موضوعة *droit positif*

احقوق الطبيعية هي مجموعة القواعد الطبيعية التي يرشد اليها

العقل السليم واحكام الصريحة وهذا لا تغير ولا تتبدل لان كل

واحد يحسن القتل والسرقة وسائر الرذائل اشياء مكروهة ومنوعة

لما كانت اجسام الشرعية مسؤولة في كل عصر عن اعمالها مع عدم

وجود الموابس والشرع

قال يوحنا الرسول في احدي رسالاته والدين تكون لهم شريعة

فصل: هم كانت شريعة لهم

لحقوق موضوعة هي مجموعة القواعد التي وضعها الناس وتسم

الى مكتوبة *droit écrit*

وهي مجموعة في الكتب

وعبر مكتوبة *droit non écrit*



وهي المادات والمعاملات غير المكتوبة التي تتألفها الشعوب  
بالتقاليد والأثر

في مصطلحات العلماء الغممايين يقرب بحقوق المكتوبة قانون وعظم  
القطعة قانون وقد رعموا هم مأخوذة عن اليوناني وهما مأخوذة  
عن اللسان لسرياني احدهم المبرايون ثم اليونان ثم اخذت منهم البركة  
والدرب .

ومعنى هدد لكاتبته في الأصل القصصه والغمياس وهم يدون  
ان يهولوا شي مستقيم مثل قصصه وكانت التصبيته مقيسة من مقاييس  
القدماء

واللهون اصطلاحاً هو الامر او النهي الصادر من الحكومة صححه  
لاصداره وقولنا الحكومة الصالحة تحرم المعاصيات والثوار . ومن  
وامرهم ليست قانوناً

## تقسيم علم الحقوق

يقسم علم الحقوق اعتباراً بموضوعه الى

(١) حقوق ما بين الافراد الذين تؤلف منهم الجمعية التشريعية

المعروفة بالدولة

(٢) حقوق ما بين الافراد ودولتهم

(٣) حقوق ما بين دولة ودولة

(٢) حقوق ما بين افراد دولة و افراد دولة اخرى

(١) حقوق ما بين الافراد . تسمى ايضاً بحقوق شخصية وحقوق خصوصية *droit privé* وهي مجموعة القواعد التي توضح العلاقات و الروابط القانونية الخاصة بين الافراد

وهذه الحقوق تنقسم الى قسمين (١) حقوق مدنية *droit civil*

(٢) اصول محكمة مدنية *procédure civile*

الحقوق المدنية هي مجموعة قواعد العمومية التي تبين العلاقات المادية القائمة بين الافراد وهي عندا اشغلة والفقه والاحوال شخصية

وعائلة و اوصياء والاقارب عند عمومية كل التبعة والمصالح و طلاق عند المسببين ايمان لبقه

والزواج والطلاق عند البضاري تابع لمعتمد الدنية

وان الختمون المدنيه عامه على الرعية وكل من في الاصل تابعون لاحكامها

و اذا خرج رجل عن صفته العامة الى صفة عارضة خاصة اتبع في احكام خروج القوايين الخاصة كالناحر مثلاً

اصول المحاكمات المدنية هي مجموعة القواعد التي يجب

على الانسان اتباعها في سبيل الحصول على حقه

المادي وهي تتضمن الطرق والقواعد التي يسلكها

القضاة والمتدعون في سبيل حقوق الحق

كان لدى الدولة العثمانية قانون مخصوص بالحكم التحريمية يدعى  
اصول المحاكمات التحريمية ولكن آخر صيغة من اصول المحاكمات  
الحقوقيّة متبعة في محكمة التحريمة أيضاً عند من الدعاوى الاحيائية  
ذات الامتياز

(٢) حقوق ما بين الافراد ودولهم تسمى هذه الحقوق العمومية  
الدخالية *droit public interne* وهي مجموعة القواعد العمومية التي  
توضح العلاقات والروابط القوية بين الافراد والدولة وتقسم هذا  
القواعد الى ثلاثة قسم

القسم الاول *droit constitutionnel* القانون الاساسي  
وهو القواعد التي تربط الحكومة بالاهليين والاهليين بالحكومة  
وتبين حق كل واحد منهما على الآخر

القسم الثاني *droit administratif* حقوق الادارة وهي مجموعة  
القواعد التي تربط دوائر الحكومة ومروءها او حدة اخرى وبين  
وطائفيها

القسم الثالث *droit criminel* حقوق جرمية وهي مجموعة  
القواعد الصمة حسن انظام الهيئة البشرية وادارة عدلها او احد  
على الاخرين نوع الحرية المرتبة على الاعمال والتقدم وصوره يقع  
المحاربة وتمييزها

وهذا القسم الثالث يقسم الى قانون حرب و وصول المحاكم  
جزائية

اما قانون الجزاء فهو مجموعة الاوامر والوهى والامال المسيرة  
للمجاعة وتفصيل الحرام الثلاث الساحة والحجة والحرية  
والاصول المحكمات instruction crimine فهو مجموعة المواد  
التي يسلكها القضاة والمتحاكمون والمحققون والمدعون العموميين في  
المجاعة اللازمة

٤٣٥ حقوق ما بين الدول droit public externe  
الحقوق السياسية الخارجية وهي توضح العلاقات بين دولتين و بين  
وعيا دولتين وتسمى بحقوق الدول

وتقسم الى قسمين حقوق دول عمومية droit international public  
وهو يوضح العلاقات بين دولتين او اكثر  
والتي : حقوق دول خصوصية droit international privé

وهو يوضح العلاقات بين وعيا دولتين و  
و الدول اما ان تكون في حال صلح او حرب . ذلك كان اما  
ايضا نوعان آخران وهما حقوق الصلح وحقوق الحرب  
وان القواعد والقوانين الداخلية هي وجبة الا - حبرا ومخفها  
نستوجب مانج قانونية . واما قواعد والقوانين الدولية الخارجية فهو  
جبرية لا تنع واما تصنع ليؤثرات اسيبيه لدواب

## المقالة الثانية

### الحقوق التجارية

حاء في محيط المحيط بحر الرحل يتحر تحراً وتجارة كانت يبيع  
ويشتري

السحر من يبيع ويشتري

والعرب سمي نافع الحرة حر . والتجر ايضاً احدون بالامر

والندرة صمته : حر وخلق على نصاعه ي على ، يتحر فيه

من الامه وهو من تسمية المصطلح اسم المصدر

وتندرة عند هل الشرح : من على . وفي التجارة التصرف

على للربح

التحر لا تحار وصاعه الناحر وارص متجره ي يتحر فيها واليهما

من ذلك يستدل على وجود تجارة عند العرب . والتجارة كانت

من جملة سبب المعاش عند هل امس العربية

وهي تكن الاسواق المعروفة في بلاد العرب سوى متاجر التجار

سنداور في عدايل وشبهه مصانع في السوق من بداره قائم اخرى

وما شره مصره لا نوع من انواع تجارة وفي الشريعة ابواب

مخصوصه صرف العقود ومع البيع وقد ورد شرعاً أن عوائد التجار تصالح

لنحكم فيها بينهم من خلافت وقد يثبت الشريعة الممجة المعاملات التجارية  
مورد فيها في باب محتمة ذكر التجار وشروطهم وعاداتهم وأحوالهم  
مخازنها وشركائهم الشرعة

حتى ان العلامة ابن نجيم افاض في شرح مدته في مسئلة حيا المحل  
التجارية وهي طريقه ربما كان قد سبق اليه جميع علماء القانون فقد قل  
في الاشياء من صمد وحصن من الذهب عدم اعتبار العرف الخاص  
ولكن متى كبر من يشيخ باعتباره . وقول على اعتبار لا ينبغي ان يقتضي  
من ما يقع في حصص اسوار القهرد من حاو الحوائط لارم ويصير الخو  
في الخو حقا فلا يثبت صاحب الخوات اخرج منها ولا اجازتها  
لغيره ولو كانت وقد وقع في حوت حمون . موديه ان السلطان  
الموري لها سكتها من رباحا وحين لكل حاو فدرأ احده  
منهم وكسب ذلك مكتوب الوصف .

هذا كلام عظيم على الشريعة في عصر لا يثبت على ما كان للتجار  
من الحقوق متدرة وهذا العلامة كتب كتبه الاشياء في سنة ٩٦٨  
هجرية في مد ٧٨ سنة وذلك دليل على ان القهرد كانت مدينة  
تجارية وان السلطان موري اعنى . تجار وان القهرد . انتوا خلافا للمذهب  
امر عائد مع لائحه تحصيل الخاتم وتنظيم تجارتهم ولا عروا اذا  
اعتنت الشريعة لاسلامه . تجارة فهي انما اعتنت بسبب من سبب الترقى  
وعمران اي صمم هذا الشرعة اسانها



وقد ورد عن صاحب الشريعة مرده عليكم بالتجارة فب فيها  
تسعة اعشار الرزق .

وعنه احاديث شريفة كثيرة . ترعيب في التجارة والمهي عن  
الاحتكار والحيلة والفساد ومن راجع المواد ٢ و ٣ و ٤ و ١٧ و ٣٦  
و ٣٩ و ٤٣ و ٤٤ و ٦٩ و ٨٢ و ٨٣ من نسخة وقد علق عليها من الشروح  
في كتاب ١ . المحصرات الشرعية . نجد احكاماً مهمة تتعلق بتجارة واهتمام  
الشرع باوجاسه ايها

ذلك كان عندنا وقد كانت البلاد تضرب لتجاره . واعيذ سمي  
اسوقهم سوق العرب وهي القرية المعروفة في - ن فاه كانت . ولا  
لسوق تقام فيها باوقات معينة وبني هن البلاد ويتقيدون بضائع  
والمحصولات

وحتى لان في دير مار حرجس الحمراء في الحصن . - رت سم  
سوق تجارية تسمى عرسى وهي تحريم كله اوردو التركيبة التي  
تعيد معنى تجمع والتعاش في موسم عيد الصليب عند الروم يحمل  
ايها التجار بضائعهم والفلاحون محصولاتهم و تصنع مصوغاتهم يبيع  
احدهم ماله ويشترى حاجاته من لاجدس الاخرى

والحكومات سعى بده الموسم وتخطط فيها الامن . وبها تحلى  
عادات التجار

ومش هـ قد كان عند الأمم الأخرى من لهم مدّة واسواق وتجارة  
نعم ان التجارة في بلادها كانت محصورة بين اهل البلدان  
التجارة ولكن كما سمعت القوم وتزقت الوسائل الثقالة محراً ورأى  
ترقت الى هذه النسبة في المعاملات التجارية وامتدت فخرجت من امة الى  
امة ومن مملكته الى مملكة وحمل الناس من الشرق الى الغرب ومن  
الشمال الى الجنوب ومن حير الى المواني والمكس صانع ميسرة  
وسددوا بها مالا وقوداً

وكانت الملاحة في الزمان المحتمة وميسرة لسفر في سبيل التجارة  
من بلاد الى اخرى حصصت فواين وعادت بحرية تجارية فكان من  
ذلك مجموعة قانون التجارة البحري

وكانت التجارة تحتاج الى حدود في تعاطيها والى حبيته في البيع  
والشراء رأى رجال الامارة وكبار الأمم واصحاب الاحساب الشريفة  
ان في تعاطي التجارة خطرة من شأنهم فتحبسوها ورأوا من جهة اخرى  
نعم المال وتوفره لدى التجار فحداهم ذلك الى اعطاء مواهبهم  
تجاراً يأمونهم فيكون لهم بذلك مهابح يبيعون ما يشترطون فكانت  
عند العرب المضاربة وعند الافرنج الشركة المعروفة بالقومانديت  
ون الرومانيين وشرفاء الاكلير والمشاركة واهل الهند كانوا  
يمتدنون التجارة احط كرامة وشرف من غيرهم من لاسلاف  
وكاب اهالي سوريا اي فينيقيون والسريين واهالي رودس

وكريد وساقز والاسكدرية وسكان جميع المدن الساحية في بحر اروم  
في القرون الاولى يشتغلون في التجارة

وكان عندقيون والخنويون واهلي قنوة وسيرا وفلوراسه في  
القرون الوسطى يتجرون  
وان في الاندر القديعة مايدل على ذلك

ومتى عرفنا هذا عرفنا ان قواعد وعادات وقوانين تجارية كانت  
معدّة الاحكام في تلك العصور وان لم يصل اليها جميعها فقد رشح  
اليها منها شيء من على ان هناك حقوق تجارية . وما وصل اليها حقوق  
رودس البحرية (droit maritime de Rhodéens)

وهذه قد اعتبرت احيالاً طويّنة دستوراً يعمل في الامور التجارية  
البحرية .

ثم جاءت الشريعة الرومانية وهي اساس الشرائع الاوربية الحالية  
على ان الرومانيين كانوا مقصدور تأسيس دولة قوية ولم يرغبوا  
في التجارة ذلك لم يؤلفوا قانوناً مخصوصاً للتجارة وسكن وصنعوا طلب  
بعض احكام الى ان قام التجار في سنة ٥٣ ميلادية واستدعوا تجميع قانون  
تجارة فدرسلت الحكومة الى رودوس بعض عباثها وهؤلاء جمعوا قانوناً  
فأعنته الحكومة وامرت بتجاده قانوناً للتجارة الرومانية

وعما اهتم احسبوا وصنع هذا القانون لانه كانوا من اهل التقين  
وعما ان دونهم كانت دت عظيمة وسطرة متدهذ القون احبباً  
على جميع الجهات التابعة لدولتهم

١٠ اما في اقرب وسطى من صبيين لما احتلوا بلادا  
واتخذوا القدس مقر اعلموا قود دعوه assise de Jerusalem  
يتضمن قواعد تجارية بحرية

٢٠ وكذلك في دت ارمان صدر في اورا مجموعة قواعد تجارية  
دعيت Role d'oléron

هذه المجموعة لا يعلم تاريخ نشرها ولكن يهتم من دلالة الخل  
م وصفت قبل ١١٥٣ ميلادية زمان فيل

اب اوورون Oléron فهي حية كائنه في الساحل  
العربي من بلاد فرنسا وهذه الاظمة انتقلت من فرنسا الى انكلترا  
وهولندا وفيندا وسيلاند واصبحت فيما روا معمولاً به وقد طالت  
كذلك مدة في سواحل الاومياوس الاطالطيككي الاوربية

٣٠ ثم اعنت مجموعة الدوعد والعرف والمادة للبلاد الساحبية  
في البحر المتوسط تحت عنوان conçulat de la mer

وهي خلاصة قوانين المعمول بها بين الشرق والغرب في ذلك  
العصر من قوانين رومية اشرقية والعربية وقوانين رودس وجميع المدن  
لاوربية التي تتعامل وشرق وقد كانت هذه المجموعة مقام معتبر لدى

علماء الحقوق وقد كانت اساساً لقوانين التجارة عصره

وقد اختلفوا في من هو المؤلف ومتى وفي اي مدينة حصل التأليف  
وقد ادعاه كل قوم واقترح شرف تيمها المثل فدعاهم الافريسيون  
والاشياين والاسان ولا يعلم من امره سوى انها طاعت لأول مرة  
بالاسان (القطالاني) وهو اسان قوم من هالي-سا-يا عاصمة بلادهم مدينة  
برصونه وذلك كان سنة ١٤٩٤ ميلادية

« ٤ » مجموعة الاطمة لبحريه التي جمعت سنة ١٢٨٨ ميلادية  
في مدينة Visby فيسي الكائنه في جزيرة غوتلاند Gotland التابعة  
مملكة اسوج

وهي تتضمن العادات البحريه والتجارة التي كانت حريه في  
سواحل بحر باطريق وقد نحدث اساساً قوانين دول شمالية وخصوصاً  
الدانمارك واسوج

« ٥ » الاطمة التي صدرت في مدينة لوبيك Lubick  
الالمانه سنة ١٥٩١ ونشرت في الايبية ثم عدلت في سنة ١٦١٢ ودعيت  
بموت Jus hanseaticum maritima

هذه الاطمة كانت حرية الاحكام في تسع عشرة مدينة من المدن التجارية  
التي تسمى فرسا ولما-واسا-يا وكانت تسمى legus haneatique  
يعني ان هالي هذه المدن التسع عشرة وان كانوا تابعين لدول مختلفة الا

اهم كانوا في الامور التجارية تابعين هذه لاسطمة بوحدة

٦٠ كتاب دليل البحر guidon de la mer الذي جمع في مدينة

Rouen في غرب سنة ١٥٩٣ وهو يحتوي على جميع القوانين

البحرية والاحكام الصادرة عن اياكم حتى رومان بلبعه

٧٥ مجموعة القوانين التجارية التي جمعت في مدينة امالي

amalfi في ايطاليا

وهذه لا يعلم تاريخ جميعها ولكن من ان كانت معمولاً بها سنة

١٦٠٠ وقد ورد في التريجين جميع المدن الساحلية كانت رعى احكام

هذا القانون

هذه هي القوانين التي كانت مسيطرة ومعمولاً بها في العصور حتى

الحيل السادس عشر حيث طهر للحكومات الاحتياج الى قوانين وضع

واكثر موافقة لان الامور التجارية قد امتدت وشتغل بها اكثر الخلق

ضم في فرنسا الملك لويس الرابع عشر سنة ١٦٧٣ ووضع الاوامر

التجارية البحرية المعروفة . ordonnance de commerce

وسنة ١٦٨١ وضع ordonnance de la marine الاوامر

التجارية البحرية

فهدا قللت تقريباً عدد جميع الحكومات الاوروبية

كذلك كانت الاحوال القانوية التجارية في اوروبا حتى طهر

نابوليون فامر بتأليف مجلس من علماء الحقوق منظم القانون المعروف



مكود نابوليون تم قانون التجارة

وهذا المحاسن رعى في جمعة القوانين الامور الآتية

الاول مجموعة القوانين التي اصدرها لويس اربع عشر  
السابقة الذكر

الثاني جمع الاحوال وقواعد السقطة ولاحقة هذه  
المجموعة

الثالث عدت سحر

الرابع = القانون المدني

وقسم هذا القانون التجاري الى

١ - المعاملات التجارية على اطلاقها

٢ = التجارة البحرية

٣ = المصالح الافلاسية

٤ = اربع محكمة التجارة وبيان وظائفها

فهذا القانون وري في مجلس شوري الدولة بمضوء نابوليون

وصدق بصفه كونه قانون في ١٥ اول سنة ١٨٠٧ ونشر في ١ كانون الثاني

سنة ١٨٠٨

وغير مرعي الاجراء منذ هذا التاريخ

وهو ومن كان جرى عليه بعض تعديلات الا انه لا يزال حتى اليوم

دستور للعمل التجاري في فرنسا

وهو الذي أحدثه الدول كثيرة واعتبره قانوناً لها ومن حلتها  
الدولة العثمانية فقد أحدثته وأنتهت وألغى في ١٨ رمضان سنة ١٢٦٦.  
واعتباراً من محرم سنة ١٢٦٧ إلى ما بعد سنة نأخر العمل به في الاستانة  
وبعد سنة ونصف عمل به في الخارج

ثم في ٩ شوال سنة ١٢٧٦ نظراً إلى لاحتياج الشد الذي حصل  
في عالم التجارة والقانون العثمانيين ترجمه قسم آخر من دول  
الافرنسي وهو مائة ومادون سميت بتدليل قانون التجارة الهامبوي وكان  
ذلك بعد عشر سنوات من نشره ون التجارة

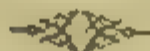
وعلى هذا الوجه يكون القانون التجاري العثماني قد اكمل منه  
ما كان ينقص من كتيبه فيجب بحكم التجارة والمعاملات التجارية والافلاسيه  
ثم في ٦ ربيع الاول ١٢٨٠ ترجم قانون التجارة البحرية وان  
وكانت تكون لاربعه الاسم في هي عدا قانون ماوايون قد  
ترجمت كلها واتخذت صفة قانون التجارة العام العثماني

مع ذلك لا يمكن القول ان الترجمة حصلت بالحرف لجميع مواد  
القانون الافرنسي بل ترجم فقط ما وجد مناسباً لاجل المصلحة العثمانية  
وموافق لمصلحة رعيتها

ثم في ٢٠ محرم الاول ١٣٣٢ صدر قانون السدات المعروفة  
« بالمشك »

ثم في ٨ محرم سنة ١٣٣٤ صدر قانون باعاء المواد (٤٠ ٥٠) من  
قانون التجارة وهي المتبعة بتحكيم الاجاري  
وفي ٢٩ محرم سنة ١٣٢٩ صدر قانون خاص بملاات التأمين  
السوكرته بمره لان السوكرته الاجريه مخصص عنها في ٩  
تجاره الاجريه

وكان قد صدر في ٩ اغسطس سنة ٣٢١ ذيل لقانون التجارة من  
ثم مواد يتضمن حكام تعاقي لافلاس وكيفية تعيين السديك



## المقالة الثالثة

### في الشروط الأساسية لحقوق التجارة

إن حقوق المدينين هي الحق في الحقة معاملات استثنائية من القواعد  
التي تحكم المدينين ولذا كان لها هذه القوانين التجارية الخاصة فوجب عند  
احتمال انقراض التجاري ذاته والمدينين المدينين من يعمل ما يصح عليه  
انقراض التجاري وعدم صريح في القوانين التجارية ينظر بين  
القوانين التجارية والمدينين وترجع القواعد والعادات التجارية على  
المدينين عند عدم صريح في القوانين المدينين مع تلك القواعد  
ومن حق في اسب هذا الاستثناء، يجده في الشروط الأساسية  
التي هي ركن تجارة وساسها والمصدر الفني رقب وهي الاعتبار  
والسرعة والامانة

اولاً الاعتد او الكريدي

الاعتد المادي هو قابلية وامكان لا تمنع مؤقتاً رأس مال الآخرين

le crédit est la faculté d'obtenir la jouissance temporaire  
des capitaux d'autrui

على ان هذا التحديد لا يمكن فهمه ما لم ترد عليه شرطاً واحداً  
وهو ان تكون ملكاً لما هو مقلد وبدل رأس المال الذي تستفيد  
منه او ان يكون مطبوعاً لك انك تمك ما يقابل هذا المال

اما في المعاملات العادية فان المقاولات قابضة الحدوث وحدثها  
فيكون كثر دونه نقداً او تمين على ائتم

واما في التجارة والمعاملات والمقاولات تتكرر وتتجدد وتفرع احدها  
من الاخرى فلا تنشي التجارة ولا يمكن تزيينها اذ كانت كل هذه الاور  
تجري بالبدل نقداً او ضد رهن او كسنة او اي تمين آخر ، فوجب داء  
ان يحصل في التجارة اعتبار مالي بين التامينين ، ويطرأ الى هذا العمل  
والاعتبار تجري المعاملات فيشرون ويسعون ويعملون لا عمل التجارة  
شبه وامانة وسرعة مثلاً ان التاجر الغلابي يطرأ الى حسن ستمته  
وطرأ الى ائتمه ما يطلب منه في اوقته وطرأ الى ائتمه في وصمه في  
المصرف الغلابي احتياطياً او الى ما يظن الناس انه جائز من ائتمه حصص  
للتجارة فله وحصل له اعتبار مالي في السوق والسوق بعد هذه الصحت  
تمكسه من الاتفاع برأس مال الآخرين على قدرها يشتري ويبيع ولا  
يكون مطلوباً منه ان يقدم التامينات العادية

وانك ترى انه لو حصلت شبه او شك في اعتبار ذلك سحر  
توقف الناس عن التعامل معه وتخرت تجارتها

تلك حال احدثت في اسواق العالم ما يسمونه بالتعايات حتى

إذا طلب تاجر التعامل واحد التجار أو المتعامل وكاتب حديداً أو غير  
معروف عندهم يأتون منه في البلد الذي يتاجر فيه ويراحمون إليه في  
ذلك فيأخذون عنه معلومات يسون عليه معاملات معه وهذا مما  
يدعوه في عالم التجارة Renseignements

وهذا الاعتبار يشترطه التجار وعلى هذا الأساس يدون معاملهم  
من معاملة واحدة يمكن أن يريد رؤيتهم

لذلك نشأ عن هذا الأساس أن نرى الافلاس التجاري عن  
الافلاس التجاري ، فالمعنى العادي هو الذي ديه مساوئ له أو يريد  
والمعنى التجاري هو من تاجر عن دفع ما يستحق عليه في أوانه  
ذلك المعنى العادي عنده أنه وهو مديون ثمة وقرش هو المعنى

طبيعي

وهذا المعنى التجاري قد يكون عنده مديون ثمة ولكنه  
مجرد عجزه عن الدفع ليس مفلساً

لذلك قالت المادة ١٤٧ من قانون تجارة مصر

أن تاجر الجاري احده وعطائه على موجب صفة تجارة إذا لم  
يستصع دية ديه التجاري يعتبر مفلساً

ومن المروءة نتيجة عن هذا الأساس وحيث نود التاجر دور  
تجارية فإن حسن معاملاته والثقة به وبيان حسن أخلاقه كلها تظهر في  
حسن ترتيب دونه وفي صدق هذه الدفاتر واطمئنان على الواقع ، حتى



ان القانون من باب الملاعب تقود الدور التحريه يحمل ساجر تحت  
 خطر الحرة المعية للتزوير والتمليس الاحيالي  
 ثانياً السرعة =

هذا الشرط الثاني انه المحل العظيم في عالم التجارة لان الاسواق  
 التجارية الكبرى تماو وتسقط وبها الاسعار في حلال ساعات ورعايف  
 دقائق . وندارة اذا تحررة ولا لها عن اوقتها يخسر احد الفريقين .  
 مثلاً . من مهد تسليم شي في بيروت في اليوم التالي اذا اخذ عن  
 التسليم وجهه للسوق من وعاء البصاعة مقدار عظيم واسطة آخر  
 آخر يحصل من عده لتسلم ضرر على المشتري . وانه يدرول الاسعار  
 وما وسهها حمل حصوله من البصاعة يكال السوق في السر ولكن  
 المشتري راجحاً

مثلاً حر لو ان الذخر اشترى مصنع صيغة وشرط تسليمها  
 في اربعة ايام فيه يحصل على الوقت . سبب ليها وللرجح فيها .  
 ولكن لو اشترى تسليمه مسبقه لآخرين و مر فصل الصيف للمصنع  
 الصيفيه من الحسار لا ممكنة الحدوث

• لو قد • مثل ينطق كل لا يطبق على المعاملات التجارية  
 بمصنع دقيقة و حد قري . نصيب ارباح عظيمه

دلت كل هذا شرط سلب للفرق بين المعاملات العادية والمعاملات  
 التجارية وهذا الفرق كان اساساً لقواعد قنوية تجارية منها عدم

تحدد سندات وصكوك في كل المعاملات ومكان قبول البيعة على  
 بعض المعاملات التجارية وتحدد قيمتها الف قرش في حين ان  
 البيعة لا تقبل على اكثر من هذا المبلغ في الامور العادية  
 وهذا مقدار دفع التاجر حجه له وعليه د رأت المحكمة انها  
 منظمة بحسب القانون وهذا لا يجوز في الامور العادية بل انما هي فيها  
 حجة عليه

### ثالثاً لآمانة او الثقة

الصدق في المحارة اساس مهم وعليه تسي المعاملات وذلك وجب  
 على من راد برقي في التجارة ان يسي عمله وشيده محمداً على الصدق  
 والاستقامة ، فتقضي انفسه بذلك حصلت للناس ثقة به ، ومتى كان اميناً  
 على ما سلفه من مصادق في امانه المطلوب منه في اوقاته وحاصلاً على  
 الاعتماد المالي السابق الذكر حصلت له ثروة اديبة جبهة منها  
 ثروة مادية

فلو لم يكن حاصلاً على ثقة الناس ، ساءود البصيرة قبل ان يدفع  
 ثمن ولا ان يسود درهم لا اسندات ورهون وبيات في حال تجارية  
 تكون هنا وقد يعكس هذا الامر في كونه دائماً فلا يكون يشتري ثقة  
 به حتى د سمي لصومه سعراً مسوداً كاداً فهذا الثقة اخرجت القانون  
 التجاري عن القانون العادي في امور كثيرة

## المقالة الرابعة

ان الفرق بين القانون التجاري عثماني وقانون التجاري لافرنسي  
حاصل عن صيغتين :

السبب الاول هو ما اعتل القضاة من عدم صدور مرسومي لعدم  
ملاءمته احوال البلاد كما هو في مصطاء الامم المتحدة التي طمها  
الهيئة المحكمة ترجمة : ون التجارة

والسبب الثاني هو عددا ت حصلت في الترجمة  
وهذا عرق الحاصل : المادة الاولى من قانون اقمي والمادة  
الاولى من القانون الفرنسي من اي من سدين نشأ

فهم اراد انهم ان مسرو المادة الاولى من كل السندات الواردة  
بها هي في محلها فان احتجدهم ذهب سدي لانه لا يطقون معما  
يجب في الامور التجارية من السرعة والسهولة في العمل على روح  
الشارع واد اجروا التجارة رطمة ولانه سندات وهو غير محبر على  
ذلك في انق و المدي : عرقل سندات عليه السهولة والسرعة المطلوبة  
ومن عرف اللغة الفرنسية فهم ان كلمة acte عدة من احدها

معنى السندات وهذا من المادة الاولى من قانون التجارة لافرنسي  
« Sont commerçants ceux qui exercent des actes de  
commerce et en font leur profession habituelle »

وهذا نص المادة العثمانية في الشأن التركي

«... لا يجوز أن يفتقر أحد من التجار إلى ما يحتاجه من بضائع أو أدوات تجارية...»

وهذه ترجمتها عن التركية الى العربية

«الاشخاص الذين يتعاطون التجارة ويقدمون مقاولات تجارية  
ببضائيات يطلق عليهم اسم التجار»

فنلاحظ ان كلمة «تجار» هي ترجمة خاطئة عن كلمة  
actes مع ان القصد بها في اللغة الفرنسية ليس السندات بل المعاملات  
فتصبح الترجمة هكذا ان الذين يتعاطون لأعمال أو المعاملات التجارية  
ويتحدونها صفة معتمدة يدعون تجاراً

لان الشرط هو اصدار الاشخاص لمعاملات تجارية  
وهذا هو احد من دو التجار تجده هو من يشتغل في المعاملات  
التجارية ويتحده صفة معتمدة له

ولكي نفهم هذا التحديد يجب علينا ان نفهم ما هي المعاملات  
التجارية ان لا تحدد في المادة الاولى من هذا القانون تعبير لذلك ولا  
ايضاحاً ولكن لو راجعنا المادة ٢٨١ والمادة ٢٩٠ من قانون  
التجارة نجد ايضاً وايضاً الامور التجارية وذلك وحب عيننا ان ندرس  
هاتين المادتين لنفهم هذا المادة الاولى من قانون التجارة  
هو التاجر



والاول هو المعاملات العادية التي تنبع مع ما ينتج عنها من العقود .  
لاحكام القانون المدني العادي ولحاكم العادية فتطبق فيها احكام المحلة  
وترى الدعاوى الناتجة عنها في محكمة الحقوق العادية

والقسم الثاني . وهو المعاملات التي تحصل بقصد المصلحة والربح  
( التجاريين ) وتسمى بالمعاملات التجارية وهي تحسب اموراً استثنائية  
من الادور المدنية لذلك كان لها قوانين استثنائية وكانت دعاويها تری في  
محكمة تجارية استثنائية

١ . فان هذه المعاملات نالسة الى وسائل اجرائها تقسم الى  
معاملات برية لانها تجري في البر وإلى معاملات بحرية لانها تجري بواسطة  
المراكب والتجارة البحرية فقد نشأ عن ذلك قانونان احدهما قانون  
التجارة البرية والآخر قانون التجارة البحرية ونشأ عنها لذلك محكمة  
احدهما محكمة التجارة البحرية والآخرى محكمة التجارة البرية . غير  
انه كثيراً ما تقوم محكمة التجارة البرية باشغال محكمة التجارة البحرية  
ولذلك باعد ذلك تطبق احكام القانون التجاري البحري

٢ . وتقسم المعاملات التجارية بالنظر الى محل اجرائها الى  
معاملات تجارية داخلية ومعاملات تجارية خارجية فـ كان بين تجار تابعين  
حكومة واحدة يدعى معاملة تجارية داخلية

وما كان بين تجار مختلفي النابعة يدعى تجارة خارجية . ومن هذه  
يحصل ثلاثة انواع من المعاملات وهي ادحالات واوراحات وتراسيت

بمعنى مقولات من محل إلى آخر أو صادرات وواردات ومحمولات وإلا دخالات  
أو الواردات هي جانب الأشياء من الممالك الأجنبية إلى بلادنا والآخر إخراجات  
أو الصادرات هي إرسال بضائنا ومحمولاتنا إلى البلاد الأجنبية

والترانسيت أو النقليات هي نقل البضائع من بلاد أجنبية إلى بلاد  
أجنبية ، ولكن على أن تمر من بلادنا بشرط عدم استهلاكها فيها

٣ وتقسم المعاملات التجارية إلى طرقتين أساسيتين وهما إلى  
قسمين .

الأول معاملات تجارية أصلية ، والثاني معاملات تجارية فرعية  
المعاملات التجارية الأصلية هي الاشتغال بالمحصولات الطبيعية أو  
استدائها بالمحصولات الصناعية أو تمييز حالتها الطبيعية بواسطة الصناعة  
لأجل التجارة إلى مواد صناعية كخشب الشرائق وحلها إلى حرير ونسيج  
الحرير ونوعاً وأشكالاً

المعاملات التجارية الفرعية هي ما كانت لأجل تسهيل التجارة  
الأصلية مثل الصرافة والدلالة (الامانة) القوميسية

٤ وتقسم المعاملات التجارية بالنظر إلى صفة وصحة من أجراها  
إلى نوعين أيضاً

النوع الأول ما يحصل بين التجار أو بين التجار ومن ليسوا تجار  
والنوع الثاني ما يحصل بين من ليسوا تجار

### تعريف المعاملات التجارية

ثم ذلك حصل انه صار بالامكان قول ان المعاملات التجارية هي تلك المعاملات التي يحصل بها تحويل انحصولات الطبيعة الى محاصيل صناعية ومادة محاصيل انجمية محاصيل لصحية وتوسط هذه المدلات وخراج التسهيلات لخصوه وكل ذلك قصد الربح والانتفاع

ويشترط في هذه المعاملات كلها اربعة شروط

١ الشرط الاول - لا تكون تلك المعاملات معونة طام او قو ومعاودة ولا محبة الاداب العامة ولا محبة الناس العام ٦٤  
من اصول الحقوق كاجراء الفحش والفسوقية والمرصه ونحوه الرقيق ولا تحار بالاروددون ونحوه العارة والحدان والامور المحتكر دون حصه  
٢ الشرط الثاني - تكون هذه المعاملات التجارية قابل مال ومعه لا انقصه من التجارة الربح والانتفاع فلا تكون لاعارة ولا احسان والهمة والضيافه من الامور التجارية

٣ الشرط الثالث - لا تتناق هذه المعاملات معر المتقول من الاموال لان التجارة هي بحق المتقولات واما الاراضي والاملاك فهي نعمة المعاملات بمادة وعطائها الخاصة

غير انه طرأ الى قصد الربح وطرأ الى ارتبط غير المتقول بالمتقول واتحداهما معاً حتى يظهر 'تظهر ثي' واحدا في بعض الاحيان يطر



عندئذ في الأمر فقد يكون الاملاك غير المنقولة في هذه الحال مادة  
تجارية

كمن يشتري ارضا يبيع فيها دورتي يبيعهم بقصد الاتجار والربح فان  
هذه المعاملة التجارية في رأي اكثرية علماء حقوق لان ما يصف اليها  
من مواد انتاجية والسياسة والصناعة يحصل لك الفرصة لتتقل من  
حال الارض العادية الى دور حيلة تنوع مخرج

وهو عدم هذا الحاصل من الجمع بين المقول وغير المقول اي  
هذه الدار لا يشهد الا بقصد البيع للربح في مادة تجارية

ولكن اوشد اندار معناه او الاخرة فانها خرجت عن المواد  
التجارية

وكذلك من يشتري المعمل (الذي يريته دلاتها ودواها وارضها  
وساكنها) لاجل العمل التجاري فيها، فهو يعمل معاملة تجارية.

وهو لو اشترى البناء مع ارضه فهدم البناء وبيع هذه بقصد الربح  
وعلى هذا رأي الاكثرية

٤ الاخذ والمطاء بقصد الربح

هذا هو الشرط الرابع في معاملات التجارية وانه بالحقيقة الشرط  
الاساسي اذا ولا قصد الربح والاتقاء لمكانت يتحمل الناس مشاق  
الاسفار وعناء انتاج رد وحساسة الوقت والقدرة ربح هو القصد الجوهرية  
في سائر المعاملات والمبادلات

وهو العارق الاكبر بين المعاملات التجارية والمعاملات العادية كما  
سبق البيان

فمن يتجر ببيع بضاعة يقصد بذلك ربحاً . ومن يشتري فاما ان  
يكون قد اشترى لاجل حاجاته او حاجات من في بيته فهو عمل  
عادي . او ان يكون اشترى لاجل البيع والربح فهو عمل تجاري  
ومن باع حاصلات ارضه فانه يعمل عملاً عادياً مخصوصاً من فسادها  
وهلاكها واستبدالها . هو من حاجاته الاخرى

ومن اشترىها منه فاما ان يشتريها سداً لحاجاته او بقصد البيع  
والربح . فان كان من النوع الاول فهي معاملة عادية وان كان من الثاني  
فمعاملة تجارية

قلنا فيما سبق من هذا المقال ان التعدد الصحيح لتاجر هو من  
ينطاعى المعاملات التجارية ويشجدها صفة معتادة

وقد درسنا ماهية المعاملات التجارية وانواعها . ففي باب  
ندرس الشق الثاني وهو اتحاد التجارة صفة معتادة

وقول ان المقصد من كلمة اعتيد هو ان تكون المعاملات التجارية  
مكررة ومحبت لـ الواحدة قريبة العهد من الثانية

واما من يعمل معاملة تجارية واحدة فانه وان كان يحاكم بحق تلك  
المعاملة في محاكم التجارة الا انه لا يعد تاجراً ويكون السبب في رؤية دعواه  
تلك في محكمة التجارة ومع المعاملة وليس صفته الشخصية كرجل العادي

الذي يعنى مفتحة فاه لاجل هذا المهمة يحاكم في محكمة التجارة ولكن  
دع لا يعنى انه رجل متصف بصفة التجارة

وهكذا من يعمل عدد معاملات تجارية متعاقبة الاوقات . ولكن  
من يعمل معاملات التجارية الدائمة او القريبة الوقوع والتكرار يكون  
قد اتحد لتجارة صنعة معتدلة . ويكون بهذه الصفة تاجراً وتطبق عليه  
احكام قانون التجارة من جهتي الشخصية والمهامة فتعاب عليه صفة  
التجارة حتى لو ادعى ان عمله العائلي كان عادياً وجب عليه لاثبات .  
لان الصفة الاحادية الغالبة عليه هي صفة التجارة . والحاصل ان الاعتبار  
هو حصول معاملات تجارية مكررة قريبة الوقوع احداها من  
الاحرى .



## المقالة الخامسة

شرح مادة الذمة من دون نكاح

نص المادة من كين لأحدى و عشر من سنة من عمره يجوز له ان  
ياشر امور التجارة ومن تم لثامه عشرة من العمر يؤذن له في ما شرها  
بشرط ان يضمه وليه او وصيه او ال الرحضة من من محكمة التجارة  
في ذلك

مضمونها الاهلية التجارية. ولان التجارة من هو الولي و رصي

صاها

و كذا المحامرات شرعية كحشاء مصلأ عن لاهيه شرعية ويد  
ن هاد اهلية د. و هبه وجوب و اوصحان كل اسر و وحيد  
هو دو اهليه . و ابيض اهل ان يوصى به و وقف عنه و كان تقدم  
الانسان في عمر و كسب مسكه من العقل تراب عيه و احدات  
و حصات به حقوق قنما . حتى يقل له مكلف . فالمكلف هو الانسان  
البائع العاقل مدي كلمه الشرع حكاه

وقد ان النوع دليل على العقل . و ان كان ارشد لا يشك لا  
ببراهيه المدعومة والار قون ان لاهية لتجارية حسب شريعة لاسلامية

بأن تكون محدوداً بمرحصوص ولا هي متفرعة عن - ث الإهاليات فكان  
من أتم الخامسة عشرة من عمره اعتبر بآعافلا مكس احكام شرع  
الا اذا ظهر عليه ما يثبت خلاف ذلك

ث كان في هذا العمر كان حر في ان يجر ويسبع وشري وهو  
مسؤول عن عماله شرعاً ومكلف بجميع احكام شرع ومعاقب غايه حقه  
على عمله الجزائي وتصح عقودا من بيع وشراء ورهن واحاره ، وجميع  
تصرفاته الشرعية

الا اذا ظهر له صواب لما كادون ، عده في مصنف القصرى  
وفد ان الشرع احب الوصي والولي ان يؤد ناصي المير في النجارة  
والبيع والشراء ، فيه مفعله له وهو من ثلثة عشر وواحدسة عشر من  
عمره .

غير ان قواين اثنيه مع ان مصدرها لاسي هو الحق فقد  
خرج عن هذه بعدد في قواين الخاصة فعصل من ذلك اختلاف  
في قضية الا عمر لا مدوحة في درسا هذا من الالماع .

ومدتهاها اهانة ، حر الى سنه ق الاسر ، طرائى عمره  
ومدتها في اهليه شريه ، وهاء ثوريه ، واهليه جزائية ، وهبته  
استدده امور ايسمى

( ا ) ان الاهليه الشرعية ضد اوصحابها الآن مختصر وشري الى  
ما اوردت عمالي كس مختصرت الشرعية

( ٢ ) واما الاهلية المتحدرة فهي من تكون لاسر اهلا لا يحار  
الطير الى عمره فقد اشترطت امددة الثانية من سنون التجارة ان يكون  
قد اتم الاحدى والعشرين من سنواته

و اذا كان قد اتم الثامنة عشرة فصلا حتى يتم الاحدى والعشرين  
يجوز له ان يطير تجارة على صغار وكهنة وبنو وصيه مع شرط  
الاستعانة على الادب من محكمة التجارة

( ٣ ) واما الاهلية الجزائية فقد اوضحنا في مادة لارمون من قانون  
الجزاء حيث يثبت ان اصغر عمر يوجب المسؤولية هو ما كان فيه الثالثة  
عشرة وقد عيبت درجت المسؤولية بطريق الامر فقسمتها الى ١٣  
و ١٥ و ١٨ و عرفت من اتم الثامنة عشرة من عمره مستحق لجميع انواع  
العقوبات واهالا لاحتياها

( ٤ ) واما اهلية سعادة يتيم مؤتمنة من دائرة لا ية فقد نصت  
عليها المادة ١٣١ من قانون دائرة الايتام على ان لا يسمع دعوى رشده  
من ايتيم الذي لم يتم العشرين من عمره ولا ينفق امواله المحفوظة في  
صندوق الايتام . واما من اتم العشرين فهو محرم على اتم رشده وعلى  
اكتات كونه لا يندر الاموال ولا يسرف في امواله والا فهو من في حكم  
اليتم .

نعم ان المجلة قالت انه عند بلوغ القاصر من خمسة عشر يجب  
ان لا يعجل وبه بتسليمه امواله حده الاسراف والتدبير بل يجب الثاني

مع تحرته في الاعمال تحقيقاً لرشده و كان لم يخطر على بال احد من  
العلماء ان الرمان سيأتي مواسم دونه واحدة ماهيات مختلفة نظراً الى  
امر واحد هو العمر

واما ترى هذه التفاوت الحاصل فالمرء ممنوع من التجارة  
ويقتصر قاصراً على اتم احدى والعشرين في التجارة ولكنه راشد  
مع مكلف يستحق كل عقاب حتى الاعدام بعد ان يتم اثمثة عشرة في  
الاحوال الجزائية

وهو مع وعبر قصر اد اتم خمسة عشرة في الشرع  
وهو يتم ما به يتم اعشرين وبشت بعدها رشده وعدم مديد  
هذه المسائل والاحالات تعجب عن عدم وحدة الحق وسيج  
توايين واختلاف مصادرهم واد حدها واختلاف وحدة نظر في انواع  
المسائل القانونية

والان بعد ان عرفنا ان التاجر لا يترتجراً الا اذا اتم من جهة  
العمر رشده وطاعة الذببة من قلوب التجارة حود الى الولي والوصي يرى  
من يصمن المدون تجارة وقول

ان محمدي باب احجر قد يست في سنة ٩٧٥ م من هم اولياء  
لصمروا وصيؤه

وهذه من هذه المادة ولي نصفي في هذا الباب اولاً اولاً ثانياً  
الوصي يدي اختاره الاب بعد موت الاب . ثانياً الوصي يدي بعده

الوصي مختار في حال حياته اذ مات ، رافعا حده الصحيح ي او اني  
 اصغير او او اني لاب ، حاسا الوصي الذي اختاره لحد ونصبه في حال  
 حياته سادسا الوصي الذي نصبه هذا الوصي سادسا الحاكم او الوصي  
 الذي نصبه الحاكم واما لاج والمم ومثرا الاثر ان لا يكونوا وصية  
 وشهم غير حار

ما قانون لافرحي بعد اوجب وجود محس يقله مجلس العامة  
 له قوة الوصي وحكمه عند عدم وجود لأوبى وهذا المحس  
 مفقود عندنا

بما كان من الادور ي ا توافق وشريقتا الاسامية ان يحمل  
 اى اى من العمر كبر من خمس عشرة سنة ذرا وعنه من التجارة  
 حتى الثامنة عشرة وبشرط عايه ذلك صفة وكفه وية او وصيه او  
 ارمه الانتشار حتى كمال الاحدى والعشرين من سنة ٢١ سنة  
 ومع ذلك فليدرس قليلا احكام هذه كفاة لرى هل هي  
 مطابقة على الشرع الاسمي

ليس من وصي او ولي محرم ان يكفل الموصى عليه وبوفرسا  
 ترع بالكمة فكيف يكون مسؤولا وهو قد كفل مجهول والكمة  
 لا تصح مجهول

لان من جهة شروط كفاة الصحيحة شرعا ان يكون المكفول  
 له معلوم فالوصي امام المحكمة في اذنت الموصى عليه فلا



«تجارة وكهات أعماله التجارية ممن يكون قد كفل وما هي المانع  
المكفولة

ان هذا الكفالة مخمعة شرعا

لذلك لا يرى المدقق ان دعوى واحد قيمت على وصي لاجل  
كفالاته الموصى عليه في التجارة

والدعوى قد ذهب بعض علماء تقاويل العثمانيين لان هذه الدفعة مستحقة  
التطبيق في بلادنا من جهة الادن والصلح المذكورين وان شرط الى ان  
الشرع يصرح ان اعمال الكلام حرم من همه فقد فسروا هذه الشروط  
من الوصي او الولي بيد محكمة عن يد غيره التمس بغيره من غيره  
انه مقتدر مالا وعقلا على الاشغال التجارية وبذلك محكمة تعتبر ذلك  
غير لائق اعطاء موقوفات

واعلم ايضا ان هذا الاركان في مسئلة كفالة وصي ايضا عن عدم  
احسان ترجمه وهدد الاقران به الموقوفات الدفعة من ووسا  
التجاري لا تصرح بشيء من الصالح والكفالة وان يقول بالادنى ان  
يستحصل الاصل على ادنى من واية او وصيه وهدد الادنى يطلى له  
ويسجل في محكمة التجارة

= الخلاصة

ان الشرح هو من اعداد تعاطى التجارة واتخذها صفة موقوفة له

وقد تم لأحدى والعشرين من عمره واما دأكل عمره بين ١٨ و ٢١ فيؤخذ ٤ منه طي تحرة شرحة است يذ ٤ و به و وصيه و بسجل ذلك لدى محكمه التحرة و مرق بين متاجر الذي ات له حدة و اعشرين من سبه و الذي له يتها ١ الاول مسؤول قو، عن عمله و كونه و لاسه تحارياً و لنجدل جميع العقوات أي من بينها القو و تجاري و ذلك لا يفس تحرياً و لا يعاقب على تحه قو و التحرة

واعلم انه ليس تحرد اجتماع الشروط المذكورة في الم من الأولى والثية يمكن كل انسان ان يكون تحر ٠ بل شرط به ٤ لاهاه للاخذ و العطاء و التحر من جهة حته العفة و سلامة من المحر الشرعي و محته القو و

١١ فقد سموا من الاشت ٠ حارة جميع مأموري الحكومة الحياوة ذلك دون تمامهم و اجانهم في وظائفهم و منه لهم من استعمال عودهم الحاصل من اتساعهم بحكومة في الامور التجارية فيتضرر بذلك ايجار الاخرين

(٢) جميع من هم تحت الحجر شرعاً اما بسبب صرعهم او بسبب حصول عوارض لهم ٠ فبهم من تميز، او لامر اخر اوجب الحجر عليهم كأنه

٣ تتجار انفسهم الذين لا يعبدونهم التجاري

١: - يتخون من الحقوق المدنية لارتكابهم جرائم حكم بها  
عليهم مع الاسقاط من الحقوق المدنية  
(٥) مرتكبو الجنايات  
وهذه الامال التي تصدر عن هؤلاء تعتبر معاملات عادية وتنطبق  
على احكام القانون المدني



## المقالة السادسة

### دفاتر التجار



صرح افان مدني بحالة الاحكام في ب د ف ر ا بالكتابات  
اعتبر قنود التجار المدونة في دفاترهم حجة عليهم بما تضمنته من اعتبارهم  
بشيء لاخر . مثلاً اذا كتب التجار في دفتره انه مديون لفلان بالف من  
جهة كذا فهو لا قرار بمنع عنه ويبرمه ونحوه . يمكن مضمناً من ان  
يحدد القيد بغيره لا يرضى على صحة ما فيه نحوه

وم تخرج تحت بعدد دور التجار واسماؤها وكيفية تسليمها ولا  
تحت باقية رها حجة بالتاجر عالة من حق عند الآخرين ولا اوضحت  
لروم التصديق عليها من عدم رسمى

اما قنود التجار فله اهمية كثيرة بهذا الدور فبين لها فصلاً مخصوصاً  
وهو الفصل الثاني من كيفية مسك هذه الدفاتر وسماها باسمائها المأخوذة  
عن محتوياتها وكيفية تسجيلها وصديقها وارزها بحكم وتسليمها لها  
وما هي اعتبارها في ب د ف ر ا حق على الدجروله

وام سبب اعتناء قنود التجار بهذه الدفاتر فهمية ما لقيودها

من الاعتبار عند النظام، في سهل امور التجارة وتكثير التجار،  
وعليه : وايضاح الدعاوى وبين حقيقتهم حتى ان القاون فرق في باب  
الافلاس بين من تكون دهره مره وبين من تكون قيوده مشوشه  
ومزورة ومن يحق دفتره

ومتى عييا - مسك الدفتر على احد وجه لا يعرفه الا من درسه  
وعنده حتى انه يصعب على من خلد دفتر منظمه حسب من مسك دفتر  
ان يزور قيوده

مما لا يمنع ذلك من انه ويروكن وحده صوره كده وكان  
لأمره . من يحسب حرماً حرماً

ولا بد من القول ان الدهر ابي اوجب على من خلد دفتره مسك كل  
دفتر التجار بل هذا دفتر حقيقه . من اثار دفتره . من اثار دفتره . من اثار دفتره .  
ولكن اكثر عييا مسك الدفتر يأمرون به حتى "ت" في عرف التجار  
اجدرية من دون من تكس اجدرية عرف القاون

ان من جهة دفع الدهر من يتسكها الحصول على ثقة عملائه لانه  
يقدم ما عليه وفيه كل شيء في رده مع من مواعيد التسليم والاداء  
وسجل جميع معاملاته وبيوته ومشترياته وتجاره فيحصل بسجل  
التماعه والثقة بصدق معاملات التجار ابي احد هذه القنود

وما يدور - تجاريه الاجدرية فهي اولا دفتر اليومية اعتبر به  
باجر بل ثانياً دفتر الكويه محجرات - دفتر اليومية ويسمى الدلاجو



قال اشعر بس موه حوى منصر ما عام لاموساه الصدر

Le Livre journal دفتر اليوميه

هذا دفتر هو مرآة اليوميه لآل حر فبده ان يدون فيه جمع  
ما علمه من معلومات بحريه يوماً ووماً في يومه حتى تشهر ان يطع  
دلت الدير من ماموي و حقه حبه دلت انحر في دلت اليوم كما  
كانت في عهده

فيه يقيد يجمع و ما يشري و ولاب اي سحر و آتي فده  
و جي دمه و فيه يقيد في راس كل شهر مجموع مده و به الشهرية  
له و به و لانه و لكن بقده و د

ون يد بضم حاصل و من ث و هه و اي دحل آخر  
ون حصص مده و ث و ر و د و قدره

و حر د و من دمر و ص و و و به عدي ام تصيري

م ختيو

دفتر الكو و سجل مكاتب

جميع مكاتب و دي بحريه و بحريه لاي كان بحب الب  
سجل في و سجل مدد و اره و ساج و و نكو و كل مكتوب  
سجده ٥٥٥

هذا لاجل حفظ ما يصدر منه من بحريه يكون عرقه هو و من  
يضع على دفتر د صدره من بحريه

وكان ماز يعين التجار التي ترد اليه من شركائه  
وعملائه ومن لهم معه علاقة تجارية انه يحفظ جميع هذا المكاتيب في  
مكتب خاص او حريمه او في دفتر *Classeur* كل شهر بشهر  
تلك التجار على حصة كل واحد من معاملاته ومداولاته  
عند لا كبر

### دفتر بوانو Balancio

في رأس كل سنة يعقد التجار حسابه وصفي مضمونه ويعمل مواراة  
مخصوصة لتجارته فيقيدها في دواخله ورواء التصانيع وقيمتهما مع  
بين ملاكه وقيمته يظهر في هذا المواراة لسوية جميع ما هو له وعليه  
ومنه في ثروته وقد احدث بعض التجار كل سنة شهر مواراة

### الدفتر الاختيارية

في القرون حذر التجار من احدثه دواخله مع ذلك  
احذر التجار دواخل اخرى حسب موصل في مكتب الدفتر ولا حول  
جارية ومهم

دفتر الاسامي دفتر الصدوق دفتر المسودة او الشطب  
دفتر مصاعف دفتر اسناد دفتر القوائير

وهذه الدفتر كما مكتملة لرفي التجارة وموضحة قيود التجار  
وحسن معاملاته ولا اعرف سحراً معتمداً لا يوجد دفتر خاص لحساب



صدوره يقيد به ما دخل على الصندوق وما خرج منه

شروط لقوانين تسمى الدفاتر لادارية

المادة الخامسة من قانون جردة من كيفية مسك الدفاتر  
وتنظيمها

هلت لا يجوز ان تترك في الدفاتر ما ذكره من غير ان يمكن  
تحرر لفظ آخر فيه ولا كتابه وسده ولا صفه كانت من السور ولا  
اخرج قبل او كثر من الكلام على ههنا لدفتر

والم يجب ان يحجب دفن محكمه تجب في شرا صبح على  
دفتر اليومية عند انهاء كل سنة محصور بحر احدى من الدفاتر  
و من سم به لا يجوز قسمة دفن محكمه في كل سنة كاملة و حدة من  
كانت الدفاتر

و من قبل كتبه في شيء كان في هذه الدفاتر يجب ان يصح بامور  
المخصوص هذه العمل من طرف محكمه اجهزة رده صحائف الدفاتر  
ون يجوز ان الدفاتر مقدار لصحائف التي يحويها ويوقع ديث  
بامضائه

فخلاصة هذه المادة انه على التحرر شر دهره شروط  
دحيه وشروط حاجيه

الشروط الداحية هي تلك التي عيه اتعبد في كيفية كتابة

القنود في دفتره وكيفية استعمال الدفتر

والشروط الخارجية هي اذ رجعة عن قدره وعنده لا شخص  
آخرين ثم مودع محكمه بحريه وكتب العدل فتعق كميته  
اي صادقه في راس الدفتر كان عدد كتاب العدل وروى وصحة الدفتر  
وكتب ديت في اوجه وحده وضع خطه روم الصدقات وكتب  
لحقه الرستي رأس كل صفحه كل ذلك قبل استعمال الدفتر وروى قبل  
الاستعمال تجارياً كانت

ثم في اخر السنة قد تم تاجر الرستي دوره الى احواله محكمه  
فيسحب على الكا ١٤ ص

وهو شمس على مودعه مودع عليه الادلاء الى مديرت  
الدفتر .

والعلم ان التاجر اذا كتب شيئاً غلطاً او سهواً لم يمسح  
عليه خطأً ربيعاً بحيث في كتاب مظهره ثم يكتب صحيحاً  
في السطر الذي بعده

وقصد من هذه الشروط هو جعل دفتر الكوكة من  
الزور والاحتيل وعظمها صفة الدفتر الرستيه أي تصاح حصة  
لصاحبها عند روم





والكن قوماً حريين من عباءة حقوق الحدود وسطاً تقوا لا  
يكون غنار الدور حرياً ولكن تتمتع بامرة وديلاً فتقوى باليمن  
او غيرها من وسطاً لانت

ام وس رابع عشر في او مرد تجر (م وردو اس ده كومرس)  
فقد احمر النحر على تنظيم د. و حدث فعل مويون وفيه يصرح  
احد من شئ س ولا يح في يتي في ستر د. تجار حجة لهم  
وما حكومة موبه في قول محكمات قد صرححت ان الدور  
الذرية لسطمة فتمت حجة في حري دعوه القائه منه وبين احمر حر  
وايته حجة في دعوه في من سحر الا اذا ثبت  
اسس الادعاء بخورد من صور لانت وتقي مقدار المدعى به غير  
نسب فيجوز ان تدفع النحر في مدة سنة ويوه

ام احكمومة منية قلى وضع موب تجر كات لا تجر  
النحر على تجر د. وكن ن كان مدفع فقيهه فيه حجة عامه  
وام مد وضع موب تجر قد صرححت في الامنة من الدفاتر  
اسطمة وفي مودس و قد تقبل د. لاي الخلفات الكائنة بين التجار  
وام الدفاتر في الامتص وفي هذه شروط فقد نص في المادة السادسة  
وجوب دفعه وعدم عثرها

مدرس مدي مذكور في ٦ و ٨ مخصد هو قول  
الدور الاصلية حجة صاحب في معاملات التجارة

لأنه لا يثبت بل لا يمكن - يرضى التسون فيود التاجر الذي دفن لا  
عادية حجة عليه

مثلاً وقرصان - جبر لم يسجل دور طبيب للقون وهو واقع  
حال تسعين بل تسعة وتسعين مائة من تجار

هذا التاجر كتب في دفتره غير مسجل عطي يد له مديون لي  
عنة ليرة عثمانية استدها مني لاشده انحره او من صائغ تسحق عليه  
بعد شهر

ودعيت عليه واستدت دعوى لي دفتره فهل يرضى الحكم هذا  
تقيد ولا يعتبره محقق ولا يحكم به بحجة ان الدفتر غير مسجل؟ الخواب  
بالداه لا بل انه يحكم به وفقاً لاحكام القانون المدني لانه امرار  
، كتبه وحدث موافق للعقل السليم و كان الامر كذلك فامضى المادتين  
٦ و ٨ ان هل يقصد منهما الاثبات الدفتر المنظمة حجة اصحابها؟  
ومع ذلك يرى الاحتمد في محكم التجارية هو ان دفاتر التاجر  
المنظمة تقبل دليلاً لاثبات دعواه بين التاجر

و اما من ليسو تجار مثلاً ليسوا بحرفي على انحد ده تر نذات لا  
يجوز اثبات مدعاه ولا الدعوى التي عليه بدو انحد  
اما الاول فمقدم ، طيم بدو و ما اثبات ما مساواة بينهم وبين  
التاجر بالحجج والادلة

و ما بين التاجر وولا مد عند الخلاف من الامور لانيه

(١١) ما ان يكون المدعى به مقيد في دور امرئيين ومحكمة  
محكمة طبقاً للمقيد

١٢ وان يكون مقيداً في دفتر احدى فقط او ان يكون  
اختلاف بين الدفاتر ومحكمة تقش عن سائر الاثبات الاخرى لايها  
لا ترجع دفتر على اخر

٣ وما ان يكون احد جدر متجداً دفتر مطمعه والاخر غير  
متجده ٥٠ قبل قيود مدور منسمة

٥ وما ان يكون دفتر امرئيين غير مطمعه فلا تقبل  
الدور لاسم غير منسمة

واحدة ٥ شروط لعمول دور الامر حجة ٥ شروط ثلاثة

الاول ان يكون امرئ من التجار

٥ ان يكون الدور مطمعه وفقاً بشروط المدوية

٥ ان تكون المدوى نحة عن ماملال تجريبه

٥ ان لا يكون المدعى حجة حري لامت دعوه

في ادر الدور وتسليم

٧ و٨ و٩ من دور التجارة

دفاتر شاجر تعرض على محكمة شحادي صورتين

الاولى تسليم وشبهه اخرى

التسام وهو الافرسيية Communication

يحصل في احوال قانونية ثلاث

اولاً في تصفيه الشركات بسبب انحلالها او لأمر آخر قوتي

ثانياً عند وفاة التاجر وحصول اختلاف بين الورثة

ثالثاً عند وقوع افلاس التاجر وطلب المحكمة رؤيه مدفاتر

بمير هذه الاحوال القوية لا يجوز لاحد ان يقف على اسرار

التاجر او ما ريت ان القانون مع مصادق دفتر اليومية في اخر السنة

من ان يطاع على مدرجات الدفتر و مره ان يكتب له صبح ، دون

مطالبة المدرجات

الصورة لثانية تعرض بدور على المحكمة هي الارار ويسمى

الافرسيية Représentation وهو اراره بدفتر ليكون دليلا على

الدعوى القائمة بين التجار

قلنا انه ممنوع الاطلاع على اسرار التجارة ولكن صاحب الدفتر

ان يتخذ الدفتر دليلاً على دعوى بين التاجر وحسب لاسلاء على ميوود

للضرورة .

ولما كانت ضرورات تقدر بمرها قد صرح الدوائف انه في

مثل هذه الحار يطلم القاضي على التقيد بغيره ، بدعوى فقط . ولا

يتجاوز اطلاعه الى غيرها . فيقر الصحيفة التي فيها حساب وقبود

استمارعين بمحسوب صاحب الدفتر ووكيله حتى ان المحكمة لا يجوز لها

ان تطاع جميع الدفتر لدي في موداة شوش او برزاليا وان  
يتركها تقرر عدم اعتباره دليلاً

وان كمية ايراد الدفتر الى المحكمة وبحصل ثلاث صور

الاولى ان يبرز التاجر دفتره لاثبات مدعاه

الثانية ان تطلب المحكمة الاطلاع على القيد طرّاً لمرآى طامن

وحواب تحقيق دعوى وهذا نصت عليه المادة التاسعة

الصورة الثالثة ان تقرر المحكمة ما على حسب احد المتداعين

حساب الدفتر

واما اذا امتنع الماجر عن ايراد دفتره في الصورتين الاخيرتين من

امتداه هذا اذا كان بلا صلب فانه اشكل دليلاً صحة دعوى خصمه

واما اذا كان لسبب معقول فلا يمدد بمرداً ولا يكون امتداه

دليلاً على صحة دعوى خصمه





## الحساب الجاري

لم ينص القانون على كيفية وحكام الحساب الجاري وكان من الأمور المشهورة أن بين أنقاض قاعدة حساب الجاري هي أصبحت عادة تجارية محكمة موافقتها قرارات المحاكم فلا سيما بعد دراسة مدونة التجارية أن تخصص لها فصلاً طرأ إلى علاقتها بمودعات الدوائر

فالحساب الجاري هو مقبولة من تحرير على تسهيلات متبادلة من القود والاشياء التجارية وشروطه حمدة

١١ أن يسمى أحد المتعديين إلى الآخر عرصباً واة نقوداً أو ما هو بثناه القود من القيمة

٢ أن يكون القود أي مستأه مأذوناً في التصرف في تلك القود أو قيميات مجمع تصرفات الشرعية

(٣) أن المستم لمذكور لا ربه اعطاء سندات تسليم ما هو من قد أو قيميات بل يقيد ذلك في دفتره الجاري في باب الحساب الجاري بصفه كونه ديناً أو رهناً

(٤) أن تكون التسليمات موحودة كسبي يحسم بمجموع الديون المتقابلة فبعد الحساب يبقى لأحد المتعديين شيء في دمة الآخر

يخمس من التسليمات التي وضعت تأمياً على الحساب الجاري  
(٥) بشرط رضا وموافقة الطرفين في هذه المقالة وشروطها  
لذلك وجب دائماً الحصول على الأهلية القانونية لصحة العقد

### في احكام ونتائج الحساب الجاري -

(١) لا يمكن إقامة الدعوى على حدة على كل من المتبوضعات  
والتسليمات والموضوعات ولا حرجها بل تقدم الدعوى على الكل معاً  
تصمية للحساب الجاري

٢ ان ما يعطيه المديون الى الدائن من المدفوعات القديمة لا  
يعكس ان يخصها دائن من اصل الديون التي يدها بل تحسب من  
عموم المطلوب ما لم تكن بين العريضين مقالة مخصوصة صد ذلك  
٣ ان لا تقيد قيمة اسندات التجارية كدفعه قديمة ما لم يصر  
تخصيصها الا اذا كان في المقالة شرط صد ذلك ويتر

(٤) ان ما يحصل بين المتعاقدين من التسليمات يتبع قاعدة المساواة  
في المقاصة ولا يمكن ان تحسب مدفوعاتي وتسليماتي تأمياً للمنفعة مع لقاء  
اصل المال ومدفوعك تأمناً للاصل دون الفائدة بل بحسب المساواة  
وكي تحسب مدفوعاتي تحسب مدفوعاتك ولكن يجوز تفاوت مقدار  
العائدة

(٥) لا يمكن من مقدين قطع وتصفية الحساب الجاري متى

شاء .

(٦) يمكن من بي في دة لآخر دين ان يحجب عى مديونه

مفتحة بالرصيد او دمه ويكون المسحوب عليه محبباً على دفعها

٧ انه وان تكن العائدة لآسري الا عوجب مقاوله حصوصية

او بعد سحب ابروتسو او اقامة دعوى الا انه في الحساب الجاري

تسرى العائدة على مطايب العريقين ولا تقطع الا اذا كان في المقاوله

شرط مخصوص على انقطاعها وعدم حسابها

واذا لم يكن مقدار العائدة مضمناً فتجب الة ئدة القنوية . واذا

كانت عائدة مشروطة لاحد من اكثر من الآخر فذلك حركا او كان

لاحدهما فئدة تسعه بالمائة والآخر ستة بالمائة

(٨) في الحساب الجاري تعتبر الفئدة مثل اصل رأس المال اي

بها يقب الى رثمان وتجمع معه في حساب فئدة مضروب العريقين

تضم الفئدة الى رأسه وتجب معه دون حاجه الى مقاوله او روتستو

وقد حارب العادة بين الصيارف والتجار اهم في حرك كل سه يضيفون

الفئدة الى رأس المال ومنهم من يعمل هدا الماه كل ستة شهر ومنهم

كل ثلاثة



## المقالة الثامنة

### الشريكة

حيى الله الاله س مدينا طابع ميراث الاحتراع وهاتان الصفتان  
 الملازمين لبعضهما بعضاً لا مظهر الى معونة الآخرين في امور الحياة  
 وهذا التعاون دمه الى الاشتراك في الاعمال والاموال وقد يكون  
 الانسان شريكاً محارياً لشخص اخر كمن يموت مورثه فيكون  
 شريكاً في تركته البركة كل على قدر نصيبه من الارث او كافرءاء  
 في امتعة القاس فانهم شركاء غرمه كل على قدر دينه  
 او كن يولد من اهل قرية ذات مشاءات فيصبح شريكاً فيها  
 واما ان حددوا شركه بها اختصاص اكثر من واحد في شيء  
 واستدعهم به

والشركات ان تكون مقودة بين التجار لاجل الاعمال  
 التجارية اولاً وان كانت من اروع الاول فهي شركات تجارية وهي  
 موضوع درس

وان كانت من اروع الثاني فهي شركات عدية . ومع كونهما  
 ليست موضوع درسا لهما من انحاء التوفيق المدني الا انه لا بد لنا من

ذكرها ويان انواعها بالايجاز تنبيهاً للفائدة

### الشركات المادية

(١) هذه الشركات تقسم الى شركتين متينتين وهي تخلص احداهما  
اسباب التملك كالاشتراء والارث ومول اذنة وقبول الارضه والاختلاط  
والاختلاط في الاموال

(٢) شركة عقد وهي ان يفتقد احد او اكثر شركاءه فيكون على  
شيء بيجاب وقبول

(٣) شركة الاباحة وهو ما كان بين شركائه وهو متاح  
لجميعهم كالماء والنار والهواء والارض ابيوت

(٤) وشركته العقد ان تكون المخصص فيه ممدوده في المال  
وربح والضمائم فتسمى شركة معاوضه

(٥) وانما ان تكون المخصص في المال والربح بحصة فتكون  
شركه عن اي من شئ له اشياء فتسمى شركه وكاه واس  
لكفالة

(٦) نعم ان كلام من هبت اشركتي ان يكون لها ربح  
وارباحها تقسم على حصص فتسمى شركه امون

(٧) ان يكون رأيا الى الشركاء عبارة عن اعمالهم كمن يفتقدون

- اشغالا ويعملونها والارباح بينهم حصص معينة وتسمى شركة عمل  
 ٨ واما ان يكون رأس المال هو الاعتبار الذي لهم لدى  
 المس مع صيدهم وعهدهم فيحدون اموالهم بنسبة لا اعتبارهم  
 ا هم ويسمون ويقسمون الارباح ويقال له شركة وجود  
 ٩ واما ان يكون المال من واحد وامل من آخر والربح  
 ١٠ على وتسمى شركة مصدره  
 واما ان تكون الاراضي من واحد والعمال من آخر  
 تكون شركة رعة  
 ١١ واما ان يكون الارضي مسجرا من واحد والعمل  
 والاعمال الاشجار من آخر فتكون شركة مدونه  
 وان احكام هذه الشركات وسبب تسميتها المذكورة كتب الشركة  
 في محله فيرجع

## الشركات التجارية

انواعها اربعة وثمانون نوعا

واما الشركات التجارية فقد عددها زده المشرع من دون الحارة  
 ووضعت وسم على الوجه لآتي

صرحت المدة عشرة اشراك تجارية هي ثلاث  
 فوسكتف وفومديت ووجيم  
 واحقت امددة السدة والثلاثون بهد الشركات ثلاث شركه  
 وابعت هي شركه الخاصة  
 ان احث في الشركات التجارية وواعيها هو بحث مهم في قانون  
 التجارية وندمك ريان السهم المول و٥

### ❖ نهيدي ❖

ان الشخصية تقسم الى قسمين شخصيه عده وهي دائيه حقيقيه  
 وشخصيه مدونه وهي دائيه حكميه لانه تؤلف من شخص واحد  
 وهذا يشترط فيه في التجارة لا يصف لاهله لتجارية السقه المذكر  
 والشخصيه المدويه والحكميه هي التي هي الشخص من شخصين  
 حقيقيين وكثير تجمعهم مصداقه وحدد كادون و٥٥ والمائة وشركه  
 والجمعية الخيره الخ  
 وكما يكون شخصي الواحد فهو به يعرف كاحمد ويوسف  
 كذلك يكون شخص حكمي عويث معروف كمدون اس  
 وطائفة الروم وشركه سكتة حديد شام وحم و٥٥ و٥٥ و٥٥  
 المقاصد الاسلاميه ، وكما في الاولى صدمه و٥٥ و٥٥ و٥٥

وكما يقوم الشخص الثاني ادارة اعماله ، ويقعد المقود بالانحساب  
 والقول او يسب عنه آخر مدراء ذلك . ورؤساء الشخصية المعنوية  
 المادويين بالادارة يديرون اعماله او مقدور بحسب صلاحيتهم المقود  
 ومقررات بالاعمال والقول هم ساداتهم او بوسطة من يوب عنهم  
 ومتى عرفت هذا عرفت انه يشترط في الاشخاص المعنويين في  
 التجارة ان يكون الاشخاص الحقيقيون الذين تألف منهم شخصية  
 المعنوية ذوي اهلية تجارية تألف مثل هذه الشخصية المعنوية ، فلا  
 يكون شريك في شركة تجارية من لسر اهل لان يعمل منفردا عملاً  
 تجارياً وقد تنح عن هذه الشخصية المعنوية ان تنصرف الشركة في  
 موهب صرفة صحيحة وان يترتب على ذلك احكام تستنتج من  
 اقواعد الاتمة

١ لا يمكن احد الشركاء ان ينصرف مستقلاً في اموال الشركة  
 في حال قيامه

٢ ان اموال شركة غنية رهن ضماناً لاموال ديني الشركة  
 (٣) ان من المطوب شخصي من احد اشركاء لا يكون دائماً  
 لشركة ولا يمكنه الاداء على الشركة ولا طلب القصة في دينه على  
 اشركاء والمطوب منه للشركة

٤ اد دعي احد على الشركة فلا يسعى على شخصيه الشركاء  
 بل على الشركة بشخص مديرها



(٥) يجوز ان يقرض الشريك الشركة مالا او اذن - تقرض منها  
 فمن ذلك يعلم ان الشركة تدار تدبيرها ومن هو ممدون  
 بادرتها من الشركاء او غيرهم وان الشريك غير الممدون بالادارة انما هو  
 نائبه شخص غريب عن الشركة لا ينطبق بالادارة

❖ في ما بين شركاء - مادية وشركات التجارية ❖

## من فروق

اهم - بين هذين النوعين من فروع هو ما في

(١) ان موضوع الشركات التجارية - هو مواد التجارة

وموضوع الشركات المدنية انما هو مواد مدنية مد تجارية

لذلك ينظر في موضوع العقد من كان من يصح - تحت رعايا  
 الشركة المفعولة عليه تجارية ولا فهي مدنية و وكان انعقد بقصد التجارة  
 كمشراء العقارات بقصد التجارة ولا يجوز - مقد من كونه عادى ولا  
 يجعل الشركة المتوافقة بذلك شركة تجارية

(٢) ان المدين وجب في شركات التجارية ب نظام مقدويين

رسمياً واوجب في شركات الاوجه - بمقتضى مستحصل ارحمه الرسمية  
 من الحكومة و صديق نظام شركه من حها

وما شركات العادية فلا شيء فيها من هذه شروط

(٣) اذا عجزت الشركة العادية عن اداء ديونها تطبق عليها حكم  
القانون العادي وادع عجزت الشركة التجارية عن دفع المطلوب منها  
تطبق عليها احكام القانون التجاري (من افلاس وتصفية) وخلافها  
(٤) الاختلاف الذي يحدث بين الشركاء العاديين تفصل فيه  
محكمة حقوق العادية والتي تقع بين الشركاء التجاريين تفصل فيه  
محكمة التجارة

في كيفية التمييز بين الشركات العادية والتجارية  
يكفيك التمييز بين الشركة العادية والتجارية فان تدقق  
١١ في صورة وكيفية تشكيل الشركات

١٢ في ماهية معاملتها شركة تجارية كانت هذ لا العادية  
او عادية

(٣) وتظهر في البيانات الصريحة التي يعلنها ويصرح بها شركاء  
كل واحد منها شركاءها شركة تجارية وشركة قوائم كتياف او شركة  
لبيع البضائع او شركة شراء البضائع او شركة ملك موقوفات من هذه  
الافصاف يمكن الاستدلال على نوع شركة

في شروط العمومية للشركات التجارية

بما ان عقد الشركة بين الشركاء هو ضروري لكي يحصل للشركة  
حق الاختصاص لا امتياز بالاشياء المشتركة

وكى لا بد مع العقد القوي من اكمل شروط اخرى مهمة وهي  
لاية :

(١) اب يصع كل شريك قدر معين من رأس المال لاجل  
استحصال الربح

(٢) ان عقد الشركة يقصد استحصال الربح والمنفعة وتقسيمها  
وذا واجب ان يوضح مقدار الحصص وكيفية توزيع الارباح

(٣) ان لا يكون في مقاولات شركة قيود حاوية شروط تقطيع  
الشركة فيجب ان يذكر في تقسيم الارباح ان لفلان الربع او الخمس او  
اعشر ولا يذكر مائة او الف او عشرة الاف لان تعيين مقدار معين  
من القود كالمائة والالف قطعاً لشركة لانه قد لا يربح هذا المدة وان  
ربحت ما وري حصة احد الشركاء فقد لا يربح مسا يوري حصص  
الجميع ان كانت من هذا النوع واما اذا كانت كالمشركه كان الربح قابلاً  
يضمه على عشرة ويهطلى الشريك عشرة

(٤) ان يتحمل الشركاء الاضرار لان المرمم من احد  
الربح يتحمل الخسارة وذلك طبقاً بشروط المتفق عليها

(٥) ان لا تحجب عقود الشركة القوايين الموضوعه ولا يحل  
الامن المم ولا الاداب العامة ولا تصح الشركة على قطع الطريق



## المقالة التاسعة

رأس المال التجاري

لم يبين ان يكون اشركي ما يصح ان يكون رأسمال تجاري فعود  
بذلك الى القانون المدني الذي جعل الاموال ذات قسمين لا اشكال  
مدله فقال المذموم مدله مال عام وقيل ان المال مدله ايه طبع لانسان  
ويمكن دونه دون مدله

ومدله اشركي اشركه الاعمال مدله ان العمل مدله فيه وهو  
يصالح ان يكون رأسمال اشركه اعمال وان المسكنة الشخصية مع  
اشركها فيه في اشركه الوحد

راجع كتاب مدله من كتاب اشركه من مدله فيه ايصال  
وعصيل

هناك اشركه عند تقسيم اشركه مول واشركه اعمال  
واشركه وجوه

واعمال اشركه لا يحل شرعا الا من ثلاثة هي المال والعمل  
واشركه وعلى هذه عدة من الارواح اشركه اشركه شرعية

وفي الشرائع الأوروبية - روى - أن المال يكون قدراً أو ما يقوم  
بالنقد .

ومن يعتبر لأعمال مقومة - تقويمه - ولأموال كذلك والتقويم هو  
يسمى قيمة شيء ، بالنقد .

و - الأملاك - مروص - وسائر الأعيان في اتحادها رؤسما لشركة  
تجارية تفصيل الآتي

١ - إذا كانت الأملاك مسوكة لكل شريك - لاستقلال يعني  
هذا أن كل قطعة من مسكنه - والآخر قطعة أخرى فلا يجوز  
أحد من المظنيين رؤسما لشركة - لأن الأرصدي والملكيات  
واحدية - وجميع الأعيان غير المقدم توحيد - كون أفعال - ولكنها في  
الواقع هي مسكنات لا قيمة - لا تكون - فبذلك معيبة بل ساء ورخص  
استخدامها - وممكن - ولأرض التي تساوي يوم - منه - بقدر لا تساوي  
دفع مائة شهر وقد عمو فقهه .

ولأن هذه الأشياء - تحدث رؤسما لشركة - تعرقل القصد من التجار  
وهو لتسريع في لأحد - والمعا - فلا يمكن التجرار في شئ من هذه المذكرات  
صانع وأموال تجارته - أن يكون مضطراً لاجتماعها في نقود - أما - مع أو  
الرهن - وهذا فيه - فيه من عرقلة في لتسريع الأدم في التجارة  
ولأن - يصعبه الشريك من هذه الأشياء قد تشدد قيمته صعوداً أو  
هبوطاً - وتبقى قيمته ما وضعه الآخر على حالها

فالمصل الذي يحصل بينهما يكون ملكاً للشرائح الاخر دون  
عوض وهذا ممنوع شرعاً

واما لو امكن تجنب هدد المحاذير بحيث يكون صعود القيمة  
وهبوطها على حساب الشريكين وفي ما بينهما كما لو كان بينهما شركة  
ملك في بعض الاعين مساهمة او لاحدهما حصة شائعة معينة وللآخر  
حصة كثر ووصفا العين رأسمال شركة بينهما فهذا جائز لروال المحدود  
وهو التفاضل في القيمة

لان ما يحصل في قيمة حصص الشركاء من صعود وهبوط يكون  
متناسباً وحده ان يكون رأسمال الشركة اعياناً وعقارات مع الادن  
في قيمها وتحويلها لتقد

٢١ وجاز اتحاد المانعين رأسمال شركة شرط اجتماعها مع الضمان  
او العمل كمن يصنع مثلاً لقاء حمل صممه الاخر رأسمال شركة نقل بضائع  
فمن كان البطل لا يتساوى مع الحمل في شئ الحمل ولكن عندما يصم  
الى ذلك عمل الشريك او صممه اي كفالته البضائع تصح هذا الشركة  
ويقل رأس المال الذي هو في هذه الحال عبارة عن مساهمة بطل او  
حمل مع عمل صاحبه او صممه وذلك لان في شركة الاعمال انما يستحق  
البطل بالعمل مع الضمان

وعلم انه وان لم يجز في المذهب احبي المتخذ اسماً للشرائع  
العثمانية ان تكون المساهمة وحدها رأسمال شركة

الا ان المذهب الشافعي اجاز ذلك فاتبعاً لهذا المذهب يجوز اتخاذ  
المضاع رأسمال وبذلك تكون الشريعة الاسلامية متفقة مع سائر الشرائع  
تعميم نظرية ( ان ما يمكن تقويمه بالنقد يصح رأسمال بدلاً من النقد )  
(٣) ثم ان الدين شرعاً هو وصف ثابت في الذمة فلا يحدث منه  
جانب منافع ولا تجوز الفائدة ولا يجوز شراء اتحاد الديون التي لاحد  
في ذمم الناس رأسمال شركة تجارية

غير انه نظراً الى وجود انواع من الديون التجارية تعتبر في الحقوق  
التجارية بمثابة نقد فهذا النوع قد جاز اتحاده رأسمال شركة وهي  
السندات والتداول التجارية والاوراق النقدية التي تصدرها الدولة  
او البنوك المأذون لها رسمياً واسهم الحكومات وشركات الانوية فهذا  
تصلح تعاملاً ان تكون رأسمال شركات

(٤) كذلك تصلح « رموزات » الامتياز رأسمال للشركات كمن  
استحصل امتيازاً باشاء معمل لاستخراج الحديد على مدة معلومة او  
لاستعمال الكهرباء من مياها نهر فقط شركة وجعل امتيازاً بمثابة رأسمال  
للشركة

(٥) « وكذا رآيت » الاحتراع واما نصيب رأسمال كمن  
اخترع نوعاً من الفوئوغراف واستحصل على رائة احتراع فالف شركة  
تجارية لهذا النوع وحمل رائة اختراعه رأسمال كانت له حصصة من  
الارباح بحسب الشرط





حاجته الي دات توجب على اشريكه مائدة القايديه عن الايم تبي تخر  
فيما عن ادله الراسمال المعين عليه من موعده

سؤال ثاني : هل يحصل اشريك تخر عن تذييه رأس المال  
الاضرار التي تلحق ، شركته حسب هذا الجبر

الجواب : ان القوانين لا توجب على اشريك مذكور  
تحمل الاضرار التي تحصل على شركته من تخر عن تقديم رأس المال .  
ودنت فيما لو رادت لاضرار على الفئده . فإراد يحصل سواء عطل  
وضرر يعني ان الفائدة تحسب اور هم بحسب م ر د عنها بدل  
عطل وضرر

وم في موبس الدولة منها : لا يتحمل احد ضرر بحصل عن  
عدم قيامه تذييه مود تبي مهادها الاعتذار الفائدة القانونية وعند  
وجود مفاوطة على دات وم لا تضر او بعد اقامة الدعوى تطبيقاً  
لاحكام ماده ١١٢ من موبس حقوق مودة لاولى من نظام المراجعة  
.....

وعام ١٩١٥ في حاد حصل الاعين رأس المال شركته بحرية يجب ان  
يوضح هل رأس المال المذكور هو الاعين عليها ام لا مع التمه عنها  
لا الشكل حاد من احادين حكماً قوياً

فلو كان الوجه لاول اي ر لاعين فيها هي رأس مال التجاري  
لشركه تصحح الاعين مذكورة عنها مسكاً بشركه ولا يجوز موصفها

ان يقيم دعوى حق الاسترداد والملكية لحسابه الذاتي . بل جل ما يجوز  
له ان يستحصل مقدار حصيه من الارباح وعند فسخ الشركة يأخذ حصة  
من اموال الشركة بالنسبة الى رأسماله ولا يستعيد الاعيان التي وضعها  
لانها اصبحت ملكاً للشركة وعند تباعها او مبيعها تحسب على الشركة  
وليس على واضعها فلا يؤثر هلاكها في حقوق وحصص واضعها من  
الشركة بل تلحقه الحسرة عر مه مع بقية الشركاء.

واما لو كان الوحد الثاني يعنى ان منافع تلك الاعيان هي رأس مال  
شركة فيحصل منه ان ملكية ورقة العين تبقى لواضعها كما كانت قبل  
تعلق حق الشركة بها

فان هلك او تلفت او صارت فاسدها تهتك على حساب واضعها ولا  
يجوز على تقديم سواها وتصفي الشركة بحقه لعدم بقاء رأس ماله  
وعند افساخ الشركة . فان كان العين موحودة فتعاد لصاحبها  
مبياً وذلك كما لا اعتبار لها في يد الشركة امانة الا منافعها فهي  
مدك للشركة

واما اذا كان رأس مال عمدة عن العمل والصلح او التقبل والتعهد  
والضمان فعلى الشركاء انعيام بما عليهم مدة قيام الشركة . واما لو مرض  
احدهم فان كان انقطع عن العمل مدة مرضه الا ان ضمها للشركة كان  
غير منقطع بمدك يستحق حصة من الربح دون نقصان  
واذا كان مرضه دائماً مستظيلاً فيحق للشركاء فسخ الشركة

## المقالة العاشرة

### الشركة القول كتيّف

راجع المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٥ من قانون التجارة.

الشركة انقولا كتيّف عبارة عن عقد شركة تجارية بين اثنين او اكثر بعنوان محصوص ينسب لاسم احد الشركاء او لاسمائهم جميعا وجميع الشركاء متكافلون متصممون في كل التعهدات والمقاولات التي يعقدها باسم الشركة من كان مبدؤا بالادارة والامضاء ويجب ان يصرح في مقاولته عقد الشركة بما يأتي

(١) اسماء الشركاء وامثالهم وصندهم ومحلهم

٢ نوع نمونة الشركة

(٣) من هم الشركاء المأدبون في الادارة والامضاء

(٤) مقدار الرأسمال وهل دفع صندوق الشركة ممتنى يدع

(٥) موعد ابتداء الشركة وانتهائها

وهذه المقاولات اما ان تسجل لدى المأمور المحصوص واما ان لا

تسجل بل تخفي من جميع الشركاء

ويجب اعلان عقد الشركة ومضمونه على العامة بالوسائط المناسبة

وبعد تمام مدة كل شركة اذا انحدرت او اذا مسح قبل تمام المدة او اذا

انسحب احد الشركاء ، وعصيه ، وخصال من جميع ما يحدث في  
الشركة من التبدل ، وسائر ما يجب ان يفي به الشروط الآتية  
ذكر ورد في المدين ٣٢ و ٣٣ ، ان لم يثبت تكون هذه  
الحوادث جديدة غير معتبرة

ولكن هل شركاء ، هم هذه الشروط لا خصصهم من السهم ، هم  
الاشخاص لاخرى في الشركاء ، ولا يكون مستلطا لحقوقهم

.....

سبق قول ان الشركات عمرة عن شخص معنوية لها ، في عدم  
التحرره ، للتحرر الفرد من حقوق وعليه ، عنه من الواحد  
وكما ان شخص ، في شركته وشهرة عرفها يجب ان يكون  
للشركة اي هي شخص معنوي له وشهرة تعرف لها  
من لا ، في كل شركة من عنوان ولكن ، شرط في عنوان  
احدا او اشرافا فلا شرط في سواه لآخر  
شركة ، ان كانت يجب ان يكون عو ٣٣ منه من اسم احد  
اصحابه و ٣٤ منهم جميعا ، فيقول شركة ٣٥ ان لا وشركاها وشركة  
فلان وفلان مع

ومن وضع اسم شخص ، يكون شركا دون علمه ، ثبت شخص  
انه يعدد ورلا ٣٦ ، فيرد لآخر و ٣٧ عنه لانه قد يكون  
لذلك الاخر في عدم تجارة شهرة حسنة فيستد من ذكر اسمه

و اما و كان رضى وضع تته فهو مسؤول و صاحب انفايت  
 و لو علم وضع اتته و سكت و سبه يكون مسؤول و اما  
 اصحاب بقبس لان سكونه في معرض حاجة رجا منه شركه و دلت  
 اوجب سبه عليه وضع تته و يعن عدم شتر كه و بقبس حذف تته  
 و ان سكون هذه شركه تقوم مقدمه و مقصده بقبس دلت  
 ان شركه نو و سبب حردي كما به جدا لانه عرف مهي سبه  
 لانه نفسي و رقبه و مسؤول بان كما اعترف به و عرف رجب و مدني  
 و راقى بعد لانه

و واجب ذكره شركه في خلاصه موده و في موده شركه  
 نظر ما يكون شتر من سبب من لا حرمه و سبه و سكون مكي  
 معرته من موده مسؤول عن شركه و عدم موده و حتى لا حصل  
 لاحد شركه و واجب فسخ شركه لانه كاحول و بقبس  
 بمرحله فسخ شركه

و اما دلت شتر و موده فسخ شركه و شركه و موده  
 بفتح سبب من موده و سبه و سبه و سبه و سبه و سبه  
 مسؤوله

و اما سبب موده فسخ شركه و سبه و سبه و سبه و سبه  
 على موده و سبه و سبه و سبه و سبه و سبه و سبه  
 مرسه و موده فسخ شركه و سبه و سبه و سبه و سبه و سبه

مختصاً ومعدت فله عام شخص شريك بل يمكن ان يسمى بها محل آخر  
ولا يؤثر فيها موت الشريك او تبديله

## في الكفالة والتضامن

ان الكفالة والتضامن منسبان من جهة مزاي  
الشركة كواكتيف عن سواه وهذه الكفالة تعم جميع اشركا  
وتربطها

وسواء ذكر في متن صك بدولة ان اشركا منكم يكون متضامون  
ام لم يذكر والكفالة حاصله صمماً لا من الشروط بل من مصلحة الشركة  
فمحكم هذه كفالة يصح كل شريك كفيلاً وصمماً يستحقه  
الس على اشركا من ديون ومطالب واذا لم يكف رأس المال الذي  
لدى الشركة عنده حقون مذكورة فمول اشركا الشخصية داخله في  
هذا الصب ولا يصح حق ان يطالبوا من ارادوا من اشركا فيما زاد  
لهم عن رهنال اشركا

في شركة وهكذا من غير ذلك ولا يصح

كان لا بد في كل مصلحة لاحل حسن دواب من مدير مسؤول  
وموكل عنها ارم ذلك لاكثر في اشركا فكذلك لا بد من ان يكون  
للشركة مدير وقد يكون همدرون وهودا يكون مديون في  
حرا جميع اليهود وهودا وعمل جميع مديونيه مسماً لمصلحة

الشركة وهلملة فاسهم وكلاهما عموم مفوضون لكل ما يرويه لأمرًا وماسًا  
وتكون الشركة مسؤولة عن عملهم من لاخرين وصمة متاعب  
مهما سمع

وقد نصت المادة القوية - يكون المدير من شركاء ولكن  
ذلك لا يفيد المنع من ان يكون من غير اشركاء لان لشركة الحق في  
ان توكل من تشاء فيما تشاء من الامور كما تحقق ذلك لكل شخص حقيقي  
ام معنوي

ولكن اذا كان المدير ليس شركاء فهو يفتقر الاوراق ويعجز  
الاعمال باسم الشركة بوكالة ويصرح عند لامع بكلمة وكالة حثية -  
يظهر الناس ان يرويه مدير الاعمال به شريك ويكون وحوده  
سبباً للثقة المادية بنية العمل !

وما تعين امدير وما ان يكون في متن صك مقولة وما -  
يربط بصك خاص بعد المقولة

ما كان في صلب المقولة فهو غير قابل للعلل لا معرفة محكمة  
عدا ريكاه ما خالف مصلحة الشركة ولا حلال تحكم الوكالة او  
عند فسخ الشركة

او ان يدرج في صلب عقد - لشركاء حق تعيين امدير فيصح ذلك  
واما اذا كان تعيينه مدير قد حصل بعد عقد شركة وفي مقولة  
خاصة فعليه حائز في كل حال لانه وكس قدس للعلل الا ان تعاقب

٤ حق عمر

صلاحه مد

وهو مدبر ذات من صلاحة . مد وكيل العام الا اذا  
كان في شروط تقوده تحديد صلاحه فكون وكلاً محدد  
صلاحه ي وكلاً مبد لا د حاف القيود لما فيه منفعة الشركة  
وهو مد هو مدى عقد عقود وتسمى دورق وقسم مدوى  
سم الشركة وحصة على شركة من مدوى وقسم ويسمى  
وحاصل انه يقوم مد شركة بجميع امورها مد وعيها  
وهو . وكل عنه في الامور التي من حده قيمة . ولكن سائر  
شرك حق عمر وكلاً

ود عدد مدبرون وكلاً مسمي في عقد وحده مسمي مدور  
لعمل مشترك ولا يجوز لاحده لا فرد في ددرة ود عمل في وكالة  
جميعه شروطها تحدد رتي

ومد دا تعدد عقود مسمي وكلاً ي . كل واحد مسمي  
من مد وكالة حصة حكمها حكم "وكلاً" متعددين الذين يقعد  
بكل واحد مسمي وكلاً على حده فهو يعمل عنه مفرد ولا يتقيد  
بتي لآخرين

ود احسن مدبرون في حراء معاملته من هل يحروها بم لا



يعترونها غير صحيحة رأيي لتعاقبين بعدم الاحترام لا دفع امصره اولى من  
من حسب المنفعة والشركة في كل حال مسؤولة امام الناس عن اعمال  
ببدر التجارية مهم ككسب حاد من حسن وسيء

---

## المقالة الحادية عشرة

تنظيم المقاوله وتسجيلها وامساؤها

قبالة لا بد في الشركة انقول لكشف من تنظيم مقاوله يذكر فيها شروط الشركة واسماء الشركاء، ومقدار الحصص والارباح الى آخر ما هالك من شروط هذه المقاوله اما ان تصدق في مرجع رسمي فتسمى مقاوله رسمية واما ان لا تصدق فتسمى مقاوله عادية

فاذا كانت المقاوله عادية وجب ان ينظم منها نسخ على عدد الشركاء وتكون هذه النسخ مطابقة حرفاً ومعنى بواحدة للاحرى وان يذكر في كل منها مقدار السح ويجب ان ينفذ كل نسخة جميع الشركاء لان بهذه المقاوله يمكن الشريك ان يشت شركته والا فيكون عاجزاً عن الانسحاب مما لو انكر دفعه عليه كونه شريكاً

واما اذا كانت مقاوله مسجلة ومصدقة في بلوقع الرسمي فلا حاجة الى هذه النسخ . وعند الانكار تؤخذ نسخة عن المقاوله من السجل لان انت الدعوى وسواء كانت المقاوله رسمية ام عادية لا بد من اعلان حدوث هذه الشركة ليكون الامر معروفاً عند العموم ولاستحباب ثقة الآخرين

### عن الشركة

وهذا الاعلان يحصل على الوجه لاني  
اذا كنت المقولة رسمية فكتاب العدل يرسل عنها خلاصة الى  
محكمة لتحدده لمحبة  
واذا كنت عادية فاشرك في تقديم خلاصة مصناه منهم جميعاً الى  
الرئاسة ابشر اليها

ويصدر الرئيس امره ان يلصق نسخة على باب المحكمة ونسخه  
على كل محل يراه مستأ ويرسل نسخة للحريده الرسمية واد شاء نسخة  
للعرائد لآخرى ووددت اعلاناً لما حصل واطلاعاً للناس عليه

وهذه الخلاصة يجب ان تتضمن مايلي

١١ اسم الشرك وشهرتهم وصفهم وتكمن اقامتهم

١٢ عنوان الشركة وبنوعها

١٣ اسم المدور في الاداره والامضاء

١٤ مدته اشركه واسمها

١٥ مقدار رأس المال المدفوع والبدني سيدفع

بحدود الشركة مدتها مدته

فما انه لا بد في الشركة من مدته معينة . واما من الامور  
الطبيعية ان يكون للشرك حق تحديد الشركة فعد اسم الشركة  
وتظيم مورتها . واما الشرك . ان يحددوها بالشروط السابقة عينا

فعليةم انزع جميع رسوم عادية التي تسود عند بيع اول  
وعينهم ان يدكروا هذا المبدأ على سبيل تكملة ولا على  
كل نسخة من النسخ التي يبد كل منهم ووقعوا في كل امضاء  
وعينهم هذا المبدأ بتدريجه فيسبب في عمو في التأسيس ودالة  
يصر هذا الاعلان الاشخاص لاجل من شركه الذين لهم علاقه  
بشركه بعد تمديد فيكم فيشيو هذا المبدأ بنية صورة كسب  
من صور الات

فصح به كذا في كذا

اد كسب الشركه قد اعلنت ان ملتها تنهي في تاريخ امين  
كوب في عالم اس من وان كان د حدث وحب فصح الشركه  
في الوقت معين كسب حذ الشركه او في الاعمال التي عقدت  
لاجل الشركه ولان شركه رت في مدونة التجرد غير مدونة  
لمصاحب ولاي سب آخر

في الاشخاص لآخر حقوق وعنده وحب نحو الشركه  
فقد وحب فيصوب هذا الحدث خدود وحب وحب علال كل ما  
يصرأ على شركه من تعديل ونحو او الع  
وعند لا بد من هذا الاعلان هو كسب شركه قد اعطى  
عند سببها من كسب عت في كسب يتعاون لاشخاص  
لأرجح من الشركه واما اذا لم تكن الشركه ما حصل في من جديد



کل شرکت لایحه ضمنی و کتب نامه ... سه حقوق ... حین علی شرکه  
و هنوز در محضر علی معرفه سر و ط ... حقه و نموده می ...  
نمونه و ... حقه ... شرکه ...  
و ... شرکه ... و ... و ... و ...  
سو حقوق

و ... شرکه ...  
و ... شرکه ...  
و ... شرکه ...  
و ... شرکه ...

و ... شرکه ...  
و ... شرکه ...  
و ... شرکه ...  
و ... شرکه ...  
و ... شرکه ...  
و ... شرکه ...  
و ... شرکه ...

و ... شرکه ...  
و ... شرکه ...  
و ... شرکه ...  
و ... شرکه ...  
و ... شرکه ...  
و ... شرکه ...  
و ... شرکه ...

لأصحاب التجاره وتعود سنة في حله و حقوق مدته وخص  
 حقوق مدته

وهو آخرون وهم لا كثرون في طلال ابقوا له تجري احكامه  
 على المستقل ولا تجري على الماضي . والشركة سجل وحوادث لا تعود  
 تعطى الامور التي عقدت لاجل ولا سواه . سم للشركة ومن استعمال  
 عنوان الشركة من الشركاء . يكون مسؤولاً عن تاج الشركة و  
 واما عن الماضي فلان المعاملات وديون مدخست . شخصية  
 له وبه قد وجب ان تقوم هذه الشخصية المعويه في عقدت هذه  
 المعاملات . الواجب من اداء وتحصيل وكان ذلك في المساهمة  
 واما وادرت الشركة في العمل وشرعت فيه ومنت مدة دون  
 اعلان ثم قبل ان يطلب احد بطلان عقد عن عقده فلا يبق بحال  
 لاطالها .

في اعتبار الشركة القول كلف . . .

ان اشركة المذكور قد مر عن سواه امور ثلاثة هي (١) انها  
 تقوم بالاعمال التجارية بعنوان الشركة العام (٢) ان جميع الشركاء كالفون  
 صمدون عقودها ومقاولاها كلف متساوية (٣) انها مخصوصة بالتجارة فلا  
 تشمل الشركات غير التجارية

في مسدح . . .

يس في وون التجارة صراحة في بيان تقسيم الاربح وتحمل

الخسار ولكن الامر الطبيعي في المسئلة هو ان يرجع الى مولات الشركة  
 من كانت صحيحة مقولة طلبة ان يرد من اصول الشركاء حقوقه بمعدله  
 فتعتبر الشروط الواردة في هذا الشأن وان لم يرد في القوة ذكره  
 ويرجع الى المحل ومما صحت عن ذلك في كتب الشركاء وراجع المواد  
 ١٣٦٨ و ١٣٧٠ و ١٣٧١ و ١٣٧٢ و ١٣٩٠ و ١٣٩١ و ١٣٩٢ و ١٤٠٢ و  
 ١٤١١ و ١٤٢٦

في المواد المذكورة وغيرها من الكتاب المذكور حيث تقسم  
 الارباح ومتى عدت ذلك فقس عليه تقسيم الخسارة لان العزم  
 والنقمة على قدر النصفة

فلو فرضنا انه يلحق الشريك من ارباح حسن او سئس وكذلك  
 يلحقه من الخسار،

على انه من لا فصل الى من اللام تحدد ان شرط في عقد التامة وله  
 مقدار الحصص من الربح والخسار

ولا اظن ان شركة تجارية متدرة تعين في مقاولهم كيفية توزيع  
 ارباح والخسار

في هذه الشركة مدونة في ١٩٠٠ م

ان شركة الوكايف شبه شركة مخصوصة به تتضمن الوكايف والوكالة  
 معاً وتختلف معاً من وجود

(١) ان شركة مدونة اشترط بها تسوي في رأس المال والربح



وذلك لا يشترط في الكوكتيف فيجور فيها عدم التسويى ذكر  
(٢) ان لا يكون لاحد لشركاء مال حرجاً من شركة يصالح  
اتخاذاً رأس مال شركة اخرى

واما في الشركة الكوكتيف فلا مانع من ذلك  
(٣) في شركة له وضعة حور مظانة الشريك على شريكه من  
ديون شخصية ، واما في الكوكتيف فلا يكون الشريك كميلاً للآخر  
الا مقود الشركة التي يعقده مدير شركة باسم شركة وعنوانها

---

## المقالة الثانية عشرة

الشركة قومنديت

١٢ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

تهيب

.....

يجري في شركة القومنديت:

جميع ما سبق ذكره من شروط عمومه في شركة كوكشيف  
كلاهما لتجارة، وعقد مولات، وإعلان شركة وتقديم أجل  
محكمة لتجارة، واتخاذ دور

وكيفية وزرع الارباح والخسار وما هو رأس المال في آخر  
معاملة من المال إلى وفيه العامة، وتب لم يبق حصة إلى  
تكرارها

وهي شركة

هي شركة تجارة تعقد من فريقين أحدهم مؤلف من واحد أو أكثر  
يؤلف شخصاً مسؤولاً مسؤولية شخصية وهو مؤلف من مؤلف من  
شخص أو أكثر مسؤول فقط مقدار حصته فيه من رأس المال، أي  
مسؤول عن المال الذي حصته، لا أول يسمى قومنديت Commandite

واسمى الثاني قوماً بشرك Commanditaire

ويتكسب باسمي الاول شريك العمل والمال ، والثاني شريك  
مال فقط

سنة ١٢٢٢ هـ

لما كان كثير من ربات المناصب ومن الوجوه واصحاب  
السلطان هم من لا يجدون لاعتدالهم ان لا يعمل التجارة فدخل من  
قدرهم كما كان في زمن الرومان وامرس واليونان حتى في عهد الاسلام  
ايضاً وحتى في عكس القبول في زمان هذا ، وفي بعض بحساء بلاد  
مازال قوم يتكفون من حرفة هذا السب

ولما كان كثير من ربات الاموال لا يحبون في تدارك في الامور  
تجارية وتحمل مسؤولية احدهم ولا تدار

ولما كان كثير من ربات الاموال لا يحبون في تدارك في الامور  
اصولاً ولا سبباً ، وصحبه وحوه وكان كل هؤلاء قدروا من المدة  
جداً لهم ولتأمل ثمرهم بل لا يستجيب الربح مدح حاجتهم في شتر كوا  
في التجارة مع واحد او اكثر من هم في عهده وعنه ودمته فقه كان من  
الامر فتح به شرعي سده لا يحتاج اليه في الاجتهاد في فكات  
في الشرع شرعية بضرورة وعي يكون من واحد من ومن آخر عمل  
وكات لدى الامم الاخرى شركة الوصاية او القوم سديت لاسها  
شاه حد شركه بضرورة وحاشا في بعض الامور

وإذا أحد، عن الأوردين و من التجارة حد عليهم تبعاً شركة  
اقوماديت

في حاشية

(١) ان المضارب وهو العامل لا يترتب عليه حصار حتى يشرط  
لانه يكون قد خسر اعماله ولان المال كان في يده امانة لا مال عنه  
الا بالتعدي والتقصير في الخط

وما في شركة القوماديت فتعبر شروط الشركة، في هذا الشأن  
ولكن في كل حال لا يكون اريب اقوماديت مسؤولاً عن الخسارة  
الا بتقدير رأسها

(٢) في شركة المضاربة لا وقت معين للشركة وفي اقوماديت  
لا بد من تعيين مدة

(٣) في المضاربة لا يصح المضارب ان يعمل مالا  
وفي اقوماديت يصح مالا ويعمل

في حاشية

١٤١ اذا كان العريف الاول المسمى قوماديته واحداً او اكثر فهم  
محكمي الشرائع القولا كيتف بين مصهم وامام سائر الشركة، والاشخاص  
الخارجين عن الشركة ليس فقط بتقدير رأسهم بل حتى بجميع اموالهم  
واما الشركة، اقومادية، فمسؤولون فقط بتقدير حصصهم

في سيرة الشركة

حيث لا بد للشركة من عنوان فان شركتنا بموجب مدينتها عنوان  
وهذا العنوان يتخذ من اسماء الشريك والشركاء انقواء مدينته فقط ومجموع  
قانونه ادخل اسم احد شركاء المساهمين اي القوم الذين في العنوان فلو  
عقدت شركة قوماء من يوسف وحمد وريث اول قوماء مدينته ومن  
خالد وطرس قوماء من اي مساهمين راس المال فلا يجوز ادخال اسم  
خالد وطرس في العنوان

وذا ادخل فيصح مسؤولاً اسم حرجين عن الشركة عن  
جميع معاملات شركتنا كالأشخاص المسؤولين وهم اقوام مدينته

وهذا الميع وقع من القوم بحفظه على اموال لا حرجين لانه لو ادخل  
اسم احد لقوم مدينته في العنوان ولا يكن مسؤولاً كشركاء المسؤولين  
القوم مدينته طس الناس انه شريك مسؤول وعلى هذا اطلق عقدوا مع  
الشركة معاملات بطرس شخص اسمه هذا شريك او زعفران روثه  
ثم اذ يظهر انه غير مسؤول وان مسؤول الصاميين وشركتنا لا تكفي  
لا بد المطالب بحدث صرار هؤلاء الخرجين عن الشركة

في

ان القوم صواباً لاموال الدس وبحققت اريدت من المساهمين  
قد قبل على ما سبق بانه شركة اقوام مدينته فوجب عليه ان يبين من هم  
الأشخاص الذين لهم حق ادارة هذه الشركة

فقل انه لا يجوز تمهين اي القوم اذ يترن من تدخلوا في  
الادارة وفي العمل اي لا يكون منهم مدير ولا عمال في الشركة خاصة  
ولا وكلاء ومن تدخل منهم في عمل او ادارة صحح مسؤولاً عن الشركة  
كالشريك المسؤول العمومي

وكذلك هل هو مسؤول عن الاعمال التي عملها مع جميع عمال  
الشركة " احرر غيره

ثم هل يكون مسؤولاً عن المدة السابقة بعمل الذي عمله  
او الاحقة له مع عن اللاحقة فقط فيما ان هذا مع مسئة عن حشية خضع  
العملة بحيث اهم دارو الشريك في كور يتعصى لالعمل وثقوا به  
وقدموا عملهم واموالهم للشركة مع في حقيقته من مسؤولين اكثر  
من وامباله

فقد وحب ان اعتبر هذا السند في الادارة مسؤولاً عن جميع  
الاعمال والاموال امام الاشخاص احرر جميع عن الشركة سواء كان هو  
قد تعامل معهم او رفيقه الاخر

وبما ان الخداع لا يحصل قبل اجراء من ولا ضرورة فلا سري مسؤولية  
على ما قبل حصول العمل

وكذلك لا سمي ان يعتبر هذا مع من تدخل في الادارة والاعمال  
والعنوان سارياً على ماله من حقوق المدني شخصية مع شركة كإن  
يشترى لنفسه من الشركة امتعة او ان يبيع من صانع وشه في داب

شأن لأحسني عن الشركة من تعامل معها كفي الناس  
ثم انه ما عتاد رتب مال على الشركة من حق المذكرة مع المديرية  
وسائر الشركاء في امور شركة فيندي رتبة في مصالح الشركة ويكون  
هذا الرأي من قبيل النصيحة وليس العمل به حذراً على المديرين بل لهم  
الخيار فلا يكون مسؤولاً عن ذلك

وهو يجوز له الاطلاع على الحسابات والدفاتر

الجميع سادس في الناس

لهم وحب القبول ذكر سماء جميع الشركاء في الاعلان الذي تنديعه  
الشركة بصورة قومية معروفة الى اوجب ذكر اسماء الشركاء المسؤولين  
في اقواله بديته بين من هذه الاشخاص مسؤولون مسؤولية غير محدودة  
واما شركاء القوم المديرة فيسحب ذكر اسمائهم مع صفته في  
الشركة تروى لاعتدائها في تتابعها من جانب نقابة الناس ولكن لا  
يكون ذلك الذكر اجباراً

فروم جمع من الناس

كل خلاف يحدث بين شركاء الشركة عن اعمال الشركة يرى في  
محكمة التجارة مدعى اوى احد الشركاء على شركة ودعواه عليه او  
لأحلاف بين شريك وشريك اخر فالتابع على معاملات الشركة كانه يرى  
في محكمة تجارة

- لائحات -

وكل خلاف بين هؤلاء الشركاء على وجود شركه وشروطه بحسب  
لائحاته ماورق حطبة لذلك وجب عليهم اتقوا الخطية وكان الاصل لهم  
تسحيبها .

وكل خلاف يحدث بين احدي وشركه وبه وبين عضو الشركه  
على وجود الشركه وشروطها فيمكن الحكمه ان نسمع في شأنه لادله  
القانونية بجميع انواعها حتى البيعة الشخصية منها  
فدواكر يوسف انه شريك وكان حكاره وجهه شريك آخر فعلى  
المدعي ان يثبت الشركه بوراق حطبة

وان اكر دلت الاحد الشركه وجهه رجل خارج عن الشركه ولمهد  
الاجنبي ان يثبت شركه وعصوية يوسف مع تجمع طرق لائحات  
ولم حكمه ان نسمع دلت منه فسمع له شهود وهي تثبت الشركه  
كان الشركه مسؤولين عن الحق الذي لهذا الشخص على تلك الشركه  
كل واحد مسؤول بحسب نوع شركته

سؤال " وان احد الشركاء لم يدفع المال الذي ساه به رأس مال  
لاشراكه في شركه مال بخر على ذلك فمبدا لأموال الخرجين عن الشركه  
في ما قدمنا من شركه التكون تكليف بين ان على كل شريك ان  
يقوم بواجباته نحو الشركه ومن جملته هذا الواجب اي العمل المتعمدها  
وتقديم الاموال التي تعينت وأسماها منه



فادى تاجر الشريك عن وضع رأسه وظهر لأصحاب المطيب ذلك  
فهم أصحاب حق قانوني بإجباره على دفع المتأخر من رأس المال تحصيلاً  
لديونهم وحدث في حادثة حجر الشركة عن القيمة هذه المطالب واما لو  
ان الشركة قائمة بما عليها وليس للشريك حق التدخل مع القوماء يتدار  
او الشريك لاخر تأدية شيء لشركة من المتأخر عليه ما لم تقع الشركة  
في حادثة التأخر ونفيس و... مع ذلك اذ التدخل واما الشركة فلها  
الحق باحمار الشريك على توفية رأسه

وعنا ان الشريك يقوم بدفع رأسه مؤثلاً لا عن مقدار ماله ولا  
يمكن تقيسه شخصياً في حادثة الالاس شركة

اما القوماء بدية المسؤول شخصياً مال فيصح تقيسه

... ..

معاً ان الشركات اكوكتيف ضامنة جمع ديونهم في كل حل  
وشركة القوماء بدية توزع فيها المسؤولية الى نوعين مسؤولية غير  
محدودة ومسؤولية محدودة فالمسؤولون المسؤولية غير المحدودة وهم  
الشركاء المعروفون القوماء بدية هؤلاء مسؤولون عن الدين المذكور في  
كل حال وفي اي وقت مثل الشركاء اكوكتيف ولا اسقط المسؤولية  
عهم الاسقوط الدين بالاراء او دفع او مرور الزمن وماش كل من  
الاسباب القانونية والشرعية

واما الشركاء المسؤولون عن مال الموصوف وهم القوماء بدية فبحقهم

# التفصيل لاني

طراولا في دين وتاريخ شته

هل شهر الدين مد توجع لاج و

ولكن سيقين ورجع لارج ولا يعتبر بحدس ربح ويمكن

استرداد الارح وبطريق شركه لا يضر على دفع الام

وان س بعد توزيع الاراح فهو لا شغل ما جرى و . . على

القوم لا يتدبر لا لا يتفق تناقبه

واما دكان حصل لدى قال توزيع لارج ولكن كات الشريك

مقتدر على ايمانه فيكون ارجح مد توجع لاجول واشروط

اجارة المتبرع ولا تستعد الاراح السوعدة وذلك لان اقوم يتدبر

مسؤول برأس م . . . حصل م . . . لارج حسب الاشروط . . .

لا يستعد منه

شركه قوم مد ب . . .

Société en Commandite par actions

جاء في المادة ٢٩ من قانون التجارة

... ..

... ..

تبين شركه قوم مد ب . . . لارج هو شريك . . .

التي ساق ذكرها وهي مؤسس من فريق من قوم مد ب . . .

ولتوزيع في هو شركه قوم مد ب . . . في مادة



## مقدار كل سهم

وهم تاسهم مؤثرون يعيرون الوطمين و مديري و انواع الاعمال التجارية التي يريدون تعاطيها

فيقولون مثلاً اساساً شركة من نوع اقوم بديت المساهمة لا متلاك مطبعة وجريدة تسمى كذا بشرط ان ياتي في الاحرار والسياسة ويطعمه تطعم جميع المطبوعات لاجرة وان واصل هذه الشركة مائة ألف مريم وصمام خمس مائة وورعاً الخمسين الاخرى على خمسمائة سهم كل منهم بمئة فرنك

فدا تقدم الس و شروا هذه السهم فيعطون من الارباح على مقدار السهم ولا يكون حصة الاسهم مؤثري الا مقدار اسهمهم واعلم ان ليس لهذه الشركة ائمة اهمه فواعد مخصوصة سوى القواعد المخصوصة لشركة القوم بديت العادية فوجب ان ينطق فيها جميع الشروط و الفواعد المذكورة

وان حصة الاسهم فالان هذه الاسهم تامة الشروط المعينة في المواد ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ من قانون التجارة هم من هذه الجهة يسعون تلك لقواعد فيما يتعلق بمخصصهم

ويفرق بين اشركة القوم بديت العادية والقوم بديت اساهمة  
١ ان الشريك اساهم بمكة متى شاء وكيف ما شاء حاله منده الى اخره و مؤثرون في اشركة وام في القوم بديت العادية فلا

يمكن القوماء ديتار ان يتفرع عن حصته لآخر دون معرفة بقية اشركاء  
والمساهم الذي يتفرع او يحيل سدد لا يجب عليه اكثر من اعطاء  
حذر للشركة لاجل قيد السهم على انه اشركي

(٢) وبهرق بهما يصح ان يعرض على الشريك عموم ديتار  
من ائوب والعتبه والارون والافلاس الداني يوجب مسح الشركة نصفية  
حصته ، وادني قوماء ديتار المساهمة لا يؤثر ذلك شيئاً على الشركة بل  
تبقى سارية اشهادها على حادها



## المقالة الثالثة عشرة

نهي

.....

اطاعت كلمة معاملة هي عمى غير متناهية وهذا ما تقدم ذكره اوضح  
والقصود ان هذه الشركة لا تسمى اسم الشركة، كاشركات اخرى  
ان العمران قصي رتوب شركات كثيرة ذات رتب عال كبير للنمكين  
من انشاء واكمال المشاريع العمرانية كالكسك الحديدية والواحد  
واستخراج معدن ولاسيما من انغوى كالكهربائية والاحتراع العلمية  
وبقضي ذلك مولدات رتب بصمت وجودها في شعس واحد. ومن  
وحدث فلا يعرض ذلك ان يحظر صاحبها في سبل مخرج عظيم  
قد تؤدي قبحته الى حذر كبير

ذلك كل ضرور ان يفسد شركة تجمع مولا طائفة من شخص  
عديدين بحيث يشترك كل منهم في شيء من ثروته ولا يؤثر فيها

الحساب وقد يضمن له ربح ميسر

فهذه الشركات التي تؤلف هذه الغاية تعين مقدار رأس المال الواجب وتقسمة على اسهم وقد تقسم الاسهم على اجزاء وتباع هذه الاسهم واحداؤها في الاسواق التجارية فيجتمع للشركة رأس المال كما تجتمع المياه المبردة من القطرات الصغيرة

على ان جمع هذه الثروة صحيح في هذه الحالة يتفق عامة الناس . وفيها كما لا يخفى ما يرب بالتجارة وجهها وفيها السداد والعدل مدك وجب مراقبة الحكومة المشروع وهذا ما حدا الى اجبار هذه الشركات على استئذان الحكومة وحصول مرافق براف اسم الحكومة اعمد الشركة وكما ان المال لا يعمل بمه والادارة صلاحه تحتاج الى اهالي وحب ان يكون في هذه الشركة كبيره مديرون وموظفون وبن هؤلاء الموظفون قد يقع منهم ما يصرفه الشركة وحد بحس اداره مراقب لا اعمدهم وهذه عامه في القول الفصل

وقا ان العامرين في الشركة لا ينكبهم ما يسأ تحمل مسؤوليه جميع ما ينش من الحساب فيكون مسؤولين مسؤوليه تير محدودة كشركة الكوكيتيف والقومانديتيه في القوه سبت بل كانوا مسؤولين عن اعمدهم الشخصية

وبان الامور العامة والمعلومات اذمة لاكل اعمال الشركة كاهندسة مثلاً لا تنحصر في فئة من الناس وقد يكون من الاختصاص

تعيين الموظف الفني او المدير من غير الشركاء فقد جاز ان يكون موظفو  
الشركة من غير شركاء كما يجوز ان يكونوا من الشركاء.

وعا ان الشركة الانومي توءلف شخصاً مع وياً وكل شخص  
لا بد له ان يعرف من سوان فقد وحب ان يكون لها عنوان ولكن  
هذا العنوان عوض من ان يكون من اسماء الشركاء وانه يتحدد من نوع  
عمل الشركة او المقصد من تأسيسها كسكة حديدية او شركة التوزيع  
واخرى بروت وسك لا يجمع اتحاد اسم آخر كاشركة الخيرية التي  
كانت في الاستانة تدعى بالواحد في الموسوم

واما عند تسمية هذه الشركة باسم الشركاء فانه لا بد ان يكون  
معد ان تحصل لهم الثقة الشريفة المسمى بمكة الاستاذ دون علم  
احد لان حصته في الشركة عدا عن موال احد مقدرها فاما  
التحويل فيحول اسهمه للآخرين ومع كونه لا يبقى شريكاً فبقي ثقة  
الاسم بالشركة مجرد وجود اسمه في جدول مدائن

ومن مزايا هذه الشركة ان حملت الاسم غير مسؤولين عن الاضرار  
والخسائر اللاحقة لشركة لا تتحمل في حصصهم وهي مسؤولية ما بين  
نحة وشخصية هذه الشركة لمعوية تتألف من مجموع رأس المال مقسماً  
الى اسم . راجع المادة ٢٤ من قانون التجارة

والسؤال عن عمل الشركة وتعهدها هو الشخص المسمى  
شركة الانومي وعنده هذه الشركة متناسب مع رأسها



فلا يؤثر في الشركة ودوامها موت أحد الشركاء أو إفلاسه لأن  
لا عبرة لشخصيتهم الدنية ، راجع المواد ٢٠ و ٢١ و ٢٤ من قانون  
تجارة )

وثق انه لولا هذه الشركات . وصل العمر . هو عايه الان وما  
ومت السكك والمشرع العامة والمواخر والكهنة وجميع ما تشاهده  
من الامور التي سافت اعلم سره الى التمدن الحديث  
في شروط ريف شركة لاوييم

٢٥ ٢٨ ٣١ ٣٤ ٣٧ ٤٠ ٤٣ ٤٦ ٤٩ ٥٢ ٥٥ ٥٨ ٦١ ٦٤ ٦٧ ٧٠ ٧٣ ٧٦ ٧٩ ٨٢ ٨٥ ٨٨ ٩١ ٩٤ ٩٧ ١٠٠

لما كان لابد من اسناد الحكمه وتصديقها بقانونه كان من  
الانسب توحيد الشروط لكي تقف الحكومة مع الجميع في جانب  
المساواة لتتحد الحكومة عودها واحد بقولات الشركات وعظمها  
التي لا تختلف الا في بعض الامور البسيطة عن طبيعة الاعمال التي تتخذ  
الشركة عملها على عاتقها

لما كانت شركات لاوييم في لاكثر تعمل على لها على نوعين هما  
اما ان تائف لاجل استثمار احد لامتيازات و تائف لغير ذلك

ولما كانت الحكومة في كلا الامرين صاحبة حق المراقبة على المشاريع  
العامة وعلى اعاذ شروطها فقد ترات ان تحتف المزايدات الرسمية باختلاف  
نوع العمل

ولما كانت الحكومة من حيث اعتبارها صاحبة حق المراقبة  
والتفتيش تعتبر فريقاً ولأول الشركة باعتبارها صاحبة المصلحة والمصلحة  
فريقاً آخر صار من المناسب من الدولة ان تساند الحكومة على الملاء  
شروطها لاعطاء رخصة الترخيص لاجل تشكيل شركات الاويم  
ولمع الامتيازات طيها

فهذه الشروط واردة في قانون التجارة  
نموذجات المقاولات التي اصدرتها الحكومة الختامية في ١٧ محرم  
سنة ١٣٠٠

ولهذه المناسبة وجدت ثلاث كلمات كل منها معنى خاص وهي  
المقولات والشروط والنظام الداخلي  
من مزج هذه المقولات والشروط والنظام الداخلي مع مواد قانون  
التجارة المذكورة يستخرج الشروط لاجل الترخيص لشركة الاويم واليها  
هذه الشروط

الشرط الاول - استحصال فرمان ساطي بائيف الشركة  
وتصديق السداد الخاوية مقولات شركة وطبها ثم اعلان ذلك  
كاه جمعاً على الملاء

الثاني - ان تعرض تلك المقولات والاطمعة على الوزارة  
المخصوصة وتتفق لتصدقها قبل عرضها لاستحصال فرمان وتصديق  
لسلطتين

الثالث - تعيين مقدار رأس المال وتقسيمه الى اسهم والاسهم الى  
أجزاء مع تعيين عدد الاسهم والأجزاء

الرابع - الشركات الا وهم معتد من التاجيرية الوطنية وحاصلة  
قوانين انبلاذ وهي كما

الخامس - مركز هذه الشركات عاصمة الانبلاذ او المدن والمجالات  
التابعة لماك الدولة

السادس - يكون لهذا الشركات عموم تعرف به

السابع - تعيين مدة الشركة

و ما فيها يلي سدر من كل شرط على حدة وكن قبل الانبلاذ بذلك  
رى من الامام تفسير كات مد رامة وشرطية ونظام المار ذكرها

القبول و العقد Contrat

تضمن اساس المذولة مع الدولة واصعب الامير مع بيان ان  
هؤلاء الحق احاط الاميار الى شركة معطلة مؤنفة لاجل الامور التي  
اعطي الامتياز لشهها

الشرطية Cahier de charge

وهذا متممة للقائمة كماحق بها

اعطاء الدخلى Satus وهو منته المدة ٢٨ من وون التجارة  
سند اسكوندر او تضمن الاحكام والقواعد متممة ببحنة الامتياز  
الى الشركة لا وية وكيفية تأليف الشركة ودارتها

## المقالة الرابعة عشرة

.. الشرع الاول من شروط تأييد شركة اويم

استحصل فرمان . شك . ل شركة اويم وتصديق سندات  
مقاولاتها وعظماء واعلام ديت كاه جميعاً  
الشرط الذي ان تكون تلك المقاولات والعظماء قد طرت فيها قبل  
الاستئذان الورارة المختصة بها وصدقها

محدودة ان فرمان العالي هو لازمة السطانية بالادس وتصديق  
المذكورين . ون الاستئذان هو عرض الشركة على السطان

المرموع على عقد شركة اويم يطول شروطه ويوصحون  
عايتها ومقدار رأسمالها واسهمها ويتقدمون الى الحكومة لطريق الادس  
بها رابطتين استنداء منهم صورة عن المفاوضة والشرطية ول كات الشركة  
تتعلق بامور تجارية فيقدمونها الى وزارة التجارة . ول كات انتمال الدفعة  
ولي وزارة لادعة . والوزارة التي تقدم اليها تدرسها تعمره رجاها  
الاخصائيين ون وحدتهم مناسبة وغير مصرقة تصححه . لك ولامه صهر .  
رأبها في استجسابها وعرضت الاوراق على المجلس للاستحصل  
الفرمان العالي

وهذه الأصول تناسب في كل حكومة مع شكلها . فالحكومات  
المطلقة تحصر كل شيء بالسبط

واما الحكومات الدستورية فتعده واجهورية في الوزراء هم  
المسؤولون عن ادارة الدولة فتدرس الشركات لدى الوزراء ومحاس  
الوزراء وفي بعضها في مجلس الشورى والدولة اليابانية

وبعد استحصار لادن وتصديق سندات المقاولات والشرطية والنظام  
يجب ان يملن جميع الناس بوسائل نشر معروفة واحكام الصحافة ومنها  
الخربرة الرسمية وينشر في دوائر الحكومات قد تنسب لشركته و  
صدقت وبسمي ان يتضمن الاعلان عن الشروط ورأس المال  
والسهم وسائر محتويات سندات الثلاثة الآفة الذكر بالحرف،

وقد حثت على القون في وجوب كون هذا الاعلان احاداً  
اي هل يامى احرائه الشركه ولا كثر من على ارشى به لا يؤيد  
كون الشركه ولا يعمها . لان تعاونهم ينص عن ذلك ، ولان تصديق  
الحكومة يصح المصالح العامة التي يقصد صحتها الاعلان

ان اتحاد الشرطية والمقاول لا يرم فقط في شركته الاويم ذات  
الامتياز .

واما في الشركه التي لا امتياز فلا يحب سوى النظام الداخلي  
واما وقوف الدوام موقف المراقب والمقاول في هذه الشركات  
ولا يوجب على الدولة مسؤولية مادية فيما ينتج عن اعمال لشركته وهي

لا تحمل خسارها ولا عدها سوى صور حقوق المثل وما ان القصد من  
الامتياز هو عدم السماح لآخر بحراء العدل الممن بالامتياز فلا يجوز ان  
يعطى امير اشركه صاحبة الامتياز امتياز آخر بموضوع نفسه  
ولا يسمح له ان كان من الاول والشركاء الاخرى ان يعملا  
من النوع المذكور.

وكان لا بد من شيء معين لا يتعدى الى شيء سواه فالحكومة  
تعطي امير - عوا - بيع اخرى في المحل المذكور  
مثلاً لا يمكن ان يحكمه - تعطي امتياز شركة حديد من بيروت  
الى شام مع شركه اخرى

ولكن الحكومة كما - هان - تعطي امير اخرى في حال مذكور  
تلك ان تعطي امير - د - من بيروت

ومما دعت الحكومة الامر من التصديق على شركة او سم  
وسلا تمنع عن اشركه - يذمرا - شركة من نوع الكولكتيف او  
القواميدت لاحد حراء الاعمال اي كانت شركة الانونيم تنوي عملها  
شرط ان يوافق عدد الشركات كوكتيف والقوميدت طقة  
للقانون

ثم انه وثائق شركة وفيه وثبة تصديق - تقدم للتصديق  
وتعتبر معاهدة اعمها تكون على مسؤوليه مؤسسينهم صواب متكافون  
لحقوق الخارجين عن اشركه ومن مؤسسون قوه يدية. والمبهمون

## قومانديتار

تعيين مقدار رأس المال وتقسيمه إلى أسهم والأسم إلى أحرار مع  
تعيين عدد الأسم والأجزاء

من الألام تعيين رأس المال مثلًا ، ١٠٠ مبيوت وراث لان  
الأشخاص الخارجين عن الشركة يجب ان يعطوا مقدار رأس المال الشركة  
لتحصل لهم الثقة ويطبقوا مع الأسم مع الشركة على مقدار رأس  
المال هذا

ولاسيما وان شركة لا ودية ليس لها صمن وكان من الشركة  
وهي عبارة عن رأس المال تعيينها

وهذا رأس المال القائم مثلًا مبيوت وراث يقسم إلى أسهم بان  
يكون كل سهم عبارة عن حصة معية كالف وراث و ١٠٠ او أكثر  
وذلك سهلاً لاستحصاء رأس المسوب وتكوين العموم من الأسم  
من ربح هذه المشاريع التي أسست الشركة لأجلها

والسهم الواحد يمكن قسمته إلى أحرار مساوية وراث تقسم  
إلى أحرار كل جزء ثمة وراث

إن مقدار الأسم ومقدار أحرار يجب ان يكون معوماً ومحدداً  
به في النظام الداخلي

وهذه الأسم تحرر اما لأسم وما صاحبها معين واما لأمر صاحبها

وفي كل حال يمكن ان يشتري هذه الاسهم واجزؤها الناس كثيرون  
او قليلون ولا شيء، يجمع ان اشري المؤسسون اسهم كل الاسهم لان  
القصد الاستحصال على رأس مال لاجل استثمار الاعمال ابوة لاجلها  
تلك الشركة

فان كان السهم محرراً لاسم صاحبه لا يمكن ان لا يعرفه الشركة  
وقيده في دفاترها

وان كان محرراً لحامل فيقبل من يد الى يد والحامل يقتص  
الارباح وان كان محرراً الامر بحكمه حكم سندات الامر التجارية اي  
انه قابل للتحويل بطهره والتجبر له يقتص الارباح  
وسواء كان رأس مال اسهم للامر او للحامل او لصاحبه فان الشركة  
المؤسسون لهم الحق في تعيين مقدار الاسهم وواعها

واما رأسمال الشركة فيجوز بدفعه في صدفاتها سلفاً او نقداً،  
ويجوز ان يودع تقسيط وديت كمن يوضح ويدين في النظام الداخلي  
فاد اشترط في رأس المال تقسيط تكون من الاسهم مقسطة، فمن  
تأخر عن دفع وسط يرم دفعه في الوقت ادين، وان لم يدفع فالشركة  
تبيع الاسهم المذكورة من آخر وتلاحقه، تقصا، واد كان في النظام  
الداخلي شرط ان من تأخر عن دفع التسط يضمن العائدة فتحدد منه  
العائدة المشروطة

واسهم الشركة غير قابلة للتقسيم بغير نظر الشركة فومات حامل السهم



لا يوزع السهم على ورثته بل يعتبر جميع الورثة حاملين هذا السد جميعاً  
كل على قدر حصته

وانه في كل سنة توزع العوائد على الأسهم ومتى بقي شيء يوحد  
منه مبالغ معين بآلة يكون مالاً احتياطياً مقبلاً للمصاريف غير  
المحفوظة .

ومقدرو معين بالمائة مقابل مصاريف التعميرات الفنية والتحديدات  
والترميمات في الادوات والالات والانشاءات

ثم بعد ذلك اذا بقي شيء يوزع على الاسهم باعتبارها ربحاً  
وعندما لا تكفي الحصص لتسديد العوائد فيوحد الفص من اموال  
الاحتياطي ويعطى لحصة الاسهم تسديداً نهائياً

ويجوز دفع قيمة السدات من شركاء ، قدراً وهو الاغلب . او اي  
شيء كان مما يمكن تقويمه بالسد ومن حصة ذلك المقار والمصانع والعمل  
فيعطى مقابل احرته اسهماً من اسهم الشركة ويعتبر ذلك منه كانه دفعه  
قدراً . ويجوز ايضاً ان يقدم واحد من شركاء حق الانتفاع من ملكه كاحترقة  
ارض او دار ويعطى بذلك اسهما كما مر في البحث عن رأسمال  
الشركات

وقد اورد بعضهم هذا السؤال فقل  
هل يجوز ان يشترط في مقومة الشركة " انه لا يجوز بيع الاسهم  
الا لمعرفة شركاء

فالتعاون العثماني لا مراحة فيه في هذا الشأن ولكن الشروط المشروعة  
يعكس وضعها ومتى وقع شرط وجب القيام به  
هل يجوز للشركات شرط على حامي الأسهم عدم بيعهم الأسهم  
الا في مدة معينة

فهذا الاصل عليه وكسبه لا يجوز روح المادة ٦٤ من اصول  
التجارات الخقوية قد يكون للشركات فائدة من نفع الأسهم مدة معينة في  
ايدي حامليها وهم قد قبلوا هذا الشرط في ميعاد مع ارتفاقهم من  
اتحاد شروط غير معلقة بقانون والامن والاداب عامة  
في الشرط الرابع

ان شركات الانويم تعتبر من الساعات الوطنية وتحصن قوانين  
البلاد ونحوها

لم يكن من موجب لهذا الشرط سوى التحصن من تدخل الاحاب  
في امور الحكومة وحشية الخلق الشركات المذكورة بالامتيازات الاحدية  
واما من حيث الاساس فشركات الانويم اعادها شخص معوي مقبلي  
البلاد تكون متحكم لقوانين البلاد ونحوها

وبما انه توجد شركات انويم عظيمة مدت فروع في كل الدنيا  
فهذه توفق حركاتها العملية على قوانين البلاد التي تنفتح فيها  
ولما كان للاجانب عهد وامتيازات تدعى (قانون لاسيوب) حشيت  
الحكومة العثمانية من مداحلات هؤلاء تحت اسم شركات فصرحت انها

لا تؤد تأليف شركة وهم غير اربعة قوايس البلاد وطمها وميكم  
ومتحدثه بالحسية العمانية

وسمحت للشركات الاحدية مؤسست في الخارج ان تفتح شعبات في  
البلاد العمانية بشروط معروفة ستراها في فصل الشركات الاوالم  
الاجنبية

س م م

اتحاد شركة مركز في عاصمة البلاد او في احدى محاه الاخرى  
كله كل انسا من اقامة مكل شركة مقام تجردى ومتى كان لشركة  
مروع فمن صلاحية المحاكم ان تقام الدعوى على الشركة في مركزه  
الاساسي بكل فرع من اعدوى

وان في الدعوى التي تنشأ عن معاملات المراء وقام ادعوى في محل  
وجود المراء او في محل مركز الشركة

وان القصد من هذا الشرط ايضا نشر مدفع الشركة في بلاد

س م م

يكون هذه الشركة عنوان تعرف به

العنوان هو واسطة تعريف الشركة وميبرها معاملات عن  
سواها ، وقد مر انه لا يجوز ان يكون اسم شخص من الناس ان يؤخذ  
من اعمال الشركة وصفتها ولا مانع من ان يكون اسما آخر  
فيقل شركة الدق العمانية شركة الخيرية ، فلا يقبل في شركة

الانويم يوسف وشركاه

مع مدة - كـ

ان اكل شركة مدة معينة تنقضي - قصتها كما عرفت في الشركات  
الآخري

ولكن اذا كانت شركة الانويم لاجل امتياز فدتها مدة الامتياز الا  
اذا حصل ما يوجب تغيير ذلك



## المقالة الخامسة عشرة

في بيان شركة

التي هي شركة

وهذه الشركة هي التي هي في كل وقت  
في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
في كل وقت في كل وقت في كل وقت

وهذه الشركة هي التي هي في كل وقت  
في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
في كل وقت في كل وقت في كل وقت

وهذه الشركة هي التي هي في كل وقت  
في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
في كل وقت في كل وقت في كل وقت



كأن عقد حصة عمومية متفق وكونه من رتبته  
ويعود له حب برئى من وكل عنه حر خصوصاً حصة  
العمومية

وإذا أراد أن يبدل حصة من في هذه العمومية فيجب بحسب المادة ١٠٥  
جدول مخطط خصوصاً هذا

ويمكن شركاء من يحملون لاهل من عشرة سنة من مجموع  
الاسهم - بقرض مواد تفرس لهذا كره ولكن يجب عاين مدين  
من عشرى يوم في الأقل من تاريخ الاجتماع

ولا يجوز لهية العمومية - بدكر متى خارج عن جدول  
وهذا جدول يجب بحسب لائحة عمل شركة سواء كان  
بلا عمل من بلح وحده

ويبقى هذا جدول يفرس من حساب شركة ويقرر  
وهذه العمومية قد بدكرت من قبل جدول ويقرر و رده  
و رد حده

والهيئة العمومية هي التي تعين مقدار الاربع والحمدت وهي التي  
تقرر ما تراه من صالح الشركة وادرك حاجتها الى توسيع صلاحية  
مجلس الادارة في كل لاهل مندر وكيلاً عن جميع حملة الاسهم  
ووكيل يعمل بمصاحبة موكل ما رآه منسب ويعدري الاكبرية  
على انه في امور زيادة رتبة الشركة يجب ان تكون الاكثريه مؤثرة من

لا أقل من اثني أصحاب الآراء  
وفي بعض الشركات شرطون عدم رجوع رأس المال المأخوذة  
الحكم. و منه

عنه

رئيس الهيئة العمومية هو من رئيس مجلس الإدارة. و قد  
يختار أحد أعضاء مجلس الإدارة رئيساً. و كما

ويجتمع لأداء عضون من الهيئة العمومية حدان سنين كثر من  
غيرهم من الحاضرين

و عن كات حد - هيئة العمومية من من الرئيس والمضامين  
المكملين مجمع الإدارة

ويدون الكات في سجل مخصوص محاسبه السنة ويوقع فيه هو  
والرئيس وعضون المذكور

ويدون الكات في حدود سن الحاضرين في الاجتماع من جهة  
الاسهم ويحل ومهم ومقدر لاسهم التي يسكن. ووقعوا فيه وجمعه  
في السجل المذكور

و قد تقرر اعلايه ومن الى اصحاب الامة  
ان مقررات الهيئة العمومية المتحدة لا ينفذ ولا كثرية هي ودة  
بحق حامي لاسهم سواء كانوا حاضرين ام غائبين موقفاً من محاضرين



## محسنة

جاء في الاغودح المحسنة بشرى - الاووية ان محسنة الادارة تعينه  
الهيئة العمومية والاعضاء - فيكون محسنة في كل سنة رئيساً ووكيلاً  
للمرئسة

وعندهم كهم يتروح بين خمسة وواحد عشر ومدهم ثلاث  
سنوات

وفي حاتم مدة يجوز لكل واحد منهم  
والا يمكن عقد هيئة العمومية في الدور الاول من سكيل  
التركة فابؤسكون يحصلون نصيباً من الادارة  
وفي حالة انحلال عضوية الادارة - محسنة الادارة يعين  
لهذه العضوية من يرى فيه ان يكون حين موافقة  
ويشعر ان الحق العمومي يجري لا تحجب من قدر الهيئة  
مومة .

واما اجتماعات المجلس لا يرى مكرراً عند الاعضاء ولا اقل من  
مرة في الشهر

ولا اعتبار بمدكرات ومقررات حسب ان يدعهم الاعضاء عن  
النصف وهو الواحد . ولا ائتواحد . لاكثرية ، وعند تساوي الآراء  
تؤجل المدكره الى جميع آخر وفي الاحراد تحت الآراء  
مساوية ومساوية مطروحة على المحدث ترد لان مدع المصلحة الاولى من

### جلب المنفعة

ويتخذ المجلس الادارة دفتر يقد فيه محضر المذكرات يوقع فيه  
الرئيس والاعضاء الحاضرون

ان صلاحية مجلس الادارة ووظائفه تميز وتحدد في النظام الداخلي  
للمشركة واذا لم تميز وظيفته العمومية تمييزاً ويمكن له ان يميزه العمومية في  
كل حال ان توسعها وتحددها

وينظر الى مضمون اعمودج النظام الداخلي يحق لمجلس الادارة  
ادارة اموال الشركة واعمالها وفي ذلك مطلق السان وانه عدا هذا  
عقد الصالح وبعين الحكم وتنظيم الحسابات

ولرئيس هذا المجلس حق القيد مدعى ومدعى عليه في مصالح  
شركة وان يرسل وكيلاً عنه

مجلس الادارة يتسلم كل سنة دفتراً عاماً مأخوذاً بجميع مطالب الشركة  
وديونها وبطعم دفتر المواردة وعليه ان يري المقتضى هذه الدفتر وجميع  
المحاسبات

ومن الاعودج تميز ان نحاس لادارة الحق في ان يوكل عنه الى  
مدة معينة وفي جميع الادوار او بمصنف من اعضائه ومن يري حاجة الى  
توكيلهم من الخارج

مجلس الشركة

قد عفا عن شركة تغيره عن مجلس الحكومة المعلن منها المراقبة  
الشركة

ان كل شركاء يقش العمل الشركة ولكن هذا الحق لا يمكن  
استعماله عمداً لأن كل الشركاء غير موحدين في محل عمل وقد يكون  
شركه مالين من جهة الاسهم فاصح من الواجب الاداري والموافق  
و ان يكون شركة مقش او مقشان على قدر الحاجة  
وهؤلاء المقشون يجوز تعيينهم من جهة الاسماء او من غيرهم مثل  
المديرين .

وام طبعته هي الطريقة على معاملات المديرين وسائر الموظفين  
ومطابقة الحسابات وتدقيقها واعلم عند الاقتضاء اعطاء معلومات لمجلس  
الادارة وتقديم تقرير سنوي عن الحسابات الى الهيئة العمومية

والحاصل ان يقش مكاتب بصور حقوق حملة لاسم وحقه عليها  
ون يطالع على دفتر الشركة وجميع اوراق الادارة

وهذا التفتيش له هيته مدنية والمعموية لانه يضع المديرين والموظفين  
تحت المروية وهي مدر من احداهم بحالته يدعو الى تجسسها وهي في  
شبهه عايراد

للحكومة حق الرأى على الشركة ترى هل يجري تطبيق النظام  
وهل هناك من مخالفة من غير ذلك ودية والحكومة تعين لهذا غاية  
معنى .

وهذا الموضع تجري وصيفة المراقبة ويختص حصة مجلس الإدارة  
والهيئة العمومية ونكته لا يسي راً بل يرضى مشاهدته ومعالمه  
للحكومة ويمكنه ان يوجه الشركة الادارة بقناعة وهو وسيط  
المفاوضة بين الشركة والحكومة

ان معش المشى يومى فيه ودى له من صدوق الشركة و  
كان يحسب مودته حكومياً

## المقالة السادسة عشرة

### الشركات الاجنبية

.....

ليس من يسمونه يهوداً وامتي، اب، الامر الخددي ارلاد العثمانية  
ان هو، الخمية كان ار، لهذا لم يكن عن الدول التي ورثها قد كان في  
اواخر عهد الدولة العثمانية من الاحزاب وحصول المقيمين  
في القسطنطينية

غير ان اليهود العثمانية قد كان «صها» من اساطين ان اجبوا  
من ملوك اوربا ونصب عظماء في الاشياء من الدول كانت تطالب  
بالحقوق التي ميرها

ومنه نتج عن طبع، محكم، والشرعية تحية وحنانها مع شرائع  
كانت الامم

واخيراً حصلت المواثيق والمعاهد التي تمت من مجموع ما كانت  
يعرف بالامتيازات الاجنبية او «القابولاسيون»

وفي المقام، بواب خصص كمية معاه، مستثنى وهو العريب الدار

سبي في دار الاسلام ومعاملة الخري وهو اثناع دولة محاربة  
والمحقق الدول العامة خصوص مكسفة معاملة افراد دولة في  
بلاد دولة اخرى

وكان اسس محسنا ما يتقى الحقوق مدوية ولا الامتيازات  
والعهود الاحدية في البلاد ما به ان كان ما يتقنى هذا من محسنا محصور  
من الزحار والاحزاب

وكان ديث عكس ان ستمنى ع. بعد الملاء الامير اب الاحدية والتلف  
الحكم في ركب والبلاد اب حجة عن الدولة العثمانية الواقعة تحت  
الاتدابات تقي خاصة محقق الوطني والاحدية حقه على السوء

ممكن اختصار قول ان سحار الاحزاب الذين يقدون شركات  
مساهمة او معصية في البلاد وقمة تحت الاتداب يتعمون الله ون العام  
مسه والدي يؤموم شركات في بلادهم او بلاد اخرى ويؤسسون في  
بلادهم يؤموم قعدة لاستحصل على الرخصة من الحكومة  
لاحل هذا المذع للظفر في هل فيه سرور للبلاد وما في الحكم فالجميع  
بما يكون الآت في حكم الله المعينة صة اصكوك الاتداب في  
مصلحة الجميع

## ❁ شركة الخاصة ❁

٣٦ - ٣٧ و ٣٨ و ٣٩

هذه شركة المصوص عنها في المادة ٣٦ من قانون التجارة ينقسم  
تأليفها نوعين من الاعمال القانونية. النوع الاول ام شركة عادية لسيطته  
والثاني امها تجارية . اما الاول فهو نتيجة كيفية حصول المند واصواه  
والثاني نتيجة نوع العمل التي تمت له الشركة  
وكما ان شكل العمل معين فكما ان تعمل عدة عمل . فمبني ايضاً  
والشرط هو تعيين العمل وليس عدده

فالو ان رجلين رأيا مراكماً محطاً على شاطئ البحر واعتقدا ان  
شراء رفاتهما واصلاحهما . وسيمارحاً وفنده مديته ورأى كل مدهما احتياجه  
الى مساعدة مادية فتذاكرا وعقدا شركة . فلهما اشترى هذه الاشياء وبه  
بالصورة المسببة فقال احدهما اني اقدم ربع رأس المال والآخر باقي هذه  
شركة عادية في عقده . وعده احتياجه دور وقود رسمية واتلات  
وسائر المراسم اللازمة لغيرها من الشركات التجارية

وهي شركة تجارية ايضاً خصوصاً لاجل عمل تجاري وقصد الربح  
فوجبت فيها لاهية تجارية . وكانت الدعوى لانهة عنها تجارية  
وما دامت مرادها هذه لشركة عدم ارام شركة اتخذت دفترها والكل  
المراسم القاوية الاخرى . وما دامت لا تؤلف شخصاً معيواً مسؤولاً  
للاخرين فكل خلاف يحدث بين الشركاء . والعامة محل طيف الطيعة

المصلحة بين الشريك العاقد والشخص الذي تقدم معه . ونكون  
مسؤوليه العقد وحقوقه للعائدين وعليه . فلا توجه لدعوى على الشركة  
لأنها لا تؤلف شخصاً معنوياً

وهنا سطر الى نوع دعوى يمين اختصاص المحكمة  
وأما واشتت لدعوى بين الشركة، لا خلاف أنهم متى حدوث الشركة  
او على المخصص ولا ربح فيمكن اثبات الدعوى، وورق الشركة  
ودواتر هذه الدية ان كان لها دور، ولا ولاية له شخصية  
وفي القانون الفرنسي في المادة ٤٩ : يجوز اثبات لشركة  
عليه الشخصية عدم نسبت المحكمة ذلك

وما القانون العثماني فقد صرح في المادة ٣٨٨ بان هذه الشركة  
يجب ان تاتي بدور الشركة ومكاييم ومع هذه المصاحبة ترى المحكمة  
العثمانية تمتث على قاعدة ان دون الفرنسي قبول هذه  
والدست حق للمتعلم ان يسأل هذا السؤال وهو  
مادام القانون العثماني قل

« يجب ان تاتي هذه الشركة بدور ومكاييم »  
وما دام لا اجتهاد في معرض النص وهذا النص قوي فكيف  
حرر للحكم العثمانية لاحد القانون الفرنسي وقبول لبنها  
الجواب : ان هذا النص وهذا الاجتهاد كما وضع بحث ومناقشة  
لدى عماد الحقوق



وكانت النص محسب طهره حجة، مرفق القائل بعدم حواش  
سماع البيته

غير أنه كان لقصد من الخصوص التي وية أمهي أو الألام دون  
مخالفة لأحكام القانون ووه صده مع شرط امكان التطبوس  
وبما كان من القانون صرح في ٣٩ و٣٨ وهي أو ردد رأس بعد  
أهدة ٣٨ امدكورة

ان اشركات على ووه خاصة لا تحتاج الى التكاليف والقواعد  
الرسمية المرعية الاحراء نحو في اشركات

وبما كانت احوال هذه اشركات في سائر الاحوال لا يسمح باتحاد  
دعائر وقد لا تحتاج الى محبرات ومكاييب

فمن جاز له عدم اتحاد دترو ورق في حده تعرية كيف يجوز على  
اثبات دعوات في المصاحبة عدم التاويل والتدوير

ولما كان مراعاة تاريخ وضع دون التعرر و سطر الى المحاكم في  
دات التاريخ قبل تشكيل محكمة التعار و الى الامارات المتحدة بمحكم

يتضح ان الدية شخصيه كانت هم سائر المحاكم وان المحاكم  
كانت هي المحاكم الشرعية التي لا تمنع عن سماع منه على لاطلاق

فلم يحد من حوا القون التعري حدة الى ذكر حوا سماع البيته التي  
كانت في عصرهم قاعدة شرعية جارية ومنه

هذا فضلاً عن ان اصول المحاكم اختزنية لموصوفة بعد قو

التجارة بل في العصر الذي كانت قد انفصلت فيه المحاكم عن محكمة  
الشرع الشريف

ونشكلت طبقاً نظامها الخاص من محكم شرعية وحقوقية وتجارية  
وحرثية على درجات المحاكم كما هو معلوم

فهذه الاصول لما نصت عما يجب ان يسهل بسند تفنصي المادة الـ ٨٠  
لم تنص شيئاً عن الشركات التجارية بل حصرت الانشاء بما جرى  
العرف والعادة من طه بسندات ومقولات

والقانون التجاري والعادة يؤيدان عدم الحاجة الى ربط شركة المحاصة  
بسند ومقولة بذلك رجحت حجة القائلين بحواز سمع النيابة في  
دعوى الشركاء في شركة المعاصرة واني من اهل هذا الرأي

وقد وه كل من رشيد باشا مؤلف كتاب حقوق التجارة وعضو  
شورى الدولة وحلال بك رئيس محكمة تجارة الاولى في الاستانة  
مدة طويلة ومعهم الحقوق التجارية في مكتب الحقوق في الاستانة

ومن عرف بساطة هذه الشركة وموضوعها ومقصدتها عرف  
بالبداهة الفروق الكائنة بينها وبين الشركات التجارية الاخرى التي سبق  
القول عنها في الدروس السابقة

واعلم انه لولا مقصد الربح وبيع الاشياء المعقودة عليها هذه الشركة  
لما اختلفت بالشركات التجارية

### الخلاصة

ان شركة المحاصة هذذتؤاف لعلل معين دون مدة معينة ولايجب  
 ويم لاعلان ولا اتخاذ لدموز والتسجيل وعقد المقاولات الخطية ولا تحسب  
 شخصاً مفزويأ وليس بين الشركاء فيها تضامن وتكافل مع اي شخص  
 كن . ويمكن اثبات عقدها بين الشركاء بالبينة الشخصية ولا تقدم فيها  
 دعوى على الشركة بل على الشريك الذي سب الدعوى

## المقالة السابعة عشرة

فسخ الشركات وانسحابها

تمتبه      تقصد بكلمة فسخ صدور حكم رسمي بفسخ الشركة  
دعوى على دعوى

وبكلمة فسخ بفسخ الشركة، شركة في بينهم بلا دعوى  
وهذا آمنون بذلك على أن هنالك حالات لا إخلال الشركة  
وتعطيل عملها

ولكن، هي الصور التي روي في هاتين الحالتين، ذلك ما لا تجده  
ذكر أي وول الحرد عنك لا لك لا تجده ذكر في قانون الفرنسي  
أما الفرنسيون فاجه في القانون المدني الفرنسي علماء عن ذلك حيث  
يحدد المظانح احكاماً خاصة في فسخ الشركات وانسحابها

راجع المواد ١٨٦٥ من قانون المدني لفرنسي ومبناها  
وعندما يصح في محله لاحكام مدنية احكام بفسخ الشركات وانسحابها

ولكن بين الشركات العديدة والشركات التجارية موقفاً لها أثرها في  
الافساح والفسخ المذكورين . ومع ذلك فهذه الأحكام ليست مدرجة  
في باب مخصوص . بل انك تجد نصاً في المادة ١٣٥٢ و ١٥٣٣  
من المحلة

وعلى أحد اشركا ، وكيل عن الآخر ويمكن تطبيق احكام عزل  
الوكيل واعتزاله . على الشركاء في احوال مسيح والاعساح  
كما ان العورص التي تحدث لاحد شركا ، فتؤثر في اهليته لتجارة  
يمكن ان تؤخذ من المجلة والفقه ايضاً . وقد عني انقص المأثور من  
وضع قانون التجاري هذ الفقرة فصدر عنهم احكام تصحح مد مرجعها  
المحبة والفقه ومقصد القانون التجاري لان احكامها بالاحكام اية وبه  
في فسخ الشركات وافساحها

وبما نعم ان الكل شيء ، جبهه ورشرك - مدة معينة وب  
الاشخاص المؤلفة منهم مرسوم موافق والاحكام والجميع العوارض  
الطبيعية واليكسسه

ومن ذلك نيج ان شركة تصح من مصادم في الاحوال  
الآتية

(١) عند هاية المدة بويه في عقد الشركة . وهذا تحت طريه  
مذكر المدة والتوقيت في عقد ورشرك لا يمنع الشركاء كل أو بعض  
من التحديد

اما لو وجد على الشركات تعهدات ومقولات واعمال غير متممة  
فيطرق عليها الشرع في باب عزل الوكيل او استعائه هو نفسه عند تحقق  
حق الغيبة • فقد نص شرع عن عدم حوازه عزاه ولا استعائه  
من الوكالة

واذا لشركة لم تقم مهدها مائة درهم شركة تضمن ما يحدث  
من مرد وخسران من عدم قيام العهد والشركة صامدون بحسب  
نوع الشركة

٢١ عند امتناع لاسمدة من الشركة لسبب موت ما عهدهت لاحده  
كما او كانت الشركة معقودة تشمل سعية مرقب او لشميل  
مطلحة فهدمت لانه لم يبق حكم شركة ولا او كانه الشركة مصهم  
عن بعض الناجبة عن حكم الشركة

١٣ صاع رطل او صاع منه حتى سبع مع باقي العمل الذي  
عقدت الشركة لاحاه

واكن في هدد اخل يمكن شركة ان يريدوا من مالهم الخاص  
ما يريدون من المال في درجة مكن العمل وهو يحسب منهم تحديد دا  
ضمن الشركة

(٤) حدوث عورض لشركة او لاحدهم امر بهتهم البخارية  
كانوت والذون والفتنة وحجج لشرعي ولا فلاس حاصل لاحد لشركة  
عن عمل حاصل غير منعق شركة او تصدور حكم حراني عليه باسقاطه

من الحقوق المدنية او اى امر آخر ما يحدث فيجعل المرء ممنوعاً  
من التجارة

على ان هدد لاحول لا تمنع دوم لشركته بين قيمة الشركة كتحسب  
الشركة مسجلة فيها هو عند ذلك الشخص وحده على قعدة  
اسهل من الابتداء . ويجب عند التقاء المذكور خدود الاعلان الا ان لا يس  
عن الانسحاب والمداومة

(١٥) اتفاق الشركاء على حل الشركة قبل نهاية امدت لال الا ان  
معتبر في هذا شأن مع ثقاء شركاء مسؤولين بدم الخرج عن الشركة  
ولكن في الشركة الا ان يوسع لاشركاء مسؤولين وابل هو المسؤول وهذا  
المال لا يتوفى ولا يعقد مقاولات واشخصية حكمية لشركة الا وبيم  
دات امددة لعمية تنق حيله بلك امدد في عماسا حتى ووقررب الهينة  
امومية مسجها . لاسها لا تمتك انوكاه عن جميع المساهمين بحل الشركة  
ولا تحل شركته الا وبيم قبل مدتها الا لافلاس . وهذا حل ويس  
المحلال او فسخ لا انفساخ

واند الشركاء ابي ام نعين ه امددة فيجوز فيها شريك الواحد  
او الشركاء مسجها . واداء يجوز بقيه اشركاء هذا الطاب والمحكمين  
تفسخ الشركة . وهذا يكون فسخاً لا انفساخاً والمحكمين تقدر من  
عندها هل كان طاب التفسخ هددق وياً مثلاً او ان الشركة متعهدة بتسليم  
الف قطار كلس وطي في وقت معين وجاء الكلس وقبل تسليمه طاب

احد الشركاء ففسخ الشركة فاحكمته تر هل الامكان فسخ الشركة  
 قبل تسليم هذه الضاعة القائمة الدفع ام تؤخر الى ما بعد ذلك  
 واما شركات لا وليم المساهمة فيمكن مسح عند عدم التوقيف  
 مدة معينة بشرط اتخاذ قرار من الهيئة العامة بذلك وتصديق الحكومة  
 (٦) حصول مقصد الشركة الذي قامت لاجله

لم يحصل الشركة على المدة من اتيها بحيث طبيعة المصاحبة مثلاً  
 لو ان الشركة قامت لتقدم مقاولين مع شركة سكة الحديد لتقديم  
 الحديد والاحشاب والادوات اللازمة لمط الخطة من يروب الى حلب  
 وطلت ان ذلك يتخرج الى خمس سنوات فعقدت الشركة على ذلك لمدة  
 ثم اتمت تمهيدتها واهبت اعمالها في اربع سنوات فاشي، ياربها ان تستطير  
 سنة لاحل تقسيم ارباحها فان رضي بعض الشركاء او موافقت الشركة  
 مدخلة وتجري بصفتها لاس العمل فهي معدومة التي عقدت  
 لاحابها

في الحالة الثانية وهي حالة فسخ الشركة وطم

(١) عندما تحدث احوال موجهة لترحيل فسخ الشركة على

مداومتها العمل

كما وانني شريك عرض مديره وكان من شركاء المتعدين  
 لعمل والشريك الذي يطلب فسخ الشركة وكما لو حصل خلاف شديد  
 بين الشريكين فمعد متعدين واهملا العمل او ان احدهم تعدي على



الآخر ، اوجب محاربة الى غير ذلك من الاحوال التي تعدها المحكمة  
موجبة لفسخ الشركة معاً لحدوث الاصرار على الشركة والخارجين عنها  
(٢) عند امتناع شريك وبعض الشركاء عن القيام بتعهداتهم  
لشركة كما لو امتنع عن تقديم ما عليه من رأس المال او الاعمال ، في ذلك  
تفصيل اما ان يحدث من تحرره عن القيام بتعهداته ضرر لا يحدث فان لم  
يكن ضرر فلا مانع من الانسحاب

والا فينظر هل الضرر على شخص خارج عن الشركة ام على  
الشركة .

من كان الاول فمما من حدوث الضرر على الخارج عن الشركة  
ولا اعتبار ان دخول الشريك في الشركة اوجب عليه الصمان لحقوق  
الاسهماء بحجر على القيام بتعهداته يؤدي رأس المال ويقوم بالعمل  
وان كان الضرر يحصل على شركة فينظر هل امتناعه حاصل عن  
سبب معتول وقابل منه . وان لم يكن فيحجر على المدومته على الشركة  
وصمان اصراره وقيامه بتعهداته من مال وعمل . يعني انه لا يمكن  
الشريك مدعته شركة ان يتقاعد عن القيام بما عليه الانسحاب مشروع  
من الاسباب التي تجوز له الانسحاب

وهذه المسئلة تحلها المحكمة وهي التي تقدر صحة الاسباب التي  
يتبرع بها شريك غير قائم بعهد

## المقالة الثامنة عشرة

Liquidation

ان حل الشركة او انحلالها للاسباب السابق ذكره هو محكم  
 موت الشخص العموي المسمى الشركة المالية اي كان متمثلاً به .  
 وكما انه عند موت الشخص الحقيقي تحرر تركته من ارض الوارثة وبقضاء  
 لعدم الرضا او بوجود قاصر ومحمور او يرد ذلك من لاسب الشرعيه  
 كذلك عند حل او انحلال شركة تجارية يختفي نصيبه شغل الشركة  
 واموالها وتحرر ام الرضا او بالقضاء حيث يجب  
 وكما ان العدة من تحرير الشركات انما هي المخصصة على اموال  
 القاصرين ومعرفة ما ثبت وما عليه واستحصل برأيه دمه . قيام فاك  
 عليه من ديون وعهود كدث في نصيبه الشركة  
 وكما انه في تحرير الشركة بعد معرفة ما على الميت وماله  
 واستحصل برأيه دمه والعاء ما وجب عليه من مطالب تقسم التركة بين  
 الشركاء كل على قدر فرصه من الارث كدث تقسم اموال الشركة

وموجودته على الشركاء بعد لتصفية ووفاء الديون فيحد كل شريك حصته على قدر ماله في المفاولة

وهذه الطريقة هي طرية طبيعية معقولة ونتيجة صحيحة لهيئة كل مفاولة وكل شخصيه وقد تفق في اساسها عقه والاجتهاد العثماني وقانون المديني الفرنسي فراجع منه اعداد ١٨٧٢

ثم ان التصفية هددت سواء كانت برضا والقصد وهي لا تعني تلك التصفية القصية التي يطبقها الشجر محرر عن دفع ما عليه في حالاتها اذ وفيه التي من عد القانون الذي اصدره حاكم لبنان الكبير في ٢٧ يول سنة ٩٢٤ تحت رقم ٩ ٢٨

ولا تصفيه تصفيه في تحري على اموال المالك طبقا له وفي الافلاس العربي

١. التصفية هي محسب عنها لان تعني تصفيه حسابات الشركاء لمعرفه ما لها وعليها وتديد المطوب منها واكمال ما هو مبداتها من الاعمال يتمكن شركاء من احد ما يصفو لهم من الارباح واداء ما يحسب عليهم من الخسائر

وما تلب التصفية مختصة بحاسي المعز عن لاداء والافلاس قاه فصل مخصوص بذكره في ج ٤ ٠ ٠ و لك تشمل الساحر الفرد والشركات واما هذه فهي مختصة تصفية حسابات الشركات بسبب الحل والاحلال او ما سميلا فسخا ومساحا

والشركات - كما عليت - الحق عند عقد القصة في ان يضع جميع  
الشروط في المذولة فقد يكون من تمت الشروط ما يتفق بتصفية  
الشركة وانتحاب المصعبين في صلب المذولة لاسبية  
وقد لا يكون بها ذلك . وشركة لا لهم غير محجورين .  
يمكنهم ان يتحدوا بمصعبين . من الرئي ولا مانع من ان يكون  
هؤلاء من الشركة . منهم ( هذا الا حد حد حذرهما عدا الاوهم ) واما  
عند امتناع الشركة من لا حد والمحكمة تبين المصعبين  
وكذلك فيما لو حق احد الشركة او وقع تحت الحجر او مات وله  
وارث قاصر او كانت شركته تحت الحجر فالنصفية تصح اجارية  
اي تجري تبين المصعبين من قبل المحكمة المائدة اليها الامر  
وفسخ الشركة وان عني بحلال وملك الشخص المصوب التي  
تتمثل فيها الشركة . وانه اذا كان ثلث الشركة مطالب او عساه ديون  
او تعهدات امكن اتيام بذلك اسم الشخص المصوب حتى يديه  
التصفية

ولذلك ترى جميع الدعاوي وجميع المصالح من توزيع المسح الى  
تمام التصفية باسم الشركة ولكن من قبل المصعبين  
ويبقى من الحق قانوني ان ترحح مطالب المرحلين عن الشركة  
على مطالب الشركة الشخصية  
ان الشركة تمثل ليس عديها لاهلها بالاحلال بل يمثل المصفي

## او المصفون

وبما ان المصفي هم وكلاء عن الشركة وشرط الوكلاء ان تكون  
من عموم الموكلين فقد وجب احدا ارثي في الانتخاب الا اذا كان في  
عقد مقالة الاساسي شرط ان لا انتخاب يكون من لاكثرية . فهو  
شرط معتبر

ويان شركات لا توجب لادارة ميه فلا يصح بدورها ولا تخاس  
الادارة ان مبن لمصفي بل يجوز لبيته العمومية ان تعينه كما ورد في  
المادة ٤٣١ من القانون المذكور رده سببه ، نظام احدى شركات  
المذكورة ويحق للبيته العمومية ان تحري التعمين : جاء لراء او اكثريتها  
طرا الى تعين حق المبرهه الموكلين المعبر عنه بالمصفي فلا يجوز  
، عزل ميه ولا يجوز لهم عزله لالا احوال تنسبه شرعا لعزل الوكيل  
بمعلق به حق المبر

## في عزل ميه

اد كان تعينهم من قبل الشركة، وكان في متن صك التعمين تحديد  
لوظائفهم وخصصهم فيمتنعون وكلاء، مقبلون فلا يتعدون تحت  
التحديد

ون كما ومعيين دون ذكر اوظائف والتحديدات فاهم ان يعصوا  
بمصلحة الشركة كل ما يروه مستسا لا لهم حكم الوكيل نعم مطلق

## فلا يقيد إلا بالمصلحة

وان كانوا معينين من قبل المحكمة فلا ركن كذلك  
وسلي كل من المصاحبة ان يخرج وطبقا لهم ضمن الحدود  
الاية -

(١) يتحددون دفتر موارده فيكون فيه جميع اموال الشركة  
استولة وغير مقبولة وجميع ديونها ومطابها وفقا لورد في قيود دفتر  
الموارد له وية

(٢) ينظر في الأثمة موارده في الشركة وفي من له علاقة  
مع الشركة فيكون في حدود ما في حصة من ذلك  
(٣) يقيد في دفتر موارده في دفتر مخصوص ويحسب واربع  
حدودها

في هذه القيود وحسب على حصص ووكالات الشركة او من  
مديري الشركة معين

ويعملون مذكور من طبيعة المصلحة في ربحا فطوا على  
اموال الشركة ورسوا صورته خصم جميع الخلافات الخاصة بين  
الشركة وبين الشركة واحدا من عن سر

من طبيعة هذه المصلحة الموصلة بين اثنين من المصنفين  
صلاحية يحصل اذ من واحد الارض من ربح واحد على موارده  
وتقديم السوى وسحب مواردها من ربح واحد ووجه

الدعوى لتحصيل الدين • وفيه ما على الشركة من الديون للدين •  
والمخاصمة • دعوى التي على الشركة • وعدد ثلث ثلثي من المال  
يقسمه المصفون بين الشركة على قدر حصصهم ولكن ليس من ضمن  
صالحيتهم عند الصالح وتعين المحكمين

واما في الاموال غير المنقولة وكيفية بيعها وتقسيمها فيستعوض  
القويين المتعاقبة • بقدر

والمضمون يسوا وكلاهما عن الشركة شحصة ولا تسري على شخصية  
الشركة وكاتهم

## بعد التصفية

تقسيم الموجودات

من ما يمكن ان يكون في حوزة شركة من الاموال ولاشياء  
بعد التصفية ووفاء الديون وسحب راتبة دمنة الشركة من حق  
الخارجين عن وحقوق الشركة • لا من يكون واحداً من  
اواع الاموال لاية

(١) الاموال غير المستقلة

(٢) الاموال المستقلة من صعدة وآلات ومثلها الشركة

(٣) النقود

(٤) الديون والمطالب

فالمقصود يطرون في مصاحبة لشركه هل تقسيم البضائع وسائر  
الاعيان المنقولة على اشركا ماساً . ام ان سهم و حواها الى تقود اكثر  
مسببة وهل - لاملاك والمقاربات اذا قسمت على الشركاء تنى بنفس  
هينة اي هي الربح القوي ولا تندى بعبتها . بعها خير من تقسيمها  
ودا رأوا ان الاكثر فائدة للشركاء ان تنع هذه الاموال ناعوها  
وحولوا قيمتها الى نقد . ولا قسموها بين الشركاء كل على قدر حصته  
طبقاً للقواعد المدنية الآتية البين

مثلاً . وكان في حوزة لشركة مد النصفية مائة ثوب من تساوي  
قيمة نقد مائة و خمسين ليرة ذهباً وعكس بعها بهذه القيمة ولكن لو  
قسمت بين الشركاء وكاوا مثلاً فمن لا تحتجوها الا عساه و يدى عرض  
حصصة كل واحد على حدة يصعب بعها بالقيمة المطاوعة . فالمقصود  
لا هم مكافون بمراعاة مد حصة صندوق الشركة . يبعون هذا المصاعفة  
ويحولون قيمتها الى نقد ولا يقسموها

واما في حدة تساوي بين السهم والقصة او افضلية القصة . فاهم

يقسموها .

وما العسر - معنى يشق في موقف مدوني سببه مد له او فرص -  
عسر مدك شركه وان قسمت شرعاً على حصص 'شركاء' ولكن في  
مسنه هبوط في مجموع قيمه فلا عساه ان حول حريق اسع الى نقد  
وما د كان مرقون عساه معنى كل حال ووقف مدوني تقسيم



اعتقد ببيع ويضم ثمنه بقدي على شركاء  
 وما ذلك من في قسمه صير وهو في قسمه فيقسم طبقاً  
 لاحكام هذه

وان بقود في تجمع ثمن شركاء في قسمه على شركاء  
 ولكن هالك صعوبة في قسم الديون ويتطلب في للشركاء  
 عند الناس

يس في شركاء لاسية ولا في ثمن المدني (بحاجة الاحكام)  
 مساع لتقسمة ديون بين الدائمين في هالك منع . وسيله ان الدين عندنا  
 هو وصف ينفق دمة ولا تنفق له اموال مديون . اي ان المديون  
 مشغول الدمة بقيمة الدين وتقسب موهة محجوزة مقابل الدين . وهذه  
 الصفة يصعب ان يستحيل ان يقسم الدائمين اشتغال الدمة

ثم ان هالك الدوم في حالات الديون والمديون فقد يكون  
 احد المديون حسن دمة قدراً على الدمع ويكون الاخر عكس ذلك  
 ودان وقع في حبيبي ان غرض على دمة رجل صالح يدفعها وفي  
 محاسن ان في دمة حرة من لا ضمير لهم ولا لاءل عندهم فانكرها  
 وتوت لا كون قد حصصت في مال من الشركة انه يحصل ان على مثله ؟  
 ادب وحب بحسب شركاء لاسية ان يحصل اولاً الدين وبعد  
 ذلك يقسم على شركاء . ودان حصل كل هة وان توى هو عليهم غرامته  
 على قدر الحصص

## التحكيم

جاء في المادة ١٧٩٠ من القانون

الخاص بحل المنازعات المدنية والتجارية  
حكم المحكمة

" وفي المحنة حكم المحكمة تعرض على الخصم في صدقة  
اصح ، وقد على من حكمه

وجاء في اصول المحاكمات لقانون المحكمة اذ اذنت ميلاً من  
المتداعين الى حل الخلاف الكائن بينهما بواسطة محكمين سأل في ذلك  
ومنى حكمه بتدبير المحكمة وتكتب اليه بدت وهو يقدم لها  
حكمه فترى به

والحاصل ان حكم المحكمة في الدعاوى الشرعية وقانونية وقد  
سئل على انقضاء دعواه وكثير ما يسمى في الحكم الى التحكيم طرماً ما  
راه من امكان حل الخلاف وسدده بعض الوحود وبعض الاحصائيين  
والكن كلاً من التجاري والمدني والمعي والفقهي المأخوذ  
عنه الشك في حكمه ، اذ ان بعض الخصومات لا تخور فصلاً لا  
عمره محكمين ، وهذا بعد تحقيق عمل قضاء عن رؤية نوع من الدعاوى  
وتحويله الى قضاء من العامة ، ليس في ذلك هم محكمون

غير ان هذه المادة قد حيت مؤخر ونعني بها حكم المواد  
القانونية المسماة ٤٠ ٥٢ من قانون التجارة بآلة سية

صدرت في ١٧ محرم سنة ١٣٣٤ و ١٢ شربان في سنة ١٣٣١

## المقالة التاسعة عشرة

— الدلال والسعي —

من مميزات الأعمال التجارية وتسهيل لاسيما فيها وجود دلالين  
والسمسرة وهي عبارة عن مساعدة البائع في بيعه لا كل عقد البيع  
والدلال يأكله عمة تقيده عن بدل الدلال بشري ويهديه  
و يبيع و - شدة  
وقد كانت عادة تجارية منذ تقدم عند العرب ومما لا يزال عمود  
العربي

انما الدلال سوق حرب وصدر الخوس هو متاعا  
حصصه اني كان دال سعي محصل مده وشري ووعا  
والدال سعي من احدى في دلالين دلالين حتى صبه له له لكثرة  
ما يملكه في البيع والشراء  
واسمسمار هو واسطة المتوسطين بين البائع والمشتري واسمى بالواسطة

منهما في استجلاب الآخر

والكلمة العربية الأصل وعروق بن الددل والسمسمار لغة واصطلاحاً

هو من الدلال يدور - يبيع مسع مشهور - يحتاج مدلاً عليه  
مبدأً أسعده مشرق الس كانه سره مشوس في يمه  
والسمسمار يتوسط في السع وشره وسجلاب احد فريقه الى  
الآخر دون ان يدور - مع  
وبذلك على كون الدلال يدور - يبيع على الناس ماودر في المادة  
ال ٥٧٧ من الحق حسب نصي

« ان الدلال اذا دور لا ولا يمه ولا ستحق الاجرة »  
وهذا القدم قامت في الدلال دون حصة لاجل الدلالة وقيام  
سوق الدلالين او سوق حراج في كل مدينة امر مشهور متواتر  
وليس التحد وحدهم محاجين الى دلالين بل كل من اراد بيع  
مقولانية او عقارته يذو العبي يحتاج الى الدلال  
ودوائر الحكومه في مو عبد نريم دأعش ربيع الرهن وبحوز  
تلتحقى الى الددل

فهذا الدلال ورفق عن السمسمار من حقه كريمة حرة، عمد لا  
انه مثله. ايسر لا وسيط لا كمال معاملات - مع بين السع وبشترى،  
لذلك كانت الدأعش توييه في هذا موضع وحدد والاظمة الارم

عليهما اتباعها واحده في ورد في حق احدهما شرعاً وظماً يرد في حق  
الآخر . وقد وصفت الحكومة العثمانية في تاريخ اول صفر سنة ١٣٠٦  
الموافق ٢٦ ايلول سنة ١٣٠٤ رومية د . بدلائل وسمو سره حذره من  
اعداد خاصة بهم

ومصوم لكل من عمل لآخر يسمى حراً . وان كان عمله رجل  
من دعي حراً حسب كمن برغى منه ريد ويدر حرة حدوساثر  
المستخدمين

وان هيا المرء نفسه للعمل لجميع الناس اي لاي من ردمهم لا يحق  
معه كالحمي والسمو و بدلائل وصيب عهد حرة عام و مشترك .  
ولا حرة سو كان عام و حسب استحقاق لآخره على عمله يدي عمل  
بدلائل و سمو وان كانا من هؤلاء الاحرار المشتركين وان  
كان انفس يوجب له لآخره على . عملاه دورات الى كل العمل  
و عدم كانه لان مبداه حرة مبداه مبداه لا يستحق لآخره  
لا د كمالا مطلوب منه كانه من انفس و عمل على انهما عقد البيع  
وانشراء

وهذه العادة ايدها حق . وحدثت ب جمعه بحجة مبداه  
في مبداه ٥٧٧ من عمله دور بدلائل بيع و مبداه البيع ثم دور  
بدلائل حرة عن يده و مبداه من بد صاحب الولا حرة بدلائل الذي  
لم يتم عن يده البيع عهد ذهب منه سدى

ولما كانت الدولة هي المحافظة على اموال الخلق بحفظتها على  
الادواح وكانت وجود الدلائل والمسامرة لا بد منه في الاحوال  
الاجتماعية على ان يكونوا من اهل الحق في العمل والامانة والاستقامة  
كانت مراقبة الحكومة لهم لازمة.

وعظم الذي وضع في صفر سنة ١٣٠٦ يتضمن القيود والشروط  
للارمة وتتضمن تعريفة لاحور التي يستحقها هؤلاء ويتضمن تعيين  
تكاليف اميرية عليه بمثابة ضريبة تتمتع

من ليس مقيد لدى الدائرة الرسمية ومنحصر الاداء من في انه  
دلال او سمار مسوع من يعطى هذه المهة ولا تقل منه دعوى  
الدلالة واستمره ولا تؤخذ شهادته في الحوادث الحادثة بين المشتري  
والبائع.

وفي الفقه احكام خاصة لمعاملاتهم فراجع المواد ٥٧٧ و ٥٧٨  
و ٥٧٩ من المجلة وما علق على من الشروح فيه فائدة

في وظائف الدلال وسمار

حاشي هذه الاولى من عظم صفر سنة ١٣٠٦.

انه سمي دلالاً وسماراً ذلك الذي يجري توسط بين البائع  
والمشتري في الاخذ والعطاء التجاريين

وجاء فيها ايضاً:

ان من يجري المسرة في بيع وشراء الاشياء ولا متعة تجارية  
ومعاملات القاميو والدخائر ولا سهام وانفدت والاملاك والاراضي  
وبجور القس في امور الصن السيفورطية يسمى دلالاً وسامراً  
من ذلك اتضح ان الدلال واسمدر يشغلان في لامور اسخارية  
والامور العادية ولكن بظراً الى الصفة التي وصفها القانون فان  
جميع المعاملات التي يحروها تعتبر تحتهم معاملة تجارية و يرى في  
محكمة التجارة

- وفي النظام المذكور ايضاً الصفت التي ترم لها هؤلاء
- (١) ان لا يكون عمره اقل من واحد وعشرين عاماً
  - (٢) ان لا يكون محكوماً بجمعة او حصة
  - (٣) ان لا يكون في حال الافلاس
  - (٤) في كل حال يرم ان يكون من اهل لامة ولاستقامة  
معروفاً بحس السيرة مشهوداً له بذلك من لا اقل من تحرير شهادة  
خطية يقدمها الى عرفة التجارة  
من كانت هذه صفاته استدعى من عرفة التجارة قيد اسمه دلالاً  
او مسامراً وهي قيد ذلك لديه وتعطيه رخصة تعطي هذه المهلة لمدة  
سنة وفي كل سنة يجددها

ومن لا يستحصل على هذه رخصة فهو متوجر بمحور صدر في ٢٣ ربيع  
الاول سنة ١٣٠٨ و ٢٥ تشرين الاول ١٣٠٦ روية : لا تسمع له دعوى في المحاكم  
عما نتج به ومن الحق من خلاف حاصل عن مهلة المذكورة





وهذه الشروط متممة وواجبة في الدلائل والسماحة بكاملين فعلى  
الحكومة ضم

۱۰۰۰

جانی عدم بدلائل و اس پر یہ مذکور ہے کہ منہ سے یہ شرط  
دیکھتے انہوں نے ہوا اس پر یہ و بدلائل لائیں اس پر یہ کہ فی  
الخصوص یہ مذکور ہے

مع انه قد ورد في نسخة ١٧٠٤ من نسخة ١٧٠٤  
لا تقبل شهادة لاس على عهد من لم لا يحسن شهادته وكلا  
والدليل على عدم صحة ما في نسخة ١٧٠٤  
من نسخة ١٧٠٤ من نسخة ١٧٠٤ من نسخة ١٧٠٤  
قول هذه شهادة

[illegible]

و هو في هذه الخدمة . . . قول  
 و في الاخر . . . قول شهاب و هو خلاف  
 لا . . . قول من هو و هو و هو في الامور

التي تشا لا حبوت تزي - كذا امطر من مقبول - وصحيحان يصعب  
الترجيح فيها

وكي هل كان ما ورد في قول - استمره - والدلائل في شأن قول  
شهادتهم امرأ الارم السرحة في ديت لقول - وهل يلل هذه الشهادة  
وضع ديت لقول حتى يكون لقول - خاص - واحد لا تاع  
ابي ري - اعدون خاص - بذكر قضية قول شهادته المصدر  
والدلال الا في سبل عرض فهو من بذكر وظائفهم ذكر ايضاً ما يمكن  
استحصله من تسامع عدول من المسمع

فلا نستقيم هذه طريقة المدون - خاص - حتى بالاسع من لقول العام  
فيما لو حصلت شهادته على الفعل خصوصاً - في قول شهادته لدلال  
على عمه من فقط يحقه الحق هذه مادة من تحت ان هناك هدم ساس  
بطريقة شرعية تقبل عقب القبول - وهي منه حور شهادته لاسل على  
فعله ما يرب من حر ميم ودفع معرم

ومع ديت لقول - تعرض للشهادة على الفعل التي هي قيد حتراري  
شرعاً كما وردت شهادته على قولهم كنا فعلنا او كنا معنا  
وما شهدتهم منكم - اشترى بان شهدوا هذا هو ملك  
اشترى غلال ثمنوه وحكمه

فوجه اتفق من امطر من - شهادته - حديث على الفعل ترد -  
ون حاتم على منكم وعلى الخاص تقبل

## المقالة العشرون

الحمد لله رب العالمين

— — —

كلمة Commission كلمة فرنسية قبا ترك الى لغتهم عنانت  
عديدة هي من جمل معاني الاصطلاحية في لغة لاراسية وحملوها  
كمادتهم في ما يأخذون من الكلوب عن لانت حصصة لقواعد لغتهم  
ون قالوا قوميسيونجي فهموا من عمل تجارة التوسط  
ون قالوا قومسيون فهموا تخلص او التخليص مخصوصة كقومسيون  
البلدية.

ون قالوا اطال عشرة بامته قومسيو فهموا العمولة التي يأخذها  
المتوسط بين التجار

وعنه فهم يستعملون هذا الكية معاني:

توصيه ، توكيل ، تفويض ، شفعة من خمس وفي معنى التوسط في  
التجارة والدلالة و حرة التوسط والوكالة

من السهل ان فهم ونحن ندرس في دور التعداد ان كلمة  
Commission حين ترد عينا في هذا المقام يكون المقصود منها احد  
امرين اولي التوسط والوكالة في الامور التجارية والثاني اجرة هذا  
التوسط والوكالة

وحين ترد عينا كلمة قومية يوجب فهم بها ذلك المتوسط في  
التجارة «تتبادر» حتى اقيد اسم الفاعل وبممكننا ان نسميه  
الوكيل

والترجمة (مادة ٥٣) كما في

«تتفق كنهه متوسط موهوب ومحلي على من يحري باسمه الشخصي  
او بفنوا شركته الممارسات التجارية لحساب موكله

«تتبادر» كنهه متوسط موهوب ومحلي على من يحري باسمه الشخصي  
او بفنوا شركته الممارسات التجارية لحساب موكله  
«تتبادر» كنهه متوسط موهوب ومحلي على من يحري باسمه الشخصي  
او بفنوا شركته الممارسات التجارية لحساب موكله  
«تتبادر» كنهه متوسط موهوب ومحلي على من يحري باسمه الشخصي  
او بفنوا شركته الممارسات التجارية لحساب موكله

ومن سيجد كونه يتبادر في لاسمه في  
هؤلاء الاحصائيين وفي سبب مقصد في سبب ولاود وريسه  
في لاسم

ويستند

ان صاحب مقصد سيجد في لاسم في كنهه من

القطر المصري وهو في مصر اخص وحسن من موجود في سوا  
بلاد الا يرى من مصلحته ان توسط به بين تجار القطن في مصر عميل  
او وكيل او وسيط

ليس لعمه ذلك ربح الوقت الذي كان مضطراً لتول فيه عماله  
ليحضر الى مصر فيشري بطونه ويقتصد انقلب التي كان لا بد له من  
مراقب ويربح في سوق عمه ما تمكن حصونه من الربح في معمله طيله  
هذه المدة ويبقى مشغولاً على ادره عمه نفسه فيترك ما يمكن حدوده  
في عماله من حصة وسهول من عمل او من حياز او صرار

وهكذا النحر المصري الذي تركت في مستودعاه دلات  
القطر من مصلحته ان يورثه الى البلاد لاجسية ليعرض  
بجاريه في سوقه وورث عمل ذلك عرض عمه الى عرضها اليه لبحر  
الفرول في سفره من صفات ومساب وكلف حياز هو في عني عنها  
دون لا بد هذين الحارين في قطر من وسيط وهو ذلك القومسيون  
لانه يتعلمي هذه الاشغال التجارية المحض الوسط والذي  
هو نحر وحسب فيه شروط النحر من هبة ومك دفعات الى  
آخر ما ريت ولاه يعمل حسب سره فهو وكيل وعليه وجبات  
الوكيل شريفة وهه حصونه ولاه نحر يمكنه ان يعمل عمه  
التجارية المذكورة مفرداً ويؤم لذلك شركة من واه الشركات  
القوية المعروفة

لذلك حص في المادة ال ٥٣ من قانون التجارة ١٠٠ هـ هو من يعمل  
المعاملات التجارية باسمه الذاتي او بصور شركة ما .  
وكنه لا يعمل لحساب غيره من حساب من فوض اليه العمل  
فقلت المادة ١ حساب موكله

من عمل لحساب موكله لا يترمه في المعاملات ان يصرح بصواب  
واسم موكله لا يجوز شرعاً ان يفتد وكيل الفتد باسمه ويكون  
ناوياً انه لموكله

وعان عدم ذكر اسم الموكل قد يثبت مدفع و ربحاً للموكل  
هـه ولاعب في معاملات التومبسون اهم لا يدكرون اسماء موكلهم  
ومن جهة حسنة هذه الصناعة التجارية ان المتوسط المذكور قد  
يعطي موكله سعة قبل بيع التصامع فيستفيد منها الموكل في اعماله  
ويؤدي منها ديونه

ومن ذلك سح به نحو المتوسط اي التومبسون ان يحسن الصناعة  
حتى يستوفي السعة مع فئدها في حالة الافلاس او الموت او فسوخ  
الشركة وماش كل ذلك . ونحق له ان يحسم السعة وفائدتها من قيمة  
اثمار المبيع الدفيع عنده

قسا ان هذا المتوسط هو وكيل محجري عليه احكام الوكلاء او رده  
في المحلة

وقلنا ان له مقاماً مهماً في عالم التجارة وتزويده . لذلك نقول ان

القانون التجاري قد اعتنى به وعين له احكاماً مخصوصة  
فتجري على هذه الصنعة الاحكام القانوية الآتية .

- (١) احكام الوكيل / في المحنة
- (٢) احكام الامين والوديع |
- (٣) احكام قانون التجارة

واذ كان غرضنا البحث عن الموضوع من حيث قانون التجارة  
فنشرع في بيان المعاملات المخصوصة بهذا القانون

(١) " يجب ان تكون المعاملات تجارية

(٢) وان تكون لحساب موكله

فلو ان قومسيوياً عمل معاملة عادية بين شخصين ليسا من التجار  
فلا علاقة لمحكمة التجارة بتلك الدعوي وليس له شيء من الامتيازات  
التي تكون له لو كانت معاملة تجارية

مثلاً : او ان صاحب صمعة حصلت له مواسم وعرف وسيط ان  
الجمعية الخيرية لا طعام الخبز تحتاج الى مقدار كبير من هذه العملة فتوسط  
بينهما الوسيط فاجرى الاتفاق واتمه فاما هذه المعاملة عادية تطبق عليها  
احكام المجلة

ورى على عكس ذلك انه لو كانت المعاملة بين تاجرين لكات  
تجارية وتطبق عليها في محكمة التجارة احكام القانون التجاري . وعند  
عدم النص فيه تطبق المحنة باعتبارها القانون المدني الاساسي

واما كونه يعقد المعاملة لحساب موكله او يعقدها لحسابه الشخصي  
فمن ذلك ينتج :

ان الوكيل اذا اصاب العقد لنفسه على ان تكون الملكية لموكله  
يعتبر وكيلًا

وان اصاب العقد لموكله يكون رسولًا

وبين الوكيل والرسول فروق شرعية واصحة في المحلة  
مهما ان حقوق العقد تكون في الوكالة للعقد ولا تكون كذلك  
في الرسالة المادة ١٣٧٧ من المحلة ١

فلو حصل ما يوجب الدعوى وكان الوسيط قد عقد العقد لنفسه  
على ان تكون الملكية لموكله فكيف ان يدعي ويخصم ويطلب دون  
وكالة مخصوصة

ولكن لو عقد العقد لموكله فيكون رسولًا وليس للرسول حق من  
حقوق العقد فلا يخصم ولا يدعي الا وكالة خاصة

فهذه المحلة وحدها تبينك عن اهمية عقد الوسيط العقد لنفسه حتى  
اذا كان موكله بعد الدروشي ما يوجب الاسراع في دخول المحاكمة  
او طلب تغليس او حجب عمل دلت في اقرب الاوقات واسهل الطرق

ولكن بعض اصحاب المصالح او مشتريها يرون ان مصالحهم  
الدائبة تقضي ان يكون العقد باسمهم لعدم تقسيم بالقومسيوني او لعدم  
سبق تعاظمهم معه



كما ان بعض القومسيويين يرون ان من مصحتهم عدم اجراء  
العقد باسمهم ويفضلون ان يبقوا بصفة رسول فيعقدون العقد باسم موكلهم  
تخلصاً من الكلفة والمسؤولية

ولكي نفرق بين الوكالة العادية والوكالة التجارية الناشئة عن  
القومسيويين نقول ان الموكل ان كان تاجرًا والمعاملة تجارية واحراها  
القومسيوي الذي انما هو حرق و تفتت تجارية

وان كان الموكل رجلاً عادياً والمعاملة عادية فصمة القومسيوي  
وحدتها لا تنقل الدعوى الى المحكمة التجارية

وان كان الموكل عادياً ولكن المعاملة تجارية ، فطرأ الى المعاملة والى  
القومسيوي تصبح معاملة تجارية

مثلاً لو اشترى تاجر عن يد القومسيوي بضائع فهدد معاملة  
تجارية .

ولو ان رجلاً عادياً اشترى بواسطة القومسيوي عللاً او حاصلات  
او بضائع لازمة لحياله فهي معاملة عادية

ولو ان رجلاً عادياً اشترى لاجل الربح بضائع عن يد القومسيوي  
فذلك معاملة تجارية

في بعض القوانين القومسيويين والى عادي . سو .

(١) يفهم من المادة ١٤٤٩ و ١٤٥٠ من المجلة .

ان الرسول هو من يسبق كلمة مرسل الى المرسل اليه دون ان

يكون له دخل في التصرف

والوكيل هو من اقامه آخر ليقوم مقامه في اجراء عمل  
فمن ذلك يتضح ان بين القومسيوني والرسول مباينة واما بينه وبين  
الوكيل فيوجد عموم وحصوص اي ان كل قومسيوني هو وكيل وليس  
كل وكيل قومسيونياً

٢) اهلية الوكيل شرعاً تقضي بان يكون عاقلاً مبيراً ولا يشترط  
بلوغة . فجاز توكيل الصبي بأدول

على ان حقوق العقد تكون لموكاه وليس له (راجع المادة ١٢٥٨)  
من المجلة)

واما القومسيوني فلاه تاجر فقد وجبت فيه الاهلية التجارية . ومن  
لم يكن حائراً على هذه الاهلية وممليه يعتبر عملاً عادياً

(٣) الاصل في الوكالة التبرع اي بلا اجر الا اذا شرطت الاجرة  
فيستحقها او ان يكون ممن يخدمون بالاجرة كاسمى فيستحق اجر المثل  
(راجع المادة ١٤٦٧ من المجلة)

واما القومسيوني فيستحق الاجرة سواء شرطت ام لم تشرط قياساً  
على كونه ممن يخدمون بالاجرة . ولكن عند عدم تسمية الاجرة يستحق  
اجر المثل

(٤) ان القومسيوني اذا اعطى موكاه ساعة فتعتبر ديةً ممتازة  
طبقاً لمادتين ٥٤٥ و ٥٥٥ من قانون التجارة

واما الوكيل فادا اعطى موكله مالا فلا يحسب دياً مستاراً  
(٥) ان الوكالات العادية تحتاج تمام الى التصديق من مأمور

رسمي \*

وما الوكالة في القومسيونية فلا حاجة الى تصديق في مقام ما

من عمومي \* - - - - -

ان ما بين الدلال والسمسار والقومسيوني من مشابة لجهة الوسائط  
لا يجعل منها اي شبه من جهة الوكالة فالسمسار والدلال وسيطان  
والقومسيوني وكيل

هما بتوسط باخر ، مقد . وهو يقدر العقد وحقوق العقد

تعود اليه

من عمومي \* - - - - -

#### او البراءة بوزلا Preposés

ان البراءة بوزلا Preposé هو مأمور بخاري ، وكل واحد يعمل  
لحسابه وليس لحساب كل من يطلب منه ومن هذه الجهة هو اوسع  
صلاحية من القومسيوني لانه وكيل عام في جميع المعاملات التجارية التي  
يتعاطها موكله . واما القومسيوني فهو وكيل موكله به الموكل من

انواع المعاملات

والقومسيوني يعتبر اجيراً عام وذلك يعتبر اجيراً خاصاً

على انهما متوافقان في بقية الصفات والمزايا القابضة

## المقالة الواحدة والعشرون

في حقوق الوسيط وواجباته



ان قانون اتجاره م يحكمه في فصله الرابع للقومسيوني غير ثلاث مواد هي

ال ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ والمادة ال ٥٣ اوضحناها مفصلاً في الفصل السابق ويبا في شرحها من هو هذا الوسيط وما هي وكناته  
والان في شرحا اليدين ال ٥٤ و ٥٥ سنس حقوق هذا الوسيط وواجباته

واما ما سمره في الفصل الخامس فهو ان كانت متمتعاً بالعمل القومسيوني لكنه يخص بها البطل من محل لآخر فلا تنطبق احكامه بالوسيط المبين في هذا الفصل  
عند الخلاف في المعاملات التي يعقدها القومسيوني يجب ان يطر

في اول الامر الى المقولة المعقودة بين الفريقين طاعة لاصول  
القانونية .

وإذا لم تكن مقولة منه ومن خصمه بحيث نحل مسئلة طبقاً  
لقانون التجارة

وان لم يكن فيه صراحة فيؤخذ صرف واحد من الطرفين من  
التجارون لم يكن مهدياً فيعد الى دور المدي

كما وحدث من اقوام سيوي ووكية خلاف على حرية قومه سيوي  
فان تحت هذه القضية رتبط ولا الى الامانة المعقودة بها  
فان لم تكن مصرحة بشي يتعلق لآخره وان لم يكن مدونه  
فعمود ذلك الى قور التجارة وعمود التجارة ومن بعد صورة الحل  
المقصية فعمود الى الدور الثاني

فحدث التجارة فمصلح دور المدي في حل بعض الامور اية به  
ذلك وحالة بمقاييس قدم عليه في الامور التجارية لان اعيان تجار مصر  
غير مخالف الاداب العامة داليل على اروج ذلك من في التجارة  
١ يشترط في الوسيط ما اشترط في كل واحد من الاهدية  
الشخصية

٢) اقوام سيوي الوسيط هو وكيل من صدر اليه من موكله  
امر فعبه ابعده طبقاً شروط الوكالة بقيد  
وان لم يتفق اومر وه تعيبت فهو وكيل مطلق يعمل في تقصيه



## مراجعة

١٦ ١١ و كان هو مسيوني الحق في رفض البضائع المرسلة اليه دون ساق طلب منه لانه سريع بحري في قبول الوكالة ورفضه . الا انه نظر الى انه اخذ هذا التجار صاعدا . ما وقع واشهر بها لدى العامة فلا تنكبه لانه عن قبول البضائع والوكالات في حقه . في يحدث فيها من مشاعه صريعا . سريع على وكل

فيترب عليه في مثل هذه الحظ عند وصول البضائع ان يقطعها بحقيقة مثابا من ان لا ان واصباح . ويرمي بها معاومات الواجب و اثر الرسمية كدثرة رسوم و كمرات و يدير الى احرار صاحبها عن عزمه على رفض او كانه يستيقض ما خد من سبب الاحتياط واذا وجد في الدماء هو سريع . مطب كاعوكة فعلية هريه وبيه وحفظ انما

٧) لا يمكنه تجبر . هو مستوجب لانه . ولو لم يقبل وكالاته كما يوافيه . ما جرد بصير على . معاملات فعلية عند استلامها من طائب . مستحجب عليه . ويجري معاملات تقوية عن التجار عن دفع

٨) ان حقوق عقد تعود الى عقد هو مسيوني هو الذي يجري معاملات والمطارات في العقود اي عقده . ولا تاجر وحدث صبر . فهو صامر . ديث اسير . كما لو . انما . وتاجر عن دفع . في

حيه ولم يحد الاحتياط وهلك الثمن بافلاس او غيره فهو ضمن سبب  
المنصير في نفس وماله في الوقت

٩ وع من حقوق المندع عند عقد ولا يحق ندي عقد المتقدم  
اقومسيوني ر راجع ابوكل . لي يكون قصه منحصر بين المدين  
وان كان ندي يبقها على اقومسيوني وايس على ابوكل

(١٠) ر ر مع القومسيوني الاشبه وقبل قصه انتم حصل افلاسه  
يحق ابوكل . خط س ر ش نديون ويأخذ منه ثمن المصاعف ولا علاقته  
" اطي " لا افلاس ٣

راجع مادة ٢٧١ من قانون الاحرة

١١ ع ر توسط هو صاء . بحر وود كات الاحرة التي  
يسحقها اقومسيون معه محب ع لي ابوكل كما هي ولا يعطي  
حره امش

وع من الاحرة هي من عمل وتخدمه ويساق فيه القون على  
المطورة مخصوصه

وقد يقع انه عندما يكون شتري . حر عن دفع ثمن المبيع .  
اقومسيون صاء . ويتعهد منه في لاسحق ثمن لهدد الكاء  
وهو اتعهد احد عده شئ معين . وهو مسموح حره صين بدلاً  
من de croire لاوسية وهذا لاحرة يأخذها اقومسيوني من  
موكه لا لا سم منه عند الاحري



وهذه من نوع شروط مقبولة السعورصة التي وردت في القنون

التجري - جري

في مائة مائة مائة من - رطل من - رطل - ٥٥٥٥٥

د. عطلي قومسيوني بيوكل سبعة فقد حق له لامينر بالقيمة  
وولند و نصيبه و لآخره : كن لا بد لك لامينر من اشروط  
لاتينه .

١١ - كون مصاعة رجب من محل الى آخر فلا يعطى لها  
دفعه قومسيوني من انقود مترا لاني هذه حده . لان وحده لمكان  
من قومسيوني : المصانع خمس على طر لا حقل والتواطؤ على اضرار  
حق من يرى سحر عهده حذر عن يدفع فهير مضاعفة الى وسطائه  
مفاد ٥٥٥٥٥ وعرف قنن مول منهم فكون ما هم مترا

على - هذه مصرية قد عدت في مائة لافريسي فصار ممكنا  
- كون سبعة على ف عت سحر موجوده في خمس المديرة الموجود  
في قومسيوني

٢١ - كون مصاعة مرسة لاجل يعم على حساب الموكل  
فلا مرة ٥٥٥٥٥ مصانع رجب مائة و سبعة

وكن قنن لافريسي بعدل تتج . لامينر كل سلفية يعطيا  
القومسيوني للتاجر تسليفا على المصاعة مائة ثاب عتد لارسة

٣ - كون سبعة لافريسي تحت تصرف قومسيوني وفي

پدگان تگون امضه فی مسودءه و مستودع عمومی و  
 ای مستودع کار شرط ر تگون تحت مره  
 و تگون و صب لی بدور و شخص سوء نام من و بدو  
 لارسه و اقوشه نو

و کدب دگان شخص فی نه و فی نه شهری عد حساب  
 اسم .

۴ من ر تگون ای یه علی شاعه . سب سوسوی من  
 بجو ر تگون علی ضاع سوف ر من

فال عسهم لا جو لا علی مارسل طه حکم سطا ه و .  
 و فال آخرو ر نه لا جو علی مارسل طه حکم ر من  
 و عدلی مارسل دومر سی . و حکم ر من سراسی لا بعد  
 مثلاً نو اث حد ای . لا نه رهس ی نش و هس  
 لی نه حد نه لا فالقو

• هی دیون یما د

۱) نسقه

۲) عاده

۳) بقدرت

۴) لاجره

## X نسخه X

را دیده . ۵۲ شرح . سبب نسیه های خود انی عطاها  
نومسوی نیوکلی . وین تحسب کند . خود مدح خیر . یعنی لاجور  
نکون سینه شاد و غم و نور خیری

نقشون صریح . خود و دیگر جانده و هی . سینه بدش من  
نمود بی بی . مدح و نور . و سبب بی حد و بی کمال سعی  
خیر سینه بی نمود و مدح و سبب کند و خیر .  
کلی نکات . سبب و سبب . نکون خود و لایس  
نکون بر خود

و نکال عقیده هو . حسن نیوکلی . مدح و مدح سبب علی  
تصدیق و روح عباد و سبب و مدح و مدح و مدح و مدح و مدح  
هده خنده من خود سبب . سبب و سبب و سبب  
و کلیه " غم " غم . سبب و سبب . سبب و سبب و سبب و سبب  
و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب  
و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب  
و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب  
و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب

و هده . سبب . سبب و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب  
سنة ۱۸۶۳ تقویم خود و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب و سبب

راجع شد به عضو شوی مدوله و نام به عضو مدیر  
و مدیر مکتب حقوق و حلال به معر مکتب حقوق و رئیس محکمه  
التجاره فی الایته ۱۴

مدینه

هی امضای این سند به قوه مسوون علی مدوله و دیگر فی مدوله  
مقدرا امضای علی شرط لا بد و حد مدونه  
و ان لم تسدک فمجلس مدونه مدوله و کن لا تصحیح  
فی معاملات طب و دواء و امور عامه من نوع مدونه مدونه مدونه  
عن و حواله مدینه

مدینه

هی مجموع مدونه مدونه مدونه مدونه مدونه مدونه مدونه مدونه  
و حیطه و سایر مدونه مدونه مدونه مدونه مدونه مدونه مدونه مدونه  
و غیره

لا حیره

باس فی مدونه مدونه مدونه مدونه مدونه مدونه مدونه مدونه  
امتیاز المدکوره مدینه

لکن مدونه مدونه مدونه مدونه مدونه مدونه مدونه مدونه  
عنه فحقیقه من ان یعمل الرجن تمه و مسحق مدونه مدونه مدونه مدونه

لهم حرته و بطلان و محقق وقوع و در آن حساب فتوی علیه  
حرته فقد اتفق راجع و مدعی تغییر لافرضی لغیر لندیه  
القدیم ان الاحرة بحسب من جهة یصار من انما و هی من من اساقه  
و فوئده و سائر نصیر مع اسماء دیگر

ثم عذر هذه الامور لا تعطي بموسون بشر في  
السبع فقط

والا نون موسون موکالا بشر نبي دفع ثمن من کسه علی  
مورد علی موکاله الامره ان دفعه علی دور من در بدو  
معه هذه ببرد من حصص موسون سبع

علی بشری دفع ثمن من کسه مدعی رجوع علی موکاله  
سو کال ادبه بدفعه الثمن او مدعی لا یعد مدعی ثمن در موکاله  
بشر مقتضي اداء الثمن و یضمن موکاله بدفع ثمن



## المقالة الثانية والعشرون

في قومسيوني اختصاص بعض من اصناف

حرفه في سنة ١٩٠٠ في

— ٢٨٨ —

وهو قسم من قسمين أحدهما في القومسيوني المتعهد والمتوسط

في بعض في سنة ١٩٠٥

و الثاني في مكي وهو من بين وبين سنة ١٩٠٥

والسبب في سنة ١٩٠٥

في سنة ١٩٠٥ في سنة ١٩٠٥ في سنة ١٩٠٥

Commissionnaire de transport

جمع نو ٥٦٥ و ٦٣٠ قرون ١٩٠٥

في سنة ١٩٠٥ في سنة ١٩٠٥ في سنة ١٩٠٥

تجارة من بين في سنة ١٩٠٥ في سنة ١٩٠٥

مصلح التجارة

فهذا عمل مستوجب وحود رحمتي حدهم يبعد نقل المصالح  
ويحفظ غيب و سبل امور قديمه آخر نقل على توسط سببية بني  
عليك .

والاول هو موضوع بحث لان وقد سمع الامين ونحن نذكره على  
هد لامع مع كونه من طرفه من سائر الامور شرعية واقدمه نحن  
ان يدعى ، مفوض عقيد .

ومنى غيب . هـ الامين محسوب من تجار ربه ان يصاب في صفه  
منه بالارادة او بالسبب من جهة هديه وحده ان لا يكون معصية  
وامكن تعدسه بالاسباب المتفاوتة التي يدعو اليها من تجار  
وجوده شيعه اشركاك التجارية معصية غم .

وقبل البحث في وضوئه و - وقد مر في حقه وحقوقه في سبيل  
كلية ، وحرره صدق عليه وعلى جميع من يكون في يده موالا لآخرين  
نصوره لاءة ، وهي . الامين سر صدق بكلامه وهو غير مسؤول  
عم في لاءة لاني حاني تعدي و تفصيل .

و صدق بكلامه فهو حسن صيغته ، و قد دلت عليه  
من و حاش لا يكون فهو مصدق حتى ينسب خلاف قوله  
وما تعدي فهو . يمدني هو على ان يودع عنده ماله فله و  
يعبه ان يحدثه ما ينسب من شيعه

كم في ماله ثوب و حرقه و حرقه و لآخر و خلاف و صواب و

الخرق عيب وفقد فيه . فهو يصح في الاول كل قيمة لانه وفي  
الثاني يصح ، نعم من صمم كما هو مقصود فيتم من بقاء الى الستين  
فهو صواب ثم

وان يصغر بوجه حق فهو ان لا يحفظ لامة الحفظ  
امور هي هـ

كم وضع نوب يدكود في خارج منه قطع و سرق فهو  
صواب لانه يحفظه حفظ منه

وكذلك لو كانت الامانة بضائع مما تنسرد من لامطار فتركها صواب  
سور مستودع وكن تحت المطر والحاصل ان تقصر كسر لوجه  
وهو مقبول فيمكن تصوير حذره ، نعم

ثم ان هناك فروق بين امين من عدمه ليس في وتساؤه من يودع  
عنده شيئاً من اشياء . وبين الذي هيأه واعده ، قبل الامانات  
وعلى ذلك ملا ، وسط الاعلانات المروقة وتحدد ذلك مهة تعيشه  
واستحصال الثروة من طريقها وهذا امر في حالي لرجاين  
امر في مسؤولية فانرا لا في درس من مسؤوليه لامين  
التجاري ، مومن القيات ، ومسؤولية المكاري Volkurier هو من  
نتائج هذا امر في المذكور آتق وسم يدكر في تقوس موده في  
القانون امدي في كتب لاحدة والودعه والامان وللدات التجارية  
المتعة في العالم التجاري



كله في عهدنا . . . . .

على كل من تعهد شيء غير محقق للاداء والقانون ان يقوم  
بتعهد ويري به .

ومنى تاجر عن اقيم به لزمه خصمه ما صر له بسبب التخير وما  
سبب له من خساره في الاربع وذلك بخلافه على التاجر وتمويصاً  
لخصمه عن صرره وهذا ما سماه القانون " عطلاً وصرره " .

وله طرق معروفة لتحصيله وثمة وجه عليه يس من شأنه بحث  
بها عاقد من يتم هذا التعهد يصون ولكن توحيد احوال نعي من  
خصم وهي تلك الاحوال التي تحدث دون ان يكون للتعهد يدعي  
حدوثها اريس امكانه تحمها وتسمى حدثاً حرقاً او قاهراً او فوق  
المادة او احولاً اضطريه *force majeure* بهذا الحوادث  
الخارقه والاحوال الاضطريه تؤلف عذر بتعهد وتحميه من الحكم  
بدل المطل والغمر

مثلاً لو تعهدت نقل صائك من بيروت الى اشم في ثلاثة ايام  
بواسطة سكة الحديد فمطالت السكة سبب تركه شح او اي سبب  
كان تعطيلاً اخره عن العمل تلك امددة او مددة كبيرة لها فذلك عذر  
لي عن عدم قيامي بالتعهد

وتقوم هذه الاعذار توية عائد الى المحكم ونسب القصاصة .



من قبل صاحب السبب في هذه المسؤولية ولا يصح عليه عندئذ على  
سأله اوسط ان يساهم في حياطة على مصالح تكن  
وأن عليها لدى إحدى الشركات

٦٠ . .

تحت هذه ٦٠ في صانع ما يريد وضع  
فهذه نوافذ من حش السطحي حش بشري  
من لا تمسك شير وحرج مصد من كل  
مسؤولية صانع صاحب مصنع في عهد شري  
وكن هذه بسادة في م. (أولى دختل) وكن  
وكب عذب في مخرج لا مريد من  
" - بشري حق - حرج على دهن وكن " من ٤ مود  
عليها مدعوى مقتل و شير مصد - مدع في حش من مود  
دنه رنه

صاحب - عذره - رنه - رنه - رنه - رنه - رنه - رنه  
لامن وهي صص  
بدونه يعقوده - من صاحب - رنه - رنه - رنه - رنه - رنه  
لامن وكنري  
ويجب ان تخون على مود

(۱۱) شرح

(۱۲) مقلد رشیانی یزد محب و وعده و الو...

۳ آمدن تین تان لایق لایق لایق لایق لایق

۴ سر به هدیه و تسلط

۵ شهریه و محب و مینه

(۱۶) اشخاص دی سلسله به "بریه به"

(۱۷) سر مکاری و شهریه و محب و مینه

۱۸ حیدر بنعل

۹ بیان تصمیم بعد عده حاصل تصامع فی مده مقصوده

۱۰ وقع فی هده مائه رهن مومن بنعل و اشخاص مرسول

و یقصد همیشه به

۱ رهن لاشیاء و مینه

۲ علامه "مدرک"

و علی کل و ب هده مائه بعد عین فی دفعه مقصود بنعل

مذکور

۳ حیدر هده مائه به لایق و رفع خلاف و قطع موع

و مری شروعه و مکن لایق مکن ذکر و تخره

و هده مائه مکن به تخره لایق لایق و مکن به تخره لایق

حیدر مکن و به لایق و مکن مکن به تخره لایق لایق

## الى وسيط آخر

ون كانت لارسه في المرسى مائة رساليه lettre de voiture

ون كانت في البحر مائة رساليه شحن connaissance

في سلكه من مرسى مرسى

تسعه

ان مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى

وهو مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى

في مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى

م

فان كان مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى

البحر مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى

لامرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى

ومرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى

البحر مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى

والبحر مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى

وفي المادة ١٠٧ من قانون مرسى مرسى مرسى مرسى

في النقل في الانهار والبحيرات من امور مرسى مرسى مرسى

من تعديل قانون مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى

التجارة البرية

ان مديري السكت الحديدية داخلون في عدد الكاري وهم من  
جثة من عظم العادة لقويته وجميع شغلهم نقل الاشياء او اعدم  
اياد ذكرهم بصراحة مع ذكر الدخاس فذلك لانه لم يكن في عهد  
نشر القبول العثماني سكت حديد في البلاد

والفرق بين الكاريين والاديين ومدير السكة الحديدية هو ان هذا  
المدير يقدر سطة السكة فيقدر مقبولا لانه طبقا لنظام مصالحة التي هو  
مديرها .

واما الكاري العادي فيس من قبل بنده في مدولاه غير حكم  
العاول له .

على الكاريين وسائر شغلهم بالنقل على ما هو مذكور اعلاه ان  
يجب فطوا على الصانع وان قصرو في حفظ صمودها ويصح فيهم ما سبق  
لنا ايراده من المسؤولية مدم حفظ في الكية الخصوصية من هـ .  
الدرس وسببهم التحرر من حصول السرور وان لم يكن التحرر بسبب  
القوة انه هردوا لاجل الاضطراب فيهم معدورون

وكذلك في ما وكاب المسئوليات فمفسدت طاعة نوعها كما هو  
ملا صمان

وعلى الكاريين المذكورين اصل الصانع في مسئلة ايميه وان  
تحرروا فلا عذر صمدوا لعطش واضرر صاحب الصانع

## المقالة الثالثة والعشرون

في ما يحدث بعد اتصال البضاعة

بالمشتري

جاء في المادة ٦٥ من المكري - وصل البضاعة وسلم وقبض  
اجبرته لا يعود يسمع دعوى عليه  
يتصحح عند وصول المكري إلى المرسل إليه - يدقق في  
البضاعة فيري ما فيها من عطل او نقص - يعمل ذلك ودفع الاجرة  
لا تنق دعواه مسبوقة  
ان هذا لقاعدة هي فوق - وفيه ومخافة من جهة الاساس  
لحق الاداء في مدة الزمن القوي  
لان قاعدة الاساسية - قبل متى مدة مرور الزمان يمكن كل  
دي حق ان يطالب بحقه - وعوض البضائع وتطلبها ورث صاحبها  
حقا ان يطالب به متى شاء في خلال مدة قبل مرور زمان  
ولكن قدور المتحددة سبي على السرعة ولامدة استثنى ايكاري

### من هذه القاعدة العامة

وقال في است هذا النص ان صاحب الصاعنة او المرسل اليه  
مسئله صاعنة ودفعه لاجرة المكاري قد اقر صم ان الصاعنة وصفت  
سائلة غير مصيبة ولا ناقصة

ولا ريب ان دي ما عليه فبعد اقراره انصبي هذا المؤيد بدفع  
الاجرة ثم انى دونه نقصان او اصرار مسموعة منه قص المسامح من  
سبح الدعوى ولا بر، مؤامدة مفررد

والك هـ شرطين لعدم سماع الدعوى وهما تسلم الصاعنة ودفع  
الاجرة . وعند عدم حرج شرط من سبي دعوى مسموعة

واعلم ان راءة المكاري من الدعوى على ردة الوسيط القومسيوي  
اندي رسابا معه . هـ قه كاسم م . وهو رأي معقول وقد وني  
وقد اريت شرح كاطه م قال فيه

وكان لرس ان تصب الصاعنة ودفع لاجرة وسكبه كان سب  
اضطري . من صاعنة شهر له م مصل او عطل فله بحجة  
السب الاضطري ان يقيم الدعوى يعني ان كاطم بك يري ان تكون  
الحل الاضطري . Force majeure غير مجمع وي ابداء ٩٩  
من القاون اضري مصري . شمع الدعوى عن المكاري كون  
العيب طهر ودفع لاجرة والسم والافلو كان العيب غير ظاهر فبعد  
صهورد يوقع فيه شيخ البلد و حد محصري احكامه ويحرم مكاري



به في ٤٨ ساعة ويدعى الى الحكمه في ٣٠ يوماً عدا مسافة الطريق  
وهو موافق لقوله من حجة ظهور الغيب الخفي فانه يعطى حق اعادة  
المعيب ولو بعد التسليم ونصرف به

واما لو ان المرسل اليه كان سبب لاجرد مكاري فوصفت الصاعه  
وتسببها وبعد سببه رضى فيها ما وحب الرجوع على مكاري فله ذلك  
لان سبق دفعه الاحرة سبب لا يظن حقه بالدعوى كما لو كان دفعها بعد  
التسليم تأييد سلامة المصاعه ولسبق دفعه هو سبب لتخلفه فلا  
يظن حقه شرعياً

بعد حصول ما عرفت على الاشياء والاشياء من

وكون مكاري دفعه بعد سببه ولسبق دفعه من سببه  
محتاجاً لاجل ما وحب التسليم من سببه ولسبق دفعه من سببه  
اسبق ولسبق من لاهو

ووصف مكاري سببه وحب الرجوع اليه على مقدار الاحرة  
وهو يؤده به حسب شرطه لاسبق دفعه مكاري عن تسليمه  
المصاعه من لاهو

هذه الاحوال ولسبقه من لاهو مكاري حدوث هي  
حداوت وحب حيا في حكم

وكن من دفعه من سببه ولسبق دفعه من سببه حكم  
وبعد "لا" من عمل ولسبق حيا هو سببه ولسبق دفعه من سببه ٦٦

من قلوب البحارة فقامت

عند هذه الرسائل ترسل محكمة التجارة خبراء لهم صفته وموقف  
معيون لأشب، وحققوا عن سرعان وبعد من حفظه حال لانب في  
دام الاصرار على رفضها حكم تومب على من الامانة وبقيا الى محل  
امين ظهر كمر لا كفي حفظه ونسب مسموم اذ به احاد عاب  
من صرحه بادة ظهر ان التمسد تحفظ حتى به به سوى  
ول نحصل سكون من لا وصافها بي لا بول عند الامانة  
عن تسليم

ول حرة بل تحصل سرعته صورة سبائية ودين سبع قسم  
من مئة تعرفه حكومة يد لا حرة  
وكن لا شهر من هذه اذ لا دفع لا حرة بل على حساب  
امراي

الكمالي غير مسؤول ولا وؤده مسؤولا وكيف يدفعون  
له الاجرة وما هو عمل في تركاب من مئة مئة ومئة  
له هذا سؤال قد جاء عنه كاتم في شرحه بده ٦٦ فصل  
لا دفعه لا حرة لا ممكن من عليه رسوم اعمالي ورسوم  
فكون لا حرة موقوفه في به به دعوى على ككون دية مسمو  
وما تقرير دي يظنه هل حرة موقوف على قواعد موقوف  
عند في بده ٦٣ من حول محكمات حقوقية في محكمة ترسل



بدكوره

هذه بلاد بحث عن دعوى يدعي على بكري ولامن سب  
مضامنة وخطب ١٠٠ منه من يوم سبغ المرسل مضامنة  
وتسايها .

او من يوم تسليم المرسل اليه المضامنة عند عدم دفعه الاخرة  
لظهور العيب والنقصان في المضامنة

في سب الحكم

ليس من وطاعة قانون لحدثة سب في اسباب الحكم لانهما من  
وطبيعة اصول المحاكمات والقانون سب ولكن تصدي واصح لقانون  
في الددال ٦٩ ليس سب الحكم كان النظر الى سياق الكلام عن  
دعوى الضيع والمضامنة وعروء الرمن فيه

على ان يجب ان يعرف ان اسباب الحكم بموجب القانون المدني  
واصول المحاكمات هي لافرار والبيعة وقرينة القطع وسب  
والكسول من بين

اما سب فهي ثمة نوعين : ١ - خطبة وبيد شخصيه في مادة  
الشود والبيعة الخطية هي ما كتب بخط احد او كتبه وعقد مومنه  
منه او محتوم بخته متضمن قراره الشرعي شيء

وكثرة او لافرار . لكنه من جهة الحكم والبيدات له دة  
والرحمية . ويمكن ان يدخل في عدد هذه ثمة الددال ٦٩ من

قانون التجارة من الأوراق الخطية كبرية الشحن وغيرها ومع ذلك  
ورد هذا المدة ووضح ما يرى تحت هذا الإيضاح

١٩٥ - ٦٩

دكان اسم مقيد سند تجاري تحت حكمه شرعية ونحوه  
او سند مقيد بمقتضى أحكام قانون الأوراق وحق  
مقتضى بين السند ودين حدود ورسوم وحق حبس لأجانب  
وكان مقولا على سائر مقتضى قانون يعتبر سند  
وأن اسم كونه مقولا ومسموع سند وسموع  
وأن اسم كونه سند كونه مقولا ومسموع سند وسموع  
صداقة شهود سند سند حكمه ذلك

١ "تجارية سند حكمه شرعية ونحوه"

هذا اصح من حدود شرعية في سند على طلبة  
الحاكم الشرعية سابقا وعلى وجهه عن سند ونحوه كونه  
وهو كونه مقولا ومسموع سند وسموع سند وسموع

وما يوم ومما هو كونه العدل والقصد القانوني من  
هذه غرض كونه سند تيم

١٢ سند مقيد من طرف هو سند على سند بنون  
لأنه فيه صريح قوله سند رتبى من جهة سند ومقتضى تعديده  
٣ ورق سوط بمقتضى بين السند وحق هي ورق تعطاه

المشتغلون بمسیرد و تقومسون متعل کثیرین و انفق المصل  
 یں لفریقین بھی معمول بہ کاسدات عدۃ فی حاکم لافہ

۲۱۔ دوردھی و ثلثہ حاکم و ضلعہ میں فی لافہ برسہ  
 اتحر لی ساحر لآخر و لی میں و قتی میں و کتب عہدہ عدوہ مشول  
 اصحت عکسہ لافہ لافہ لافہ لافہ

۵۔ مکاتب عدوہ میں کتب تاجر کٹر و میں و فیہ میں لی  
 جس میں نو، میں و حاکم و میں و حاکم و حاکم لافہ لافہ  
 ہنگامہ لافہ لافہ لافہ لافہ لافہ

۶۔ حاکم و حاکم و حاکم و حاکم و حاکم و حاکم  
 علی الخدوہ کو و حاکم و حاکم و حاکم و حاکم و حاکم

۱۶۱۔ حاکم و حاکم و حاکم و حاکم و حاکم و حاکم  
 لافہ لافہ لافہ

۷۔ ویشت حاکم و حاکم و حاکم و حاکم و حاکم و حاکم

ان شہود لافہ لافہ لافہ لافہ لافہ لافہ  
 مؤدوں لافہ لافہ لافہ لافہ لافہ لافہ  
 راجل و برٹن لافہ لافہ لافہ لافہ لافہ لافہ

وہ استنباط حکمہ و حاکم و حاکم و حاکم و حاکم و حاکم  
 سمع لافہ لافہ لافہ لافہ لافہ لافہ  
 بسند انظر المادة ۸۱ و ۸۰ میں حاکم و حاکم و حاکم و حاکم و حاکم

## المقالة الرابعة والعشرون

### السندات التجارية

هي الصكوك التي يكتب بها تجار مشتملة على قرار احدهم بدين  
لآخر . او باحالة على آخر . وهي بحسب دواعي التجارة والمعاملات  
التجارية الثمانية الرسمية المواضع . والسند حرر الامر . وسند محل  
الاقامة . والشك

هذه السندات قد خدمت المدينة التجارية خدمة حتى وكان من  
ندائها تعجيل المعاملات التجارية وتسهيلا . فحدث نظر لومور  
الاستعمال موقع النقد وصحت بداتها مادة تجارية مثل جمع اصناف  
البضاعة .

ومع كون اصناف البضاعة كانت ولا تزال مادة تجارية الا ان  
استمدت التجارية قد امتدت بها من وجهه نظر تجاري ولما ترى  
ان العامي اذا اشترى بضاعة خاضعة لا يقتري تجراً ولا يتقصوه

الى محكمة التجارة . واما العامي المذكور وواضعي سداد تجارياً او  
 سحب عليه واداه او احاله وادخل او تدخل في رة معاملة كانت من  
 المعاملات القابلية لشمعه بالسدادات التجارية فذلك يحكمه في حكم  
 الحر ويطاعه حصه الى محكمة التجارة

مع ان كل من السدادات التجارية المذكورة احكام النسبة الى  
 نوعها وافصد من ثمنها ولكن هذه الاحكام مشتركة اكثره في احكام  
 الوايضة ذات حث اولاً بين النوعين احكامه مفصلاً

### السفتجة

راجع محيط المحيط و . . . من احوال الرابع صفحة ٤١٠  
 والبحر الرافعي الجزء السادس صفحة ٢٧٦

ان المدينة نساء طام تمنح لعملاها محاري وسلا وادول  
 بشرة وودها على ارض تشرعها من شرثمها ودينها . . . لها طول مقام  
 في موقع الحكم في بيت الارض  
 والامم متراحم وتعممها يحد عصها عن بعض عدات وشرائع  
 وهكذا تمتد اجارة وهكذا يحدث التعديل طيمي في القوانين  
 والعادات

وهل يعقل ان مة كما مرب وشريمه كالاسلامية امتدت سطوتها



الى اقصى المعمور ، في الياسة والمحور ، يكن لها شريعة خاصة في ما  
اطلق عليه الافراج ، الموبصه ، والمرس ، لفتحته .

هل كان العربي الطاعن الى الاندلس من اهل الحضر والعراق  
والشام يحمل في حبه وزججه جميع قوده ، انه حب عليه الاحطار ،  
ام لم تكن الاحطار في ذلك العهد ، وداحف الاحطار ، ثم يفكر  
بحيله ما يتحصن منها .

اهم كانوا ولا شئ يسمون موهم لمن يمتدونه من اهل مدينة  
ويأخذون به خطأ الى من يمتدده في نحن المقصود في سفرهم .  
ووصولهم بقصود ، بل . به . لم يكتفوا بذلك ، تدابروه واعتدوه  
في اكثر من اعتياده .

ولكن العرب هل الفتح ، تكن المقصد ، حارية عندهم المقدمة  
في عاياتهم ولاسلام ذلك الشرع ، ليس الذي لم يحل الربا ، لم يوسع  
في فصوله لفتحته محالاً . لا يكره ان تؤخذ على معاملات العملة  
واربا لانه دين يمت في ، به الكرم ، نصحية من جاد على رقيقه او  
بدل في سبل ، حيه خدمه ، يكن في نظر الاسلام مستحباً ان يأخذ  
عنها بدلاً .

ومع ذلك فهو لم يمنع الحوالة بطريق السمتة ، ولا حرمه ، بل قال  
انه يكره ، حد الاجرة على هذا العمل .  
قال في محيط المحيط : « سفتح فلا سفتح عامة . سفتح وهي ان

تطلي مثلا رجل به مال في يد تريد ان تسافر اليه فتجد منه خطا بان  
عدلا في ذلك السدان يعطيك مثل ماك الذي دفعته اليه قبل  
سورك وهو معرف شقة به رسد وبعده شيء لحكم . سبي به هذا  
القرص لاجلك امر لاحد سونج . و . وصف رحن به كتب رسد  
يشفع به قبل ان كتبه سونج اي رحن رواج السونج . ثم كثر حتى  
قبل ان الوجه الطري . سفتجه .

ومنه قول حريزي في بقية السار به . جمعوا على ان الحركة  
بركة واسير و . به . ي . بان امرة على قضاء احدة كالسنة  
وهو من كلام المولى

واب منهم ان يوردون هم هل الاسلام في العصور الاولى كمصر  
العزيزق وحرر مثلاً

وقال في كبر المفااتي وهو من معتبر انكتب الفقهاء  
وكبرهت السونج وقوله هذا ورد في كتب الخوالت  
وشرحه في البحر الرائق . هو كتاب صرح يقع في ستة مجلدات من  
اهم لكتب معتبر في الفقه

وقوله كبرهت السونج . جمع سنة قبل سنة السنين وقيل فتحها  
وام . مفتوحة فيهما فارسي مغرب وفسرها بعضهم فقال هي  
كتاب صاحب المثل وكتبه ان يدفع مالا قرضا لمن به خطر الطريق  
كداء . صاحب في التماس السنفحة ان يطلي مالا لآخر ولا آخر

مال في بلد المظلي وبوفيه يهتبه هتبه مستعبد من الطريق وهو  
السفحة بالفتح . ( انتهى عن البحر )

وقال في رد المحتار على الدر مختار وهو من كتب كتب الشريعة  
وكرهت لسمجة اسم السير ومعناه وهي مرض نسقوص  
حظر طريق فكأنه حال حظر شومع على المقرص وكان في معنى  
الحوالة وقالوا ذلك تكن سبعة مشروطة ورسمه ولا من  
السمجة انتهى .

وحاشي شرح هذه الدر في كتابه  
وصورتها يدفع إلى حره لا فرق بينه إلى صديقه وعاش  
يدفعه قرصاً لآلهة يستعبد به من حظر إلى . وبين المقرص  
انساناً يقضيه المستقرص في . . . . . قرصاً إلى يده . قول حظر  
الطريق ( وقد نقل عن كافي مشهور )

وفي ذكر ذلك في الكتاب يقره في . . . . . على أنها  
وعاش من نوع حره . وقد ورد في كلامه لأن النصيح  
وكرهت سماع الحريق . وهي حاشي على التحقيق

وقال المقدسي شرح هذا البيت لآلهة حيل صديقه عليه . وعنى من  
يكتب إليه . . . . . به تحدي يقول لآلهة حيل صديقه عليه أي على اسمه  
أي لحيل المستقرص

وهي نوع من حركات . . . . . به صاحب على اسمه

لامر صديقه وعلى من يكتب اليه . ي . محبل صديقه على من كتب  
هوله اي المحبل كرس سحب في عميه في مدة اخرى لامر صديقه او  
لامر مقرصه .

و قد في عهد العرب . و يصح من اختراع اليهود في هجرتهم من  
اسديا . او الصيادين في قنوتهم في شرق وجن لا تعرض لهم لاه  
قد تكون عندهم كذب ي . يجوز لا تكون معروفة في الادب  
قبل ذلك

ولكن الذي عرفه حسن السطحة مضمونه في الشريعة الاسلامية  
ومعمول بها وكرهه اذا كان المقصد هو الرشد بال

وقد يكون الدقيق في السحب على النفس يعني الى التعامل  
ان يسحب احد على نفسه سدا من سدا في سدا خروما في كرهنا  
الربح والاتعام عيب علينا

على انه مما لا يكره . سدا . تحريمه في كل عصره . شره  
في قوله قد رده من خلاف بين حكمه . سمنحه وحكم  
لوحظه اليوم يعني . سمنحه من . تعدد الاحكام  
بمعنى اوسع

و هو هو . لا حصار وسهل على سدا من سدا في حري  
وعر دديا . ليس سدا لاه شرق بين سدا . ولا سدا ظاهر في  
مسألة حسن معنى مضمون سدا . ولا سدا تضمن على سدا . ولا سدا





حاصلاً ضمناً لانه مشروط . بكون صاحب عند مخاطب . بكون  
لاداء هذا الدين بعد منعه عن الدفع بكون حامل سفته . سدره  
و سحب عيه . و دستو و يتم سبه . و سوي

و غير انون ديك صاحب متى يتخلف و منعه على آخر ولا  
كون . فتمه . مدد . مدد . مخاطب مسؤولاً بحمل

من هذا يتضح ان . كلا قنونا منقو و قنونا لا فرسي انما خود  
عنه قنونا تحري قد غير مدهه سفته . ب معامه تحريه شرعن  
لاحت تفتي من انقد من محل في آخر و غير . صاحب مسمو و مخاطب  
مبره . قبول في حده شغل دمنه مدد

و هكده غير مدد . حكي وهي حويه . ان يتقدم  
و وقع بفس . بعد ان . حريه . بكون . صاحب  
في دمه . مخاطب . من قنونا سفته  
و كمن نس من بكن . بكون . صاحب نه في نه . ب  
دفع عه

و . بكون صاحب مدد خوب مشرعي كرده دي  
خوب . مدد . وقع و حمل و كمن . من دكان مخاطب عند  
وصول السفته . متخلف لا . مدد . دفع سبه مورا . يتخلف على  
صدقة و لا غير

نس هو حري . يتخلف عن فكره انهن متى حامل سفته





## المقالة الخامسة والعشرون

فيما بين السدات العادية والسفينة من فروق

و

١- من سجنه معي قرض وحوه حسن من عيب حقوق  
 خلاف في رأي وهو هل من هذه سجنه و...  
 من سجنه...  
 التجارية وكثرة الدون...  
 بالفروق لانه

٢- سجنه في كل حال من حول المدن وسبب عند  
 عهي في سجنه سجنه في كل حال من حول المدن وسبب عند  
 واما السندات مدته ولا غير مدته...  
 تجاري او معقوده من احرق

٣- لا عوى الشوكة من سجنه في كل حال في  
 محكمة التجارة

۱۳۱ - مرور. من في سجنه تا هو خمس سواب وكنه في  
 اسد - عاده. من غير دسه. وفي مرور. من سجد ري ينگن  
 جفت مدعي ثابه من وفي مرور. من عادي لا جفت  
 ۵ - عده من موعده. سجنه. جفت. مدعي. حلا. و موعده. على  
 حاكمه. مدعي. و. في. مدعي. و. ينگن. حاكمه. و. موطو  
 مديون. و. ماسه. ۱۱۵۵۵۵۵۵

۵۱ - في سجنه. جفت. على. من. من. سواب. ماسه. ماسه.  
 لان. يدفعه. من. مويته. و. سجد. مويته. على. في. و. د. ماسه.  
 و. من. مويته. و. على. ماسه. د. ماسه. على. ساجد. و. لا. على  
 حيدر. و. على. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه. ۱۱۳ ماسه  
 و. ماسه. ماسه. و. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه.  
 دفعه. على. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه.  
 جفت. في. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه.  
 حال. ۲۵ ماسه

و. في. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه.  
 لاد. و. ماسه. ماسه.  
 و. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه.  
 و. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه.  
 و. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه.  
 و. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه. ماسه.

دنه عن دمه آخر دون امر يديون لا يلقى في الرجوع حتى من دى عن  
دمته لا متبرع

وما في التويصه وبك من دفع يمتن عن دمه لآخر يعود  
عليه ويسجد من دمه فمتن ووجه ك... دمه رد

٨ السدت امددة يجبر من مصها حتى ادفع وام... به وهو  
على الدفع اولاً ، هو لم يطلب اذ لمص ، في السدة

١٩ في السدة المديونة والسدت امددة يؤدي من في حال  
حصول امددة ... يكن منسوبة في حال حرره في السدة فحسب  
ان يؤدي الدين في غير حال

١٠ في ديون ... طب امدتي مدور...  
وفي السدة لا يحسب ... وهو ... ديون الاول  
وهو ... ديون ... ديون ...  
او ...

انه ما نظر في كثير من ... في ...  
بين البدين ... في السوق ردة حصة قتل  
المواضع وهو في ...

مثلاً حين يكون ... من ... الى الشام  
كثير من ... يكون ...  
ان رجلاً من يروت يدعى ... في حلب بمقدار الف

ليرة ثمن بضاعة ودين مستحق من بوح احر  
ورحلاً آخر من بيروت يدعى محمد في حبس عند احد تجارها . و  
عند داني حرجس مائة الف ليرة مستحقة

فموضاً عن ان يتحمل حرجس مشقة ارسال الدراهم مع رسول او  
في البريد الى دمه و يكون ارضيته معرضة للخطر . وعوضاً عن ان  
يتحمل محمد مشقة حبس دمه من حبس داني او مع رسول او في  
البريد ويعرض للخطر ايضا . فاتفق وبيع حرجس في بيروت الى  
محمد الف ليرة ووجد لها سبعة مائة مدينون محمد لأمه في حلب  
في هدد حله لا أحد من المريقين ي حرجس ومحمد شيئاً من  
الآخر اذ هو اوفى لدمعة عن هذه مديونه وهي مائة مائة

وكان حين يحدث ن يكون تجار بيروت محتاجين الى ارسال  
دراهم الى حلب ويكون من هم مغايير في حلب اقل . وطلب الى  
كثيرة الطالب يصحح الامر البيروني الذي يطالبونه بدمعة عن حلب  
مقتدرا على اخذ فرق يسمى كاهن مدمساي في ماساً يقطع الدوابضه  
عائنه ليرة ويأخذ عليها نفسه منفعة معينة بيرة و اكثر و قل وهذا يعرفهم  
بدمعة عن التام . بولصقة ربح

وذلك حين يكون مطاوب تجار بيروت من حلب اكثر مما  
طالب حلب من بيروت وتاجر البيروني محتاج الى حلب دمه في حلب

يرى انه يوافق ان يقصده في بيروت ووافق من قبله فيبقى مع من  
له في حلب دراهم ويقصده ثلثة مرة سبعة وسبعين برآ وهد يسمى  
(بولايصة اقصة او قصص عن اتمام او حادثة

## بعض قواعد عمومية مهمة

و . . . . .

١ - معاهدة السفحة هي من بيمانات انتحارية في الماقدس  
الاهلية التجارية ولكن لا تسحق تسلم من بلاد اخرى ومن اراضي  
دولة الى اراضي دولة اخرى . وبما ان هبة مقدس تختلف في اختلاف  
الدول وسواء قوس في المعركة في الاهلية في الدول التي حصل فيها  
مقدد ووصف الامضاء والاعتراف به يكون المعتمد من بيمنة تلك الدولة  
او من غيرهم

مثلاً وان احبب عقد في بيروت معاملة سفحه وكان اهلاً لذلك  
بحسب انه من حاري في بيروت فهو مسؤول وان كان ليس هل بحسب  
قانون دولته . وهذه الطريقة بمقوله قد ادهم بحسب الذي اجتمع في  
بروكسل لاجل البحث في السفحة وشملت فيه كل دول وفي جملة  
الدولة الثمانية ١٨٨٨

## في تنعة اصحاب الامضاء

كل من مضى السفحة مسؤول عنها ولا يبرره ما يقتضيه من انه

امضاها سهواً او خطأ

وهذه النظرية ايدها المجلس *Congrès* المذكور وفي انجاس المذكور  
صرحوا ايضا ان جميع امور مدني السفينة ممكن ححرها لاستحصل  
القيمة ايها كانت لاملالك المذكور سواء في لاده م في بلاد احدية  
وهذه القواعد كام حريه في حق السد الامر لان السد الامر  
حري على جميع لادير - بي - سفينة كما - بري في محله

### في شروط السفينة

شروط في موضوعه وعن من الشروط الاول حري و الثاني  
اختياري

وهذه الشروط وردت في ٧٠ و ٧١

فناج المواصفة هو شرط واجب وسد امره سبعة واحدية او  
سبعين او اكثر امر حثاري

واما الشروط واحدة وهي تسعة - سبعة وثلاث صدق وهو شرط  
الصاق صواعق الدماء بعد الاثر في لادير وكه واجب امره ممضي  
سد او مبرر دحر ، نقد

### الشرط الاول

.....

سبق البحث عن ان سبب سترج تسدح كان لادن مال من محن

الى آخره لاخطار ومع ذلك هذا الشرط لا يجري لم يزل محققاً  
على مقامه في قوانين بعض الدول وهمل في قوانين الاخرى . ما القانون  
العثماني فهو يحافظ جداً على هذا الشرط لان المعاملات التجارية في بلاد  
واحد لا توجب استصدار بوائص بلعى المعروف . فان جبره كما  
يذهب الى دأته ويدفعه . و قد اضطر الى احدثهم من محله الى محل  
دأته فلا خطر عليه . و قد وساطة اخرى . بل . تجار . واداء . و  
ولكن هل يجب في اختلاف المحل امتداد مسافة وابعاد

مثلاً لو كان بين مدينتين قريبتين مثل الحدث وميدا بل محسوب  
هذه مغارة مكان مجرد تبدل سماء القرى

هذه مسألة تركت لتقدير الحكام . كما يكون بين مدينتين  
من الاخطار ما يوجب استصدار البصاح وقد يكون بين موانع رسمية  
سبب الامراض كما وكان حجر المحصى . و قد يكون على ما يسمع انها  
من الخروج

على انه في كل حال لا يجوز استمراره في المدو حده ولو  
بين اطرافهم

وشرط اختلاف المكان هو خاص بنحو الاصدار ومحل الاداء  
واسمح للمحل لقبول علاقه .

انويصة المسجوعة عليك من يروت لندعم في طرائس عكس ان  
تبرر اليك في يروت . و انت قد باؤك لندعم لاني طرائس

ولا يشترط ان يكون المالك و من طلب من تجار ولا ان يكونا  
 مقيمين حيث صدر المولى و حدث استدفع بصورة دائمة  
 فيمكن ان يسحب المولى من رجل مسافر من مدينة الى رجل  
 مسافر في مدينة اخرى .  
 هذه هي طريقة الشرع الاسلامي في المستحقة و طريقة القرون  
 الفرنسية و تقرون للمولى المأجور  
 ولكن مع الدول اوتت هذه الشرط و قدت ان تصار للمولى  
 دور مختلف مكان و قد مرنا ذكر ذلك في فصل مهينة  
 المولى في ارجع

## الشرط الثاني

و هو ان يكون المولى

- ١ و ذلك معرفة انه الذي صدرت فيه و معرفة يوم الاستحقاق  
 فيها و كان مصرحاً بدفع ماله و من تزجر كما لو هل عب شهر  
 من تاريخه دفعوا له او لاهله
- ٢ ليعبر هل كان له احد صلاحية و بينة من جهة لاهلية او  
 لافلاس في تاريخ سحب المولى و هو طهره كان معاصراً في ذلك التاريخ  
 او كان لا يزال فاصراً و حكمه غير حكمه في يوم كان كذلك
- (٣) للمالك ان يؤرخ للمولى في تقويمه سواء الهجري او  
 العربي او الشريفي بشرط بيان التقويم



ومن الأدلة الحجة ان يكتب حسب الترتيب مع الحمل الذي صدرت  
عنه الوايصة فيه وضوح حين  
والنقص في رأي في عدم ذكر الترتيب في الساحب فوض  
المسحوب لامره ان يصح - ربح لذي يراه ولا يؤثر في الوايصة بشيء  
وددلة النظرية قد ت - القوم عرفت في روكمل

### الشرط الثالث

... ..

وذلك بعدم الحمل مقداره - سوف ينقص . وعدم المسحوب عليه  
مقدار ما يارمه اذ لا وجهين ان يكتب القيمة - الحرف والرقم فقول  
١٠٠ مائة واعتراف للحروف وليس لرقم في حقه لاختلاف  
وعند اختلاف حروف كما ذكر في رأس السند مائة وفي منه  
مكونه - مراد الاول . ويجب ان يكون بدل الوايصة نقد وليس اشياء  
فلا سحب الوايصة - انه قد طر حظه موصوفه - لان الوايصة شرعت  
بقدر النقد

### الشرط الرابع

... ..

هذا امر يدهي لان الحمل يحتاج الى معرفته اشخص الذي سبق  
منه ومهدة مسدة مذكره يجوز ان يكون شخص او احد ساكن  
ومسحوباً عليه مثلاً - و - الحواج ليس سيوفى الناحر المعروف في

معرفة بينهما كان في ورده سحب على محله في يروت بوليصة مدع معروف  
فمما حار قو وهذا نظرية فيها سهل عظمته حر المبر وهي قد  
قد شرع الاسلامي كما ذكره في باب السحب وقدم القاون وانعادل  
الحاري في العلم . لان لقصد هو تأمين من الدراهم وتسهيل الاحطار  
على النحر

وقد صدقت اقومر المذكورة على ذلك .

### الشرط الخامس

من موعده تذيئة القيمة اي . ربح الاستحقاق وهو المبر عنه  
بالاجل مد بحسب ايراده مصر حتم مع انه بعد بمرف الحامل متى يمكنه  
ان يقبل ويحطب متى يجب عليه ادفع ويمكن كل واحد منهما  
ان يقوم واحداه لقوبه

وهي الشرارة الاسلامية لا يجوز تحيل الدين الى وقت محمول  
ويجوز تحيله الى وقت من موعده او قو كعبد المظفر ونصح البصري .  
ولا يجوز في سقوط الامطار او هياج البحر مثلا او وصول فلان او  
سفره وهذا الاساس معتبر في موعده اوبصنة

### الشرط السادس

من موعده تذيئة القيمة اي . ربح الاستحقاق وهو المبر عنه

من موعده تذيئة القيمة اي . ربح الاستحقاق وهو المبر عنه  
من موعده تذيئة القيمة اي . ربح الاستحقاق وهو المبر عنه

نقص و دفع ہر طرح لاجلہ فی محل ولا یک ذلت عن عدم  
لذکر لخص صریحہ

وکن ذکر سے محض مع ذکر تحریر و متنہ فی حدیث کہ فی  
عن ذلک محل دفع و عذر محل مستحب غلبہ ہو محض دفع  
و لا یوجد فی محض مدنی میں یہ عرب غلبہ عربیہ - عربی  
محل دفع

س - ع

در حدیث عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ

یہاں کار بدل سے وضع و متنہ و محض علی حساب  
وہاں عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ  
قطر رب سیدہ عربیہ

وحتث نکوت عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ  
یہاں عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ  
عربیہ عربیہ

در حدیث عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ  
وحدیث عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ  
لاحہ لا عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ  
در حدیث عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ  
صحیحہ وکن لا وحدہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ عربیہ



الساحب مسؤولاً عن السد ويكون السد معتزلاً عن ندي صرح  
 بان السدات يجب ان تكون ممصاة او مخنوءة لصحة انطاسه بالسد  
 حيث قل من كتب او استكتب سد وعطاه ممتنى او مخنوءاً منه  
 ازمنة قيمته

وفي بعض الممالك يازمون من لا يعرف القراءة ان يصدق السد في  
 موقع رسمي ولا يقدرون ان يحسن من قبل الختم وهو مصوص عنه  
 في الشريعة وفي المحلة واصول الحكام

### اشراط العاشر

السد الذي لا يصدق

ارقة وون الدفعة المأمون به حتى لان في بلاد يوجب ان يصدق  
 على كل سند طابع تتناسب قيمته مع قيمة السد وينبغي الساحب عليها  
 ود كان السد محرر في البلاد غير المنفعة ق وون الدفعة بعد اول  
 معاملة تحري عليه في بلاد يصدق عليه طاعاً

ولما كان هذا الامر واحداً كان الامتناع عن احرازه محملاً توجب  
 التحري في القديه طاعاً لاحكام ق وون الدفعة لئلا يصدق هذا الشرط عاشر  
 سعال رشيد باشا

ولكن ايكن معلوماً ان الصد وطاع ليس شرطاً سالباً متعلقاً به من  
 بعد اصدار المويضة ولا يؤثر في حقيقه المويضة بل حين ما هذات انه  
 يوجب محرداً قديه ويجمع على كرم قبول السد قبل ان تقرر احذر رسم

الدمعة مع اخره العدي

وهي كانت الموصلة من السجادة وصفها بدمعة وحس فقط  
على السجادة التي تحتها ولولا كفة وضع لاصف على ادراج قواعد  
وبراجع في قوله

## المقالة السادسة والعشرون

### الشروط الاختيارية

(١) يمكن ان يدرج في الويضة شرط الدفع طبقاً للاعلام او لاشعاره اسبق إعلان او لامره كن يكتب طبقاً لاشعاره لسابق اذعوا إعلان او لامره بهذا الشرط لاجير يبعد . اسحب سبق وحده المحط به سيسحب عليه دفع كد ورجه حفظاً لانتيرة التذري ان يقلل الويضة ووضح انه كيبه تسببه قيمة

(٢) يمكن ان يقبل في الويضة بلا اعلام آخر او بدون انتظار معوضه من عادة تتدرج في كرو في الويضة هذه الكلمات التي تعني انه وان كانت جرت اعادة ن تحصل يستفوضه على كيبه سديد القيمة فالان دعو ولا تنظرو شعراً واعلاء جبر

٣ . يكر في الويضة بلا مصاريف اعادة

مصاريف الاعادة هي . يتكده لحسن من مصاريف البروتو و  
والاصرار ادب عدم دفع محط الويضة لانه في حده عدم دفع  
يجب على الحامل معجب روتو وتدريب اعطى وانعقد على اية طاب  
والساحب

### الشروط لاجبيرة

واقصد من كتابة هذا مداره ان الساحب يهدى عا عليه من الواحد  
١٠٠ بويه التي لا يمكن الرجوع عليه بها لاجله سحب العروستو فكنه  
يقول للعامل لا تعمل وتستو و ما من من حقوق

ومع ذلك والحمل باختيار من شاء عمل وتستو وان شاء لم يعمل  
لان هذا التمهيد لا سقط شدة من حقوق العامل

وهذا المد كما حرر ان يكتنه صاحب الويصة يمكن ايضا من  
احاها ان يكتنه وهذا الشرط لا يسري الا على من يكتنها فلا تسري  
على من ياتي بعدهم من الجيدين

١١ ان يمكن ان يمر في الويصة بلا كفالة او بلا مسؤولية (وهو  
م يسمى به التجار في كل (افورقه)

يعني ان الجبل او الساحب سحب الويصة و يجلب الامر اخر  
ويغير حله في نسب كمالا ولا مسؤولية لان قيمته

ولكن لا يمكن حمله يدكر هذا الشرط ان يمكن له في  
دنه لمحط ما سدد قيمته ولا يمكن ان حق الرجوع عليه وهذا التعبير  
لا يسري الا على من كتبه

٥ يجوز ان يكون الويصة سحب متعددة مائة ٧٠

وذا صغت السحبه الاولى تشمل ثمانية مائة الى ١٠٧ على ان  
حشية ان يبيع حد كل اسحبه عن الويصة بمقداره ووجهة مستغه مد



وحب أولاً . يذكر في نسخة عددها فيقول نسخة اولى نسخة ثانية

نسخة ثالثة نسخة رابعة ٧٠

وذا . يذكر ذلك وسمي كل نسخة كتاباً بوليصة . فالساحب  
الكتاب يضمن كل عطل وضرر ومصاريف

ثانيةً عندما يقل السجود عليه لوليصة ويدفع قيمتها يصرح ان  
النسخة التي قد سقطت . . . . .

ثالثاً يجب ان يطابق نسخ كل واحد من الاخرى . . . . .  
صورة عن الاخرى

ومن جهة هذا البحث نشرح ان عدم ذكر الشروط الاختيارية  
لا يؤثر في صحة الوثيقة ولا يغير شيئاً من احكامها  
واه . . . . .  
ويجب صحتها ومهيتها

فعدم ذكر اسم الساحب كالا يكتفى بوليصة  
وعدم ذكر الخدم من بوليصة الى سند الامر وعدم بيان  
رجح الاستحقاق يجعل بوليصة سنداً غير  
الدهول والاعمال وتصحيح

٥٧ . . .

الشروط المذكورة . اما ان تدرج في الوثيقة كلمة تشريوط سببية  
ولا تدرج مصم فكون معناه



الدهول والاهل

في نـ ح الاستحقاق محمـ سدـ عدـ  
 على ان مشبهـ ولـ عده ذكر الاستحقاق  
 انما يعني الدفع عند الارـ وبني هذا الرئي  
 تثنى محمـ كثرهـ ومـ محكمـ ثنية ١٠٠  
 كانت مخرعاً سدـ عدـ

عده ذكر محمـ دفع لا يسحـ حين في  
 حكامـ مـ بـ لـ لـ محمـ ١٠٠  
 يستمر محل دفع

كـ حـ حصول بـ محمـ كـ و لم  
 يقـ و بـ محمـ كـ و كـ و كـ  
 واحد الامة الواضـ لاـ عـ محمـ  
 لا سقطـ مـ و لا حـ حكامـ وبني هذا  
 عـ محمـ و لـ لـ محمـ لاـ يـ  
 من مواضـ هـ و حـ و مـ مطـ  
 الحـ

مدم ذكر محمـ ١٠٠  
 ١٠٠ فقط في الواضـ محمـ  
 ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠  
 الواضـ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠

الدهول والاهل انه الخ مل ينترمه ، هو حمل كما نوقل  
 واقربه وصت من حمد افندي حسن ويمكن  
 ان تستدل من ذلك ان من دفع قيمة الوليصة  
 للاحب وهو المدعو حمد افندي الحسن هو  
 هو المسحوب لامر دلائل بدفعه القيمة وبعدم  
 تعيين شخص حر سواد واذا كان اعمال الكلام  
 ولي من اهمه وحب ن تستدل ان المسحوب  
 ه احمد فندي المذكور

وانذاك حق لاحد افندي ان يدمي انه  
 هو مسحوب لامر وقت يستدعي ووثا  
 عند الامكار

عدم وضع مصد الساحب او حمله هذا يسمط  
 الوليصة من كل حكم ومحام ورقة عدلة لان روح المد وقوته  
 تستدل ان من مصد الساحب او حمله وفي مص الدول يقاوم  
 بالاشارة المخصوصة عونه آعن الحكم ولكاهم شرطون الذين من  
 موقع رسمي

واما عندنا فالاعتبار للتصديق وليس الاشارة  
 الدهول والاهمال عدم العلم وروية لاس حكم الوليصة  
 وانما يوجب القرامة كما سبق ذكره

### وأما التصنيع

إن التصنيع يبطل حكم الوصية وينقلها إلى درجة السند العادي  
وقد ورد في المادة ٧٢ من قانون التجارة  
ذكر المحل المسحوق الوصية ومحل دفعها واسم الموصى المسحوق  
عليه وصنفته في الوصية بصورة غير حقيقية ، تمتد إلا أن تحتل عدد  
الوصية اعتماد الوالدين على عدد كائنها عدد  
دأى يكون تصحيح في اسم عن المسحوق منه واسم محل دفعه ،  
واسم الموصى وصنفته

### تصنيع المحل

مثلاً أو وجوده مانع من وجوده أو يد وسوق منه واحد  
مكتوب الوصية نعمداً اسم الموصى وهو ينوي الأحرار كاستوحيد  
المكان مع أن الشرط لاختلاف في المكان  
في سند أول واحد سوق يدعى قره مان وفي ولاية قونية مدينة  
تدعى قره مان وهو أن تحرراً في سند أول يدعى يدع الوصية على  
تحرر آخر في سند أول في سوق قره مان فذلك مسموع لوحدة المكان  
وعمد كمدية قره مان وقال في الوصية إلى التحرر فلا يقيم في  
قره مان مع أن الآخر المذكور موجود في سوق قره مان في استبول  
فهذا هو تصنيع المحل وهذا مفسط للاحكام الوصية إلى درجه  
سند عادي

### تصنيع الاسم

كما لو وضع الاسم عوضاً عن اسمه اسم رجل آخر أو وضع بدل اسم المحاطب أو بدلاً من صفة الحقيقة صفة أخرى أو قبل آخر فهذا يسقط الوصيعة في سداد عادي

### صوره تحرير الوصيعة

جاء في إيدال ١٦١٠ من محله كمنه • مرسوم طاعة للعدالة •  
والسيد مرسوم طاعة • ويعتبر من • عدداً يتضمن شروط السيد  
الأخرى كمنه الدين والاعتراف أنه في دقة مديون وامضاء مديون  
واسم الدين واستحقاق الدين إلى حرمة هالك  
ولأن قول في الوصيعة مرسومة يعني المكتوبة حسب القواعد  
يشترط أن تضمن الشروط القانونية

أما ماهية بيانات كتاب الوصيعة وكونها يقدم وبها شرط على شرط  
أو أن أدرجت منها الشروط في الترتيب وأرد في مادة ٧٠ من قانون  
التجارة فهذا لا يؤثر في أحكامها

لأن المعركة لم تكن في لا الالتفات والدين  
وفي كل لسان يكتبون حسب عادتهم وصول لغتهم  
وهالك صورة وبيعه كما اعتاد نحره أن يكتبوها

لحضرة السيد فلان من تجار بيروت المحترم

عقل حسنة ليرد عثمانية لا غير

غيب مرود شهر من تاريخ هذه التولية اذفعوا الى خالد او لامره

مناخ حسنة ليرد عثمانية وقد وصلت الياسمه قد دون انتظار اشعار اخر

عن بيروت في ١٥ شاط سنة ١٩٢٥ الامضاء

محجب

فهذا السند يتضمن جميع الشروط القنويه









خوب معمو كن دشت من و . من سحر و اسمه رقص تصديق  
 در هم باسحب . و و و صدق لادن قبل يتقون مسؤول لدى  
 حاملي البوليصة ؟

اذا كانوا هم قد عقدوا بوضع سائرهم حقوق او كبل و اسمهم  
 واحدة و يكون حقوق عقد واحد و كنه و جمع على هوكل عا  
 يدفعون . و كا و عقدوه اسم هوكل من لا اري محلا لمؤويته  
 لاسبه . يكون و سوى رسل . و ترسل بس مؤول .

فمثل الاعا هذ مؤ . كان على شرحه به حصص لادن . مقدار  
 البوليصة و . بصر شرحه هو معبر منه . في عند محاطب لامر الحامل  
 و حكمه . محاطب حكمه . فمثل الذي يوضع لمحب يده لاموال  
 محاطب آخر غير و صعب

و الخامس و حده ستم من هذ مال في و . و من اسحب فمعدتديد  
 فيه موضع دقي شي . فهو الاحري

ولا يجوز . محاطب موجود منه من قيمة بوليصة . فتح  
 عن قول . و د . منع تده الدوى فيه و يجوز اسمه

و د . من محاطب و كان مقدس . بوليصة من لاشي . اشقولة  
 كالمصانع و كان و راف قدية و س . و ية و ي شي . مما يجوز و و  
 محاطبه ستردد عيب من طابق الافلاس . و حامل البوليصة يقوم  
 مقام صاحب و هتس هذ لاسبه . يسوي بمثل البوليصة ولا يجوز

للساحب التصرف فيها قبل ان يسوعه

واذا كان مقابل قيمة الموبصة في دمه مخاطب صاحب

فالساحب لا يمكنه قصه قبل استحصال قيمة الموبصة منه

واذا سحب انسان على اخر بوس متواليه وكان ماله في دمه المخط

لا يمكنه الا لاداء بعضها منه يتعين على المخطب - يدفع للاقدم فادقم

لا به بالسحب تتعين حقوق احد في عين قيمة التي عند المخطب

والتي سماها مقل الا يده حيث يفتد صاحب قد حصه بمقابل قيمة

الموبصة من وقت تحريره فلا يسوع انه الاحلال لموقعه اسحب

بوالص حري

سؤال . و أصدر الساحب عدد والحق وانحطط لاعلم له الا

تقدم اليه منها . تحسب لارحجية . قبض لاقدم ترضى ام ان سبق

تقدم الى المسحوب عليه و حذمه مصاء السؤال

وقد يقع ان المسحوب لاداء الثاني يسبق ويقبض القيمة فما العمل

في هذا الحال ؟

اورحجت الى قانون امدني والشرع في باب المهور . ووجهه

المخطب مأمور بداء دين لآمر من - لآمر الذي عده محل اقصية ان المهور

المذكور لا يمكنه اداء الدين عن الامر لا بالاستحقاق لان الامر مديون

والاحل صرب لمفعلة امدنيون وامور مقيد شخص لآمر

ومتى حل لأجل و أدى المأمور الدين الى من امره الأمر بالاداء  
له فيكون قد عمن واحد عليه حسن حدوده بغيره له فلا مسؤولية  
عليه ان ظهر اخر بحسن سد مستحق وكه اخر بارز لان المخاطب  
المأمور لا لعل هو هنذا في عالم الغيب

والخلاصة ان المخاطب مأمور بالاداء متى وصه الامر بعده حسن  
شروطه ومن حسن لأجل وب ورده في آن واحد وامر عديده ينفذ  
منها السابق صدور

في قول التويصة

ان قول التويصة هو عرفة عن رضى المسحوب عليه باداء قيمتها  
وهذا يكون مثلاً الاداء والقيمة ومعنى هذه الكلمات مقبولة او  
مستند الاداء وى كسنة او عار فبعد معنى الرضا ويسمى هذا  
هذا التعبير « صيغة القبول »

- وان كانت التويصة مدة معينة من الاطلاع فيجب ان يصرح  
عند القول تاريخه والاوجب ان يصرح بحلول ميعادها الذي يتبدى  
من قوله

- واذا كان محل ديم نمين هو غير محل اقامة القابل وجب  
على القابل ان يبين محل اقامته من يدفع الكي يجري ما يسمى به عند  
عدم الدفع

- ولا يجوز ان يكون قبول التويصة مدة بشرط ما كان

يقول اني قبلتها بشرط ان يصح القسم من قبل الساحب قبل الموعد  
او ان يقول بشرط بيع صانع الساحب الموحودة عهدي  
وعاين للوجه طيب اذا لم يكن مديوناً للساحب اختيار بقول البوليصه  
ورفضها فكذلك اذا كان مديوناً لبعض قيمتها يجوز له قبول مقدار ما  
لذمته له رفض الباقي بشرط ان يصح التقدير ان يسهل كأن يقول مقبول  
مها مقدار كذا

وعلى المحدث ان يقول الوصفة و - فصل في مهنة اربع  
وعشرين سنة من ربح حاله  
ووتسميها من حاملها لكي يتضمن في هذا قبول ويرفض ومصب  
منه الاربع وعشرين ساعداً له صريح رايه فتعذر حقه مقبولة ويضمن  
قيمتها وصيرها وحسرها

راجع المواد ٦٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ من قانون التجارة  
ومنى في القول على الصور المذكورة ينتج منه التلخيص القويمة  
لا تبينة

اولاً صحيح المحدث ان قبل مديوناً من قيمته الواسعة مقدار ما  
فيه معها

ولا ينتج بعد القول الى مصادات القابل من جهة حسابه مع  
الساحب

(١) لو افلس الساحب بعد القبول فلا يؤثر في حقوق بني للحامل

على المخاطب واشترط ان يكون لافلاس حصص مد تريح الرجوع وان  
لا يكون له طيب عنه لافلاس قبل القول

(٣) يحقق المحج طيب في كل حال يحس من غمده من مول  
الساحب ما يعادل قيمة التوبة لانه قد سبق له ان يده  
من اموال الساحب

(٤) ليس ند في الساحب وطبق فلاحه التعرض لاموال ساحب  
الموجوده عند المحج طيب لانه قد سبق له قيمة التوبة

(٥) ولا يجوز للخاص ان يمي اموال ويرجع عنه وان رجع ومثله  
يعتبر مبررة دمه المحج طيب ولا يجوز له الرجوع على من قبضه من مسؤولين  
اي المحلين والساحب لانه اطلق حقه في نفسه

وهذا مفهوم من قوله لا يحقق له الرجوع على المذكورين  
الا بعد مطالبة المخاطب بعمل البراءة وهو رحلتا المطانة والبراءة  
لا يخدم مع اعداء القول والرجوع عنه فينتج من ذلك حكم عدم  
امكان الرجوع على المحلين والساحب في حالي اطلاق اموال والرجوع  
عن المطانة

٦ ان قول الواجبه بعد عملاً بحراً وسوق مخاطب في  
محكمة التجارة ويكون القول طلاقاً كان من المحج طيب يسقط  
للتجارة قواه اي بطلان قوته ومرد التجاره وسقط هل الاموال  
اعتداله قبولاً للحالة بعدية سطر الى محكمه دون بدني

وإذ قد صرح في الموليصة بشرط عدم إرهابها فهذا الشرط لا يعتبر  
حق الحامل وإذا قل أنه الحامل فلا يمكنه من الرجوع على المحلين وهذا  
الرأي القوي صرح به في لائحة مجتمع بروكسل

---

## المقالة الثامنة والعشرون

### في قبول البوليصة بالتوسط

حين يرفض محط بوليصة هو - يجب - على من يرسله عدم  
قبولها عند تدخل من خارج بوليصة في موطنها كحقيقة على شرف  
الساحب و عند محط

على - يجوز - ان يكون هذا بوليصة هو نفس محط في -  
من - ان قبل قبول حجة - في مدين - في حجة - في مدين - في حجة - في مدين -  
على حد كمال و من بوليصة - في مدين - في حجة - في مدين - في حجة - في مدين -  
تلك - في حجة - في مدين - في حجة - في مدين - في حجة - في مدين -  
حجج على محط من وسط لاجل و من قبله من صاحب لا مقصود  
حتى على صاحب منه

في - في مدين - في حجة - في مدين - في حجة - في مدين -  
من - في مدين - في حجة - في مدين - في حجة - في مدين -

وكما - في مدين - في حجة - في مدين - في حجة - في مدين -  
في - في مدين - في حجة - في مدين - في حجة - في مدين -





وَدَيْتَ يَكُونُ مَعْنَى عِنْدَ مَنْ سَقَطَ يَسْمُو يَتِيْمًا خَيْرُهُ . لَانَّهُ  
مَا دَامَ لَمْ يَحُلْ الْاَجَلَ فَاِلَّا حَالَهُ بِالْجَبْرِ حَاتِرُهُ

مثلا لو كان مويجه مؤخره في ثلاثة شهر من الاصلاخ فرفض  
البحر و عليه موطن و توسط حد من خارج حد ابد صحاح  
الامسوات اعد صحاح و لمستوعدم القول و متوسط ثلث حتى لاحده  
فلكي نكو كسبه توسط معلومه و جب ان تكتب على ورقه مويجه  
و هذه بعده لا مقي . . . حد ابد اعد ارفض و ب توسط  
حد ابد بحرين .

و لا بد من ان يكون صاحب الحساب من غير ان يعتبر الرجوع على الرخص  
و هو في الحقيقة يفتحه حساب صاحب ، و لا يحق له الرجوع بقيمة ما  
دفع الا على صاحب وحده .

۱- توسط محور از هر نقطه ملاقاتی شخص بادی  
توسط لایحه یک روز و نیم وقت را یکی لایحه اختصاص یافته  
عربی حقوقه صادر - ۸۵

كله لا يزال واردة في بده ٨٥ وهي اما قيد المجلة ولكن  
نس من وقت محدود مع هـ . بنت رت قدبرها الى اقتناء المحكمة  
وقد تدكر في هذه نقطة في حتم روكس فقرر ر . ك . ب . بده  
يومين يجب على متوسط . بسم في حازي مصححة بريد كتاب الاحبار





من د ث .

ولكن علمه الحقون قالوا ان متوسط من المديون الاصلي . بل هو  
كفيل الشخص الذي توسط لاحده . وما مسؤولية الكفيل فهي لا  
تتجاوز شرعاً مسؤوليه لاصيل . ولا تمتد زمن بعد ردها . فلا سبب  
في تسقط مسؤولية الاصيل تسقط مسؤوليه الكفيل وتنتهي مايتها  
يومي كما ان حامل محبر على مراجعه لاصيل في خلال المدة المعبية فهو  
محبر على مراجعة متوسط الكفيل في خلال تلك امددة .

## في الكفيل من الخارج للدفع

١٠

مباحث في المادة ٩٨١ من قانون التجارة : انه يحق للمحال له ان  
يطلب كفيلاً حقيقياً من الخارج . وهو ايعبر عنه الاول وحدث عندما  
يكون محل عليه غير معتمد الشخص مكلف اداء القيمة  
وجاء في المادة ٩٩١ من القانون كذا الاول ان نكتب على  
صك لتوايصة وان ان يعطى بها سند على حدة وحدث يدخل الاول  
في الكفالة المتسلسلة

والاول هو كفاؤه شريف احد اصحاب الامتيازات عند عدم  
الدفع . وان لم يصرح الاول اسم كفاؤه يعتبر كفيلاً بمسحب ادا كات  
اخر بعه مقبولة

ولاسم مخاطب اد كات غير مقبولة

وإذا لم يصرح باسم الكمال الأول ووجدنا مصدراً إلى السند غير  
المصدر، أصبحت الدلالة بقدر صاحب المصدر هو الكمال الأول  
وذكر صاحب الكمال الأول في معكموه بقدر كماله عند الخط.  
وإذا صرح كمال الأول بأنه كمال غير مقيمة صاحب كفايته  
لنثبت القيمة فقط. لأن كماله كماله مفيد فهو حرال يكون شخص  
الذي يريد، وقسمه في يريد.

## المقالة التاسعة والعشرون

### الكفاية المتسلسلة

الكفاية شرعية وطمه هي صم دمه الى دمه في المطالبه يعني صم - يد  
الى تعهد في المطالبه من كمن وحد على ه يودي دينه امية يكون قد  
تعهد مثله بهذا الدين

والكفاية تصح مصانبة ومقيدة وطمعه كما وكس ه دين دون  
شرط وامية كما او اشترط شرطاً صحيحاً مقبولاً

ومثال على الاولى كان يقول ه كفت ثلث عشرين  
ديار في دمة دلا

ومثال على الثاني قوله د ه ثلث عشرين ديار في  
الاستحقاق ه كمين

والفرق بينهما انه في الاول مسؤول عن الدين على الاطلاق وفي  
الثاني مقيدة لكفاية بعدم دفع لاصيب الدين وبحول لاجل

والكفاية المتسلسلة هي ان يكون كثر من وحد كاديين بعضهم  
بعضاً امام مكحول له آخر

كما وكان واحد مديوناً و آخر كديلاً ، و حر كديلاً للكفيل على ان يقوم بكفالتة

وهذه كفالة منسوبة لكونه يرضى عن مقيده و مطلقة والكفالة لئويضة هي كفالة منسوبة وتكون مطلقة ومقبدة

كما سيجي

على ان الكفالة الشرعية المدة يقضي صحتها الايجاب واقبول : اي ان يقول واحد كفالتة قبل الاخر الكفالة ومضى الوايضة فلكفالة حاصلة من صيغة الممله فلا تحتاج الى ايحى وقبول لفظي و صريح فيها الايجاب وقبول الصمي

فمجرد اصدار الوايضة من قبل واحد الامر اخر هو كفالة منه بانه اذا لم يؤده المطلب يكون هو صمد على حسب اشروط العودية وهذا ايحى منه ومن الممل قبول الكفالة فيها صمد

ومجرد احدى مسخوب الامر الوايضة الامر اخر بالخبر والقوية يبعد كفالة منه بدينه محلله ومن تنس الوايضة اليه قوه وهذا الكفالة بديهية

لان من قص قيمة الوايضة من امر هو صمد له ان المطلب سيدفع القيمة ومن يتم هذا التعهد يكون كديلاً وصمداً القيمة وقد ورد في المادة ٩٧ من قانون التجارة ان كل من اعصى الوايضة وقتها وكن من احدى محسوسين مذكورين فيها يفسد سطر الى حامليها



ان انحطبت لا يجبر على اداء الدين ما لم يقل البوليصه ومتى قبلها  
اصبح مديوناً بقيمتها وكفيلاتها

لذلك وردت مع كماله في المذلة ٩٧ مذكورة مع شرط القول  
وبحكم هذه المذلية وثبت الكسرة ويكون هو يكلف الاول  
للاداء متى قبل وامتنع عن الدفع وضرر الحامل ٤٠٠ او ساعة راجع  
الحامل المحكمة واجبر على الاداء من ذلك المذلة ١٢٩ تجارية  
والكسرة المتسلسلة شمل جميع من مضى ورجعه يدخل بذلك  
الاول والمتوسط والقول فكيف من مضى عموماً وشمل جميع اصحاب  
لامساوات .

وحكم هذه الكسرة متسلسلة ليس ضمان فيه بل لويضه فقط  
والكن جميع اصداره وروى الريفسو والضرر والخسار  
في الكفالة المتسلسلة المذلة

ان من كان البوليصه كسرة مطلقه في بلائها ولا شرط ارمه جميع  
قيمتها وفوائده ومصاريفه والضرر والخسار الذي نتج عنها  
ويكون كماله من هذا النوع متضاميين ومتكافئين اي ان كل  
واحد منهم كفيلاً لدمه الاخر ومن عه ما هو في ضمانه  
اقتطاب جميع الدين ويكون حكم على حدهم جدياً على الاخرين  
مثلاً لو كان لدي ثلاثة كماله كسرة متسلسلة مطلقه فمداً يطالب  
بكل منهم والحكم يدي يصدر على واحد بعد في حق الاخرين

والكفالة التي في شركة الكوكتيف هي من هذا النوع

في الكفالة المسجلة المقدمة

انه وان كان كفلاء في هذه الكفالة مسؤولين بجميع ايدل ولكن  
نظراً الى شروطهم والقيود التي قيدوا كفالة بها فمطالبة ائدهم لا تعتبر  
مطالبة الآخرين بل بحسب مطالبه كل واحد على حدة حسب امكان اختلاف  
الشروط التي توجب اختلاف الدعوى لان من جاز الادعاء عليه بسبب  
قد لا يكون متساوية معروفة في السبب عليه بالنظر الى الشروط المختلفة  
مهم كفلاء للدين ولكن وجود الكفالة مختلفة وثنائي فربما الدعوى  
ووجودها تختلف ايضاً وان كان الحاصل هو ان الدين بالكفالة  
فالكفالة المتداولة في البوليصة هي من هذا النوع اي من نوع  
الكفالة المقيدة

ولكن القيود نوعان نوع اختياري ونوع اجباري  
فالاختياري كالكفالات الآتية من الخارج مثل الاول وقبول  
التوسط . وكفالات الاجبارية هي كفالة الاشخاص الاصيين في  
البوليصة وهم الساحب والمسحوب لأمرد والمجبل واعمال  
فكل هؤلاء المذكورين كفلاء ولكن كفالتهم مقيدة بشروطها  
انه لا يجوز مراجعتهم ومطالبتهم الا بعد مطالبة المسحوب وسحب  
البروتستو عليه .

ومما لا يعود عليهم تدفع كل واحد نسخة عن البروتستو

وان تقام الدعوي على كل واحد على حدة

ولا تحسب مظانة حديم مظانة للاحر

اما السحب فلاه سحب الوليصة ومض سداه هو مسؤول امام

الحمل واهم اقل اداه يكنه في ذمته مقابل قيمتها

ومسؤوليته هذه عند راءه المديون الاول وباعتبار انه وكيل

امام المحال له

واحين يكون مسؤولاً من جهة مديون للذي احواله مقابل ما

قبضه منه ومن جهة انه وكيل امامه بقيمة وكل واحد من نجيب يكون

كفيلاً ان جاء بمده

واما صاحب قابل الوليصة هو عند قبول كمين متروم الدفع لان

قبوله جملة ملزماً الاداء سواء كان له سحب سحب قيمة الوليصة

ام ليس عنده فالانتم تنهه امول كما ذكره ويس بيعة كوه مديونا

للساحب كذلك الكفلا من خرج وبؤلا تعبر ذلك له الاحتبارية

اصحوا مسؤولين امام الحمل بقيمة سند

في سند حمل كاه

١١ كمي يكون محضب كفيلاً ومسؤولاً تقضي ان يكون

قد قل الوليصة ولا فلا يستر كفيلاً ٢

٢١ كمي يكون لساحب ونجبان مسؤولين يجب ان يكون

الحاصل اء وحده اء وية وهي ان يراجع محضب وعند الرقص

يسحب عنه برئتو ، او دافل وى بدفع سحب عيه برئتو عدم  
الدفع . وى الحايين يحب ان سحب لبرئتو في اهل الميعة هوان  
تقام الدعوى يمتد في حلال مدة انة وية

واد له يعمل الحامل كدست سقطت كفالة المحيلين ولم يبق له حق  
الرجوع عليهم

واما الساحب وبقى مسؤول لاى حله اثباته انه كان له عند  
استحوا عيه بيه لبرئته في تاريخ الاستحقاق

١٣ كل واحد من المحيلين مسؤول عن قيمة الحوالة امام الشخص  
الذي ادخل اليه وهو متى متى مدد في تسلسل الحوالات والكفالات ولا  
يكون المحيل مسؤولاً امام من هم قبله من محيلين  
بناء عليه

يكون الساحب مسؤولاً امام جميع أصحاب الحوالات وامام الحامل  
ولا يكون حدهؤلاء المذكورين مسؤولاً امام من هو قبله من  
محيلين او امام الساحب

من دفع قيمة بويضة رجع على من هو قبله عادى دفع وليس على  
من مدد

ولكن - نعم - كما ذكرنا في الكبرية بقيدة ، يجوز ان  
يشترط الاصل ما - منه - من اشترط به لا يكفل من القيمة سوى  
مبلغ معين صحت كونه ولا يبرمه سوى هذا المبلغ

كذلك كنا قلنا انه اذا ول المحيل في عقد الحوالة انه غير كفيل او  
غير مسؤول عن القيمة • فهذا شرط صحيح ولا يكون مسؤولاً لان  
المحال له الذي قبل بهد شرط يكون اسقط حقه بالرجوع على المحيل  
الذي اشترط هذا الشرط • وهذا الاسقاط موافق لروح الشريعة • ودا  
اذا احدى الكملاء قبضة المويضة المجرى بالذهب فضة فله ان يعود على  
من هم قسره من التباين او على الساحب بقيمة المويضة ذهباً

---

## المقالة الثلاثون

### في حلول الاجل او الاستحقاق

( و ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ١٠٣ ١١٤ من مواد المادة )

لا بد لكل دين من حل دونه . ولا حل شرع في شرع بغيره  
المدينون فهو محرم في . تؤدي من قبل حلول الاجل وفي حقه  
وكيفية له . لا في الاجل بغير

على . لا حول تحريمه قد جعلت للدين اجالا وللأموال فوائد  
هو سمح له . من دينه قبل حلول الاجل ينتج من ذلك ضياع  
له . على ان يكون له حقه صريح . لا يحرم حقه على من له  
المواضعة قبل استحقاقه . ١٠٣

وحفظ له . المواضعة تحريم في موقع سدول وحسب على  
مدينون ان يدفع في الاستحقاق ولا يجوز للحاكم تعديده أو عدم  
المادة الـ ١١٧

وما يؤيد بهي كما سيجب من مادة - ٨٧

( ١ ) عند اقرار مواضعة

٢ - عند دفعه معمود من ر . هـ

٣. بعد شهر و شهر معيه من راره

(٤) بعد تاريخها يوم او ايام او شهر و شهر

١٥ في يوم معان من شهر معان

١٦ في وقت معروف و مخصوص خبر ستر لاسوف في اتى  
تفتح في اوت معيه كسوف در خير و بطير لاعب مشهوره كعيد  
القطر او الفصح و الفرق بين الاحل لاله معدوده و يوم معان في شهر  
هو فرق الايام التي يمكن حصولها من كسوف شهر ٣٠ و ٣١ مضي ف  
مرور تسعين يوما بعد تسعين يوما من لار و مضي فب ثلاثة شهر  
ولا بعد الايام من شهر موقوف مرور ثلاثة شهر من و شهرين الاول  
مقدار شهرين الاول و شهرين شى و كسوف الاول مده حل ماله لاشهر  
و و ر دت ادم من تسعين يوما

محمل لتوبيخه مشروط دونه و رسته يعني مده الاندلاع مضي  
ارره الى المحط و مده مده مده مده مده مده مده مده مده  
مقول مده في حل لار لاله حل الاندلاع

و لتواضع معان حل لاله و مشهور من رايح لاصلاح بعد  
راره و موهل تحسب مده من رايح اصول و تسعون يوم مده من  
ترايح اصول موهل مده مده في و حد موهل مده مده مده من رايح  
واحد ايلول مده مده

و يوم موهل لا تحسب من حل مده

و هو عند بعض في سداد محل في اليوم الذي يبيع بضم  
السوق المذكورة و ذلك السوق يوم واحد محل محل في ذلك  
اليوم الواحد

و ذلك كان لأجل في يوم عند و وقع في يوم عيد و لا يستحق يخص  
في اليوم - في عيد ميلاد و كان مؤجبه في عند صباح شرف سنة  
١٩٢٨ فتدفع يوم - في معروف في - في - كان معيه يوم  
عند الغطر فتدفع في اليوم الذي فيه يسمى و فيه عند

ولا يمكن الحمل ان تحرق في الخطة حقت حقوقه في من هم  
احا و انه اسند و على الساحب

ولا يمكن ان تدفع ان تدفع عن تدفع في لا تدفع  
و تدفع في من بحرين سحاب عليه - و و يقيم الدعوى  
طرق اصول

وقد هداه و كان اذ لم يهوا - معهم مهلا حربة حاصفة  
من عدت اعداء و ان الحكماء عساه كانوا يندرس اهل النفية  
و و في اذ ٩٢ مخرج - ملك بل مدعيت

و مخرج في اذ ١١٢ م مخرج على احكام تقديم مهل  
الدوالص و هذا مخالف لصلاحية الحكم في الامور العادية فاهم دور  
تقديم اهل في الدور الهديه و تقسط الديون نظراً الى المديون راجع  
اذا ١٢٨ من اصول حقوق



ما حاس البوينة على مسؤوليته الشخصية بمكة . بل انما يطلب  
المداخلة يريد . وهي قوله : "بأنه يؤيد الشخصية في اية حال حقها الرجوع  
على من قبله من مسؤول من ماله وماله من البوينة مساهمة تجارية  
فقد عوى . تعود الى محكمة التجارة قطع النظر عن صحة المدعى  
التي . هو فرض . من صاحب المصلحة . غير ان دعوى ترى في  
محكمة التجارة ولا تعود . حب في أهل القول وكان المحط  
غير نحر قبل يمكن الحكم . تعدد . ومنه لا يمكن حلال الاحكام  
المادة - ١١٤

١١٤ - ٨٥ من اصول محكمة التجارة قد عدت هذه  
الامور عليه وقتها . كان مسؤول . ليس من التجار . كان دعواه  
تري في محكمة التجارة . البوينة يمكن محكمة ان تعينه وتعدد  
حل البوينة شرط . لا يكون المدعى . شأن من ماله تجارة  
لقد سبق قول . المادة ١٠٣ من حيث . حامل البوينة  
لا يجزى عن شخص قيسم من الاستحقاق . وكان هذا حاله بوجب  
عليه انفس من الاستحقاق وهي في الواقع محط عن قبول البوينة  
ورجع الحاصل على من فيه من حياض . واجب مطلق . كفاية او  
صحة عدم ماله البوينة قد كان عليه . يقضى ولو قبل الاجل  
وهكذا في لو فسد محط . واستحب . واراد احد محبين او  
لكنه لا . يدفع انفسه من الاستحقاق . من ماله . يقضى منهم لانه

لا يستطيع حصرهم على اعطاء كمال ما داموا مستعدين للدفع  
بني ان يبحث في ايام التعطيل والاعياد هذه صبحت عند مشكلة  
قانونية نظراً الى كثرة الاعياد والمواسم المذهبية والاصح هو اعتبار الايام  
التي تقفل فيها الحكومة اياماً تعطيلية وهكذا يتعشى الدائم الذي هو  
المراجع الايام للسحب والبوليصه وهـ سول تنفي سبدا الاعياد ومدة  
الـ ٩١ من القانون

فقد جاء به اذا حل الاحل في يوم عيد فحين يحق له صـ  
المسحوب عليه في اليوم السابق للعيد فلا يكون ذلك حصاره يوم على  
المسحوب عليه . وذا قلنا شحيل المـ المـ العيد الا يكون ذلك  
حصاراً يوم على الحامل

ان القانون خطر الى هدد التـ . ورني ان المسحوب عليه يحسر  
والحامل يحسر سوى سبـ من قل ان المـ المـ محصل في اليوم السابق  
للعيد . ولكن في حالة الامتناع عن الدفع لا سحب التـ سـ ولا  
الدعوى الا في اليوم الذي تعيد من جهة المـ ربح حـل يوم ومن  
جهة التـ والدعوى ربح المسحوب عليه يوم . وهذا ما يمكن  
واضع قانون ان يتقنه لسبب عظمة العيد

# المقالة الواحدة والثلاثون

## الجيرو

٩٦٠٩٥٠٩٢٠٩٣

جيرو كله حيايه بيه معنى عيب و جوه ٠ و يستعمل خصوصاً  
في نعت الابرار جوده بتسده عيوبه التي بها اصل ملكيه لوصفه من  
وحد الى آخر

وانت تعلم ان بوصفه حد ثب مدد تجريه ممكنه انقل من  
ما انت الى آخر ملك ٠ و جوه اصل ملكه سبع من مالك الى  
آخر و بيه حد ٠ و بيه ٠ و بيه ٠ و بيه ٠ و بيه ٠ و بيه ٠ و بيه ٠  
كذلك اصل الوصفه من ٠ و بيه ٠ و بيه ٠ و بيه ٠ و بيه ٠  
الحد ٠ و بيه ٠ و بيه ٠ و بيه ٠ و بيه ٠ و بيه ٠ و بيه ٠  
دعه يشتري وهو يحل ٠ حب ٠

وهذه الامور حب ٠ كتب على اسد بخير سم جوه  
ومن تحول في موضوع الحب نظر الى لاهيه تجاريه وهي  
شرط في سعة نقد جيره و في جوه و جوه ٠  
وقد ورد في مدد ٩٣ من تحول ٠ مال انونصه ينقل  
من و حد الى لآخر طريقه جوه ٠ جوه ٠

و قد حبب مازد - ۹۵ من شروء - ۹۶ من شروء  
 و قد سمعت ث شروء - ۹۷ من شروء - ۹۸ من شروء  
 بعضی کتابت حروء - ۹۹

و حروء کما - ۱۰۰ من شروء - ۱۰۱ من شروء

و حروء کما - ۱۰۲ من شروء - ۱۰۳ من شروء

و حروء کما - ۱۰۴ من شروء - ۱۰۵ من شروء

و حروء کما - ۱۰۶ من شروء - ۱۰۷ من شروء

و حروء کما - ۱۰۸ من شروء - ۱۰۹ من شروء

و حروء کما - ۱۱۰ من شروء - ۱۱۱ من شروء

و حروء کما - ۱۱۲ من شروء - ۱۱۳ من شروء

و حروء کما - ۱۱۴ من شروء - ۱۱۵ من شروء

و حروء کما - ۱۱۶ من شروء - ۱۱۷ من شروء

و حروء کما - ۱۱۸ من شروء - ۱۱۹ من شروء

و حروء کما - ۱۲۰ من شروء - ۱۲۱ من شروء

و حروء کما - ۱۲۲ من شروء - ۱۲۳ من شروء

و حروء کما - ۱۲۴ من شروء - ۱۲۵ من شروء

و حروء کما - ۱۲۶ من شروء - ۱۲۷ من شروء

و حروء کما - ۱۲۸ من شروء - ۱۲۹ من شروء

و حروء کما - ۱۳۰ من شروء - ۱۳۱ من شروء

الساحب لتحصيله ان يتم الدعوى

وهذه مسئة تخصل كثر في سداد بحيرة الامر وقد عرض على  
غير مرة مثل هذه الدعوى

وهذه قدم في مرة دعوى على مدون سداد الامر انه متأخر عن دفع  
فيها السدوي بحكمة من ارساد لاربح قد حله لاربح آخر وهذا  
لا خير هو بدني

ومن مدون دفع فوجب وصوله في سداد في سداد  
لاول الذي لا خير لاربح سداد

وكان امة هذه لا يمكن ان يكون بحكمة على معني  
سداد دفع في حله و مدون سداد على من حله منه لدرهم  
في ارساد لاربح

سداد تاريخ عيني حله لاربح لاربح نفس دفع جمع مدونه  
مدونه من عشرة مدونه سداد مدونه ١٥٦ من مدون ا

مدون من سداد لاربح من تاريخ حوله و كان او  
حله سداد حوله مدون سداد من سداد على كل من غيره  
اربعين سداد في مدونه سداد في سداد وسداد من مدون  
وصفه سداد عشرة لاربح مدونه لاربح وهو مدونه دفع من  
سداد لاستعمال

وكان مكان كل واحد من هذه و يؤخر التاريخ الذي يكتبه

على سبب في الخبر . وبك كل قسم تقوى من لا يخرج هو مع استه  
لاستعمال صرح لاوى في مادة - ٩٦ ان من يقدم شارح بعد مرور  
و جارى حرا مرور من وقد من - و ان حرا في مادة - ١٥٥  
تجاء من استعمال خبر . ومن استعمال لاوى في مرور مع مادة - ١٥٥  
و جدد الح - من سبب و جدد في ثلاث - مواد

في - - - - -

شروط - شرح في حوا - - - - -  
الحل و - - - - - في حوا - - - - -  
المثل على حقه من فيه - - - - -  
وصلت بعد و - - - - - في حوا - - - - -  
ثم تصاعده - - - - - في حوا - - - - -  
تحيين - - - - - في حوا - - - - -  
الاحد - - - - - في حوا - - - - -

(٣) في - - - - -

اعلم انه يشترط من اسم الحول و ان يصرح من يصبر الدمع  
او لا مره - جميع الشروط (١) متا في المستحوب و - - - - -  
لانه يقوم مقدمه في القصر و ايضا سبب تمام حوا - - - - -

(٢) في - - - - -

من رجب بويصه وحب عليه ان يتصبر وحب - - - - -  
احاها الخبر وحب عليه ان يصبر وحب - - - - -

في هذا الشأن في الساحب نقوه في الحوالة

في حيزه . ص ٥

وكل حوالة بحري لا تضمن هذه الشرع وهي غير كاملة وموجب  
المادة الـ ٩٨ من قانون تجارة تنقل قوتها من الحوالة وانتملك الى  
الوكالة

وقد اختلف في هذه الوكالة فقل بعض ان وكالة القبض والوكيل  
يقبض لا يثبت شرعاً حق الدعوى والخصومة كما ورد في المادة ١٥٢٠  
من المحلة . فلذلك كانت من رأيهم ان حامل السند بالخبر والنقص  
لا يصح مدعى بالسند ولا تقبل دعواه الاصله ولا وكالة ما الاصله  
فلان الخبر وقصه واما الوكالة فلا الوكالة . تقص لا تفيد الوكالة  
بالخصومة

وقل غيرهم ان المادة الـ ٩٥ صرححت به . تم وكذا واطلاق  
المادة موجب اعتداده وكيلاً مضمناً والوكيل المطلق . ثم مقم لكل  
بكل ماصح له انوكيل فهو وكيل بالمطالبة والدفع والقبض وبالحرا  
جميع ما يمكن لكل احرازه للحصول على الدين وهذا الرئي هو المرجح  
والمبول به

في مسؤله حيزه . ص ٥

قلنا ان الخبر والساقصة تفيد الوكالة ونحن متفقون على ان هناك  
مسؤوليات وكفالات متسلسلة من صاحب والحامين والمجدين كما





اسم هذا الحب لا مسؤول شخصياً عما قبضه من الحب المذكور

من مذهب اهل البيت و من مذهب اهل البيت و من مذهب اهل البيت

لوں بحر احل فی مرآہ رسد خبر و میں تازہجاں و  
نقصت شیخ من شروطیاں ہل کورہ و ولّا مہم بدل اہ و میں جاہ  
بعدہ میں اچیس والہ میں؟

انه لما كان قد احوال محبوه قصده صبح مولانا وحسن له وكيلاً  
وهو كل غير مسؤول شره لانما قصده من وكيل . ود كان الفصل له  
دفع القيمة فهو يحق له الرجوع عادته عند عدم مكان التحصيل من  
المخاطب المسعوب عليه وان حصل . كما يرجع . حق . واما اذا كان  
المحسن له لم يدفع شيئاً فلا يرجع شيء .

وَأَمَّا هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ أَكْبَرُ أَتْلُفًا  
الْقَصَصُ الْمَذْكُورُ وَالْأَجْمَعُ هُوَ رُجُوعُ عَلَى مَجِيلٍ إِلَى رُجُوعِهِمْ عَلَى مَن  
أَحَدُهُ هُمْ عَاقِبَتُهُ

وكن من بعدو محيل كبله لا يسهل بحكم الكفة مندرجتي  
لذلك ١٩٧٠ في طريق لاس فيس - دلايه كبل - وهذا هو  
رأي قسم كبير من أهل العلم وكنتم يسموا الاكثرية

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

ان كلمة احيى في الاخرسة يبرهن انكم ادوية وان هذا الكلمة  
تفيد في الاصل معنى نظير وهي الكلمة على ضرب السد

وكثيراً ما يستعمل المحامون كلمة تطهير بالعمري مترجمة للكلمة  
الاولية فيقولون وليصه مطهر لا غير

فيتصح من مادة الحاربية انهم يكتبون عبارة الجبر على ظهر  
السند ولكن ذلك لا يمنع من كتبها في دبل السند . على اني ارى ان  
الكتابة يجب ان تكون في محل من السند لا يمكن الاحتيل قطعه  
وفصله من السند ان يتأثر السند .

وادامت الالات الورقية حوالا الى تعدد نسخهم ياصقون له ديبلاً  
ويكتبون عليه الحوالا . على انه حشيتة من ان يقطع احد هذه  
الذيل ويبقى الحوالا وحسب عند الصق هذا الذيل ان يحتمل ان يحل  
التحاري بعض الحاشية على اصل السند وبعض على الذيل ويمكن ان  
يشار الى ذلك في اصل السند وقد ادعى امامي ان رجلاً صنع حوالاة  
وكتب غيرها ولدى فحص السند تبين انه مقطوع ببعض جرد من  
اقسم الفوقي عن عرض اصميين فتقرر اسمع الشهود عن الحوالا السابقة  
متحدة هذا القلم امارا على وجود تلك الحوالاة وبعد التحقيق ونسوت  
ذلك اعيب الخبر والاحيرة واعتبر الاولى

ولذلك ينبغي ان يكتب الحوالاة في مقبل الكتابة الباطنة او  
عند وصل الذيل فيكتب قسم من الحوالاة على اصل السند وقسم على  
الذيل او فيحتمل ان يحتمل الذيل والاصل جميعاً معاً لذلك

في الامت من من

وقد اعتد البحر ان يقعوا في ظهر السد امضاء على بياض اي  
دون كثافة عبارة الحواشي . وديث دليل تقهه عن يسبون تكت لويضة  
وبه العذبة . كان من مره لا تعتبر حواء قوبية ولا يقيد الاحاة  
ولا الوكامة . ولكن لو ن الحواش كتب عدة حير والصحة فصاحب  
الامضاء مسؤول لا وضع . منه على برص يمد ضمنا قول حواء  
واحكامها

وهذه العادة لها في عام المحرمة . قارب حبيب . على انها كانت  
مسئلا لاساءة الاستعمال في كثير من حبيب

فالوصف اعوانا بصفه من يحدده يجمع عبارة الحواش وتلاسه ويقضها  
ويدعى بها لامره وفي نكت صبيح حق والحواش في فصل المتصديرو مطالبات

واو ان حامل الموصه حير و مفتوح وعلى برص احاط لاس  
اخر فلاه يكون قد تعين من هو حامله الحير و مفتوحة الحواش الى اية  
صحيحة وحامل حاش على جميع حقوق . واما ان كان الساحب قد  
سقط الموصه على عس فلا يكون لامضاء على بياض حير وقوبية الا  
ان حامل السد الى آخر

هد في القور لغنى ونصري والامرسي تقديم

غيره في عرضه عن سد . و ١٩٢٢ على صورة اعتبار وضع

من اشترط عليه

فلو شرط عدمه لاحد الى آخره ومن المجلد في صحيحه لشرط  
ووان المجلد في صحيحه لشرط حل المسد لاحد والآخر في المسد  
حصول حواله عدية وركاء وكل من قول في قوله في قوله في قوله  
ان شروط التي شرطت من قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

و . . . . .

معي في يكون ضمن في عديد المسد الى قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
ويكتب العدة لغيره من قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
تكمهم احدهم في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
امام العدل لاحد في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

و . . . . .

مما لا يشترط فيه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
يكون الحاصل في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
فلا يكون في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
تثبت له في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
ويكون ضمن في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

وهو في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

القيمة وصبر قد يكون القيمة وصلت • فهذا ما يريه العلماء موضوعة  
وهذا يجوز للمدعي عليه ان يثبت صورته ويثبت بعد لاجل له  
ان يطلب من غيره

وعدت بوضع كتابه المجلد الحادي عشر في موضوعه  
الحمل والولادة

فوايه كان اوصل له عو حبت سدا قس من بع ثمة ان ابدق  
احال السند وبعديون نه مت اوصعه مظل حوالته بحس لامل  
الاحير ويمكس مديون عندك ر م دعو الاصل في وجه الاحال  
الذي قمتس منه انفسه و حال السند

ثم ربه لك حقوق ومطالب الاحسان هو بكت مساهمة على جهه  
وراست المحكمه مع دعوى مواضعه لاهل كل واحد من المواطنين  
ان يتواضع هو وحبي ونحوه سدد وقل ادعوى من صالحه ما كره  
وطية وكم الاحصية

وہ کار سے ہائی وائیٹ اور بیریج ، لاٹریسی ، حق مصیبت  
 علی لاٹریسی ، آخر مستحصلہ قیمتہ ، کو بیعتہ سے جمعہ من السفر الی  
 خارج قبل آمد ، محصل ، سے من امتعشتین حدو ، يقومون الخیر ومن  
 الاحباب مدد درہم کبی تصحیح سندہا ، ہی سے الاحبابی جائزہ  
 علی تاک الحقوق ، و یہ کار ، ذل لایہ سبب و بعدل لاٹریسی و سرف

الامضاء على طهر السد حبر و . وانه قد لم تكن عبدة او كافة صريحة  
فقتل حبر و وليس وكافة . من ارهه التعديل مخصوص الق. ون  
الافراسي

في ح. . . . .

ادرجع تحليل عن ح. وانه يمكنه ضرب خط او خطوط على  
الحوائط وهذا من يقع كثيرا في الامارات بحرية . ويحسن ان تنق  
الكلمات دهره امله ككتاب ما كان

في ح. . . . .

ان الحبر و بعد الاستدلال ان تحصل بعد الترتيب او بعد  
لاستحقاق وذل يرتب

فهي هذه الح. . . . .  
لا تكون رتقت من سوق التداول . وما كان الحبر و بعد الاستحقاق  
والترتيب مع فلاها يكون رتقت من سوق تداول وتبين ح. وها  
ولاها . بق. ح. . . . .  
تبرل مرة السد . ذي . ح. . . . .  
ظري غير ح. . . . .

وقد ح. . . . .

وحسب الاخرين وكافة مدته فقدوا وكافة الاداء، وسعيرا

الدعوى ما من ح. . . . .

و اعتبروا ان الحمل بهذه الصورة حائر حقوق الشخص الذي حانها  
له بحكم الوكالة

في الجرو يد افلاس المخاطب

ينظر في الحوالة مد افلاس افلاس المعط

فإذا كان مقبل قيمتها موقوف عندة فلوحة صحيحة ، والمال من  
يقوم مقام الساحب عند قيمته موقوف مرفوع ، وان كان مقابل البوليصة  
امانة و صاعقة ما يمكن استرداد عي في حدود ثبوتها على التواضع  
والا دالة يمكن عند الخطب مائة لي قيمتها من مال الساحب  
فلا المعط عاخر عن ايد السهم ولا مقرر اخوانه ويرجع الحمل الى  
من قدمه من محيلين واساحب بحسب الاصول  
وكتب المحل عدة خمر وهكدا

انف من وتخصيل مائة مائة موبصة بد المحل الى فلا  
واست في طره حوالة وكه . وهكدا كن عبارة تفيد معنى  
اتوكيل المذكور فهي وكه واست خير و  
ميكور الحمل وكبلا عن اصل صاحب السند بقص ويعمل روستو  
ويبدع ويرجع على المحيلين الذين قدمه وعن الساحب ويطلب بالرهن  
وكفاله ودمت مودرة وكه ويوكن عنه ويحبس حمة عدية وكه  
لا يمكنه ان ينقل السند منه لآخر خير والتعاري  
واو شرط المحل شرط في من حوالة فهو صحيح . وسري على

التبعية الافرسية فان الحكومة العبد هذا القون  
 واوجب العبد افرسيون ان يكون الاميل حملا حقيقيا فلا  
 يكون اسمه مستعار ولا تكون موضوعة  
 وفي اجتهاد المحكم عنما سئلوا الفرسية من رت عديدة في انه يجوز  
 للمدينون بسد الامر. و هو ايضا ان يدع دعوى الحبل الاحير بدعوى  
 المواضع والاسم المستعار. ودا نسب ذلك سقطت جيرو و حكمهم واصح  
 المدينون حق رفع الدعوى بوجه المحيل



## المقالة الثانية والثلاثون في اداء قيمة الموليصة

١- الاداء قيمة الموليصة للمدين حقه في المدين و - به ، متوسط  
وعدية كالأمر في المدين بحسب بين و - به لأن قيمة المدين ليس  
من صحت دونه و - به في سند

ثم ٢- الاداء ، محله وهو المدين بحسب و - به في حقه  
و - به الاداء ، صورة دفعه من عده كما هو مذكور في مواضعه و  
٣- دفعه ، دفعه في حقه

و - به اداء شهود على هم غرض وقد خصصه هذا الفصل للبحث  
عن جميعه ، ذكر

في الامور

١- رد هو ، دفع وجه من مدينه في حقه و - به  
و - به لأن ، دفع نقدي ثمره ، دفعه في حقه و - به  
و - به ، قيمة الموليصة مدر هو ، دفعه بحسب قيمته و - به  
٢- حقه ، حقه و - به في وقت دور حقه ، و - به في حقه  
٣- مدد ، مدد و - به مذكور .



و در حدود ۱۰۰۰ من و در حدود ۱۰۰۰ من حب دفع شده  
موبضه من حب دفع شده

و در حدود ۱۰۰۰ من حب دفع شده  
موبضه من حب دفع شده

و در حدود ۱۰۰۰ من حب دفع شده  
موبضه من حب دفع شده

و در حدود ۱۰۰۰ من حب دفع شده  
موبضه من حب دفع شده

و در حدود ۱۰۰۰ من حب دفع شده  
موبضه من حب دفع شده

و در حدود ۱۰۰۰ من حب دفع شده  
موبضه من حب دفع شده

و در حدود ۱۰۰۰ من حب دفع شده  
موبضه من حب دفع شده

و در حدود ۱۰۰۰ من حب دفع شده  
موبضه من حب دفع شده

و در حدود ۱۰۰۰ من حب دفع شده  
موبضه من حب دفع شده

و در حدود ۱۰۰۰ من حب دفع شده  
موبضه من حب دفع شده

في دفع في الاستحقاق

من واجب لأجل برآءة المدعى المدعى في الاستحقاق  
وأما ودفع من الاستحقاق في مسؤولية الآخر إلى أن  
تتحقق محكمة بتقرير المدعى في الاستحقاق، وتقرر عدم مسؤوليته  
راجع المادة ١٠١ من قانون التجارة خاصة لأنه لا يحبر على المدعى  
قبل الاستحقاق

وكذلك تسأل من هذا فاجيبك ١٠ - المدعى مدعي عكس  
المدعى أن يدفع متى شاء في ربيعة فهي ليست ديةاً وحسب  
بل هي بضاعة تجارية تتقل من يد المدعى في فرصه من المدعى غير  
المكلف بالدفع قبل بوعده في قيمة حامل ثم طرأ أن المطاع  
فخاص هذه " ربيعة " ثم ساعدت من بحسب فوجدته وقصص قيمتها  
ثم صدرت حقة في مطالبة المدعى في ربيعة تذهب حقوقه في ذلك  
يتبقى المدعى مسؤولاً حتى تقرر محكمة عدم مسؤوليته في هذا الدفع  
وهكذا لو طرأ حامل في دفع المدعى في نفس بعد القبض  
فلا يرد من ذلك شيء، شر لا فاس يقصص المدعى قال بوعده بغير  
من الدفع

في محكمة بتقرير المدعى في الاستحقاق  
متواطئاً والحامل وهل هو مسؤول وغير مسؤول وبما على قرره  
تجري المعاملة اللازمة

اما فيما يخص الوعد وحمل الدين والمديون المذكور اذ لم يتلق ثمنها من قبل واحد ، يدفع المبلغ الى الحمل ولا يكون ملاماً ان يدفع عن حال الحمل ، الحمل معس هو ام واحد السند ام سرقه فيكفي بالنظر الى مديون ان يقدم له السند حمله ويدفع له ( المادة ١٠٢ التجارية )

واما لو كان قبل الدفع تلقى اخطار من احد معديه ان يوقف لدفع ولا شك ان هذا الاخطار يجب ان يكون بحسب الاصول القانونية ويجب ان لا يكون هناك اساسة استعمال مشترك فيها المديون .  
 كما يتفق وخملى الذي عرفه معس على هريب السدين . فهذا لا مانع عند نومه يوجه انسه الى المديون

ومتى دفع المديون قيمة البوليصة ترتب عليه ان يأخذ من الحمل وشرح عليها ، فبمها مدعوة . وان لم يأخذ فيبقى مسؤولاً امام اصحاب الحق لو ظهرت مرة اخرى في المطالبة

مع مسد

قوله ورود على المديون مع او نده من احد معديه ان يتوقف عن الدفع ولو في الاستحقاق . فما هو هذا الميع والنسبة ؟  
 وان المويضة صامتة . رسال الذي صاعها يعنى محطت قلاً  
 انها صامتة وذا امرها كاحد فلا تدفع . فهذا حق من حقوقه . ولا يمكن محطت ان يدفع لقيمة قبل الاستقصاء عن صحة هذا الميع وعن

اصلاح . ولو ان الحمل افسس وفر من وجه الحكومة والسند معه  
ورسالت المحكمة والسند بحد لم يحطط ، فهذا مع وتبنيه عن  
الدفع لا يجوز الدفع بعدا وان دفع فهو مسؤول بقمة ومن ديث وان  
دائنا حجز طبقا للقانون قبة الوصية والاعمال يحطط بقرار المحضر فهو  
ممنوع من اعطاء القيمة للحامل . وهذه الحال شترط بها تسوق حكام  
المادة ٢٧١ و ٢٧٤ و ٢٧٥ من اصول المحاكمات الحقوقية

اما المحضر فهو غير مع والتبنيه مذكور في المادة ٩٢١ من قانون  
المجارة . وقد عرأه ، عن حالي ايع . . . بالمخالفة في الدفع  
وهذا المحضر مخصوص به في المادة ١٠٦ من القانون التجاري  
حيث قال

لا يجوز البيع عن د ، قبة الوصية ما لم تكن مفقودة وكان  
حاملها معالما

ولكن لا بد في اعتبار ان قبة من س يكون قد حاول  
الاحل . لان س بعد حاول لاحل يكون متحررة عن الدفع وحب  
في حاول لاحل . لا فائدة منه

ولكن ما العمل فيما لو سخر شخص عن دفع الوصية . . .  
فورد عليه بعد لاحل وقبل الدفع حصر مع وتبنيه هل يدفع تحت  
ان الاجل قد انقضى ؟

المقول انه لا يمكنه الاحتجاج بهذا الصورة لان القصد هو ايع

عن الاداء ما دامت القيمة في حوزته وفي استطاعته عدم دفع الدئك لا يدفع وان دفع يعتبر مسؤولاً

في ح. ح. مدني مصر في الاستحقاق

وكا ان المديون لا يحجر على الاداء الى الاجل فكذلك الحامل لا يحجر على قبض قبل الاستحقاق وسبب مراعاة مصلحة الدائن والمديون وقدمر بنا بيانه

لو ان سوقاً (شدرأ) دامت اسوء وكان مديون يريد دفعه الدين في يوم الاول منها والحامل يتنعم فلا يحجر الحامل لانه او قصص فهو هناك غريب وليس لديه محل لحفظ المبلغ فقد يؤدي به ذلك الى صباهه واما في الاجل فهو محجل لان المديون يتصرف ايضا بتأخير المص

## المقالة الثالثة والثلاثون

### في فقد الحامل اهليته التجارية

فاما ان النسبة يكون الدين هي الافلاس وصياح المويضة  
 وتقول الان ان الافلاس يسبب الحرج لان الحرج يقع بسبب الافلاس  
 ويوضع ايضا سبب الحرج معروفه في كتب الحرج ومن ضمنها الحزون  
 ونسبه الدين هو الاسراف والتدبير ومن لاحكام الشريعة المخرج في  
 الفروع المذني ومدة وصي على المحجور عليه ما وصي في حاة الافلاس  
 هم وكلاء الخلق . وقد يفقد لسان الموت كل اهلية وجميع  
 حقوقه تنقل الى ورثته وهم الدين يقومون بهذا التنيه . وان كان  
 فيه قصر فوصي القاصر يقوم مقامه ومن تعين مصمون بتركه او الشراكة  
 هؤلاء . يخرجون انسبه ووصلاً عن التنيه فان المحاطب عند علمه يفقد  
 الحامل اهلية لا يؤدي اليه قيمة المويضة وان كانت في يد الحامل المذكور  
 لان معصية القصر والاراء تحتاج الى اهلية عقدها ولكن يشترط علم  
 المديور بمقدار اهليه



في نسخ نسخة

قلنا في ما سبق ان النويضة تحرر اما نسخة واحدة او نسخاً متعددة  
ومررنا ان تعداد النسخ من اختياري

وكما ان نصيب النويضة من حاسم يحدث ان يسرق او ان يمزقها  
احد غلطاً وقصدًا . والحاصل ان كلمة صياغة هنا تقصد بها فقدان النويضة  
بحيث لا يبقى في انكار حاسم الرجوع الى المحدث عند الاستفحاش فهذا  
اصيب قبل الحصول على ائمة يؤدي طبع الى س قون يحفظ على  
حقوق الحمل والمخاطب وهذا ما توحده القون في ابواب ال ١٠٧ و ١٠٨  
١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢

ون كانت النويضة نسخة واحدة وقد صغت بترتيب على الحمل  
ان ينه المخاطب كي لا يدفع الى مرره - فينوقف الدفع كما مر  
بك بانه

وان كانت نسخاً متعددة فاما ان تكون النسخة الصائغة قد ادرت  
قبلاً الى المحدث فتكتب عامها صيغة القول او لا

ون كانت مقبولة فهو لا يدفع بتوجب السح الباقي ون دفع فلا  
تردته لانه من الحائر ان يكون الخطاب بالقيمة مستنداً على النسخة  
الثانية او غيرها قد اهل النسخة تقبوه في في الحمل ويدعي بالنسخة  
المقبولة

ون كانت النسخة الصائغة غير مقبولة - فقد وعطى عليه ان

يدفع قيمتها بموجب ي سح كات من سح الأخرى ويكتب عليها  
عبارة العاء النذبة الزينة

والحالة التي يجب درسي لار هي م معدل او كات البوليصة  
المفقودة مقبولة وامتنع المذنب عن دفع القيمة او كات غير مدسوة  
ولا يمكنه ايراد السح الأخرى

وقد صرحت المادة الـ ١٠٨ بان الحامل يراجع محكمة التجرية  
بموجب السح له بيتا او الشاة والمحكمة تأخذ منه كفيلا لكي يتمكن  
من تحصيل القيمة

وقد صرحت المادة الـ ١٠٩ بموجب تحده في اوان البوليصة  
المفقودة كات مقبولة ولم يتمكن مدعي بيعه من دفع القيمة السح .  
فتمت انه في هذه احس يدعي قيمة البوليصة الضامة ويشب من دة رد  
في محكمة التجارة كونه صاحب وبيعته الحقيقي ومدد عنه الكميل  
يحق له احد قيمة

و كات

ان هذه الكات تنص على ان الكسب يصون للمدع طلب جميع شئ  
مع القوائد والرسوم والامصار غدا والاطل والضروفيا لو ظهر ان المدعي  
ضايح سند كان قد احوال السند الى اخر او فم لو حكم على المدع طلب  
بدفع قيمة السند الضائع الى اخر

وقود هذه الكات تدوم مددة ثلاث سنوات كما ورد في المادة

ال ١١٢ من دون تجري حتى اذا طرأ حلاها اثناء ومطلة  
يصح حكم كنهه جوازهم حكم كنهه يديه لا ينبغي  
الا مرور الزمن امدى وهو خمس عشرة سنة

وعلى هذا فمن كان يجب ان يجرى حكم كنهه انتحارية هدد  
مد خمس سنوات اتي هي مدة ارمات التجري وكان يظهر انه  
عنده تجري تعديل على بقية وقية اجازيه تمدها من ثلاث  
سنوات الى خمس سنوات بعد ان هدد كنهه فقطت على حاله في القانون  
مبني الحدود على دون التجري اتمية وهكذا حدث على اعلانها  
في قوله العماني

والكن مع كل ذلك ومن لا يمكن فدهد مدة ما لم يعدل  
الكون رسمه وعيه و... مرور الزمن على حكم هذه الكنهه  
المخصوص عنها في مادة ١١٢ ثلاث سنين

ثم ...

... من اوصيه متى ... حكم بحكمه تجرده وهه بحكمة  
دون ... ... كل ... في حكمه . تعدد  
... مستحقة حقه ... ... ...  
... بحكمه ... ... كونه ...  
وكون ...

وكما ...

تحرير وبنية شعبه . لانه كثير . يكون من دفع المصلحة غير  
 تاجر هل يجبر على تحديد دور . كلاً " ذلك كالمدة دفعه في  
 مدته ا ١٠٩ لا تحسب فيه اجر . وهذه مصادره منه من وجهه  
 عدم دفعه من غير مصادره حجر وهي مثلاً . مصادره دارية

وحكمه انفسه التي تطبق محكمة تصدق في مصادره المصلحة  
 لا يسري على حد غير ذلك . و . من جهة ذلك كونه حتملاً حقيقياً  
 للمصلحة . و . من جهة مصادره حقوق ذلك غير محفوفة فهو الكفالة  
 المقطوعة منه حسب وراثة محكمة الذي لا يندسوي من دفعه الذي  
 اصبح المصلحة مخلص تدفع من المسؤولية .

والمخاطب مع ذلك لا يجبر على دفع فيه مصادره الا بعد ان  
 يذهب الحامل اليه وراجعته . وغرضه عن برر مصادره من مصادره  
 التي احدها من محكمة . جرد . مصادره . مسدوداً . جرد .  
 شا دفع و . شا دفع . كما هو حجر عند برر مصادره ان شا دفع  
 و . شا دفع . متع . فيصير الذي . يسحب برر استحقاقه حقوقه وحقوق  
 من قبله من محاسب و . حسب

وكما . حجر . يرجع حقوق مصادره عند دفع مصادره برره  
 هكذا يرجع بطريق عند دفع مصادره مصادره عند شا دفع  
 وتقديم الكفالة على . مصادره .

ويرجع شخص الذي فيه وطلب منه يسدده لاستحقاق دفعه

الواحدة وهو يرجع من قبله حتى يصل الدور يرجوع على الساحب  
 لأصلي وكل واحد من هؤلاء محبر. بعد هذه حتى تخلص من مسؤولية  
 وقد يفارق التي تشاء حسب هذا يرجوع وهذه المساعدة  
 فحتم من صنع الويشة وحده لا يأتى على صاعه الويشة  
 وهذه المساعدة هي غيرة من عظم الساحب من فقد الوايشة  
 سعة عن مؤسسه ومن توسع في سحط هذه السحطة  
 ويطلع به سيكتف على سحطه حله به عباره حواله يشكك من  
 ثبات في حوله حتى يسهل

وهذه سحطة تكبر من سحطه بقوته. ولكن سحط  
 كتب من سحطه قيمة حكمة هذه سحطة يظل حكم السحطة  
 والسحط السحط

في سنة ١١٥٠

بذل ١١٥ و ١١٦ من قوس النجدة

عبد الله مراد جو واحد من خارج. يكن قيمة الوايشة  
 من قيمة التي في سنة ١١٥٠ من قوس النجدة. جو واحد من خارج  
 في سنة ١١٥٠ من قوس النجدة. ١١٥٠ من قوس النجدة من الخارج  
 من سنة ١١٥٠ من قوس النجدة. من سنة ١١٥٠ من قوس النجدة  
 من سنة ١١٥٠ من قوس النجدة. من سنة ١١٥٠ من قوس النجدة  
 من سنة ١١٥٠ من قوس النجدة. من سنة ١١٥٠ من قوس النجدة

می به عده . من مضرب د . قضا . می به یستر حمل  
 و . من مضرب د . می به یستر حمل  
 من مضرب د . می به یستر حمل  
 من مضرب د . می به یستر حمل  
 من مضرب د . می به یستر حمل  
 من مضرب د . می به یستر حمل

و می به یستر حمل  
 من مضرب د . می به یستر حمل  
 من مضرب د . می به یستر حمل  
 من مضرب د . می به یستر حمل  
 من مضرب د . می به یستر حمل  
 من مضرب د . می به یستر حمل

و من مضرب د . می به یستر حمل  
 من مضرب د . می به یستر حمل  
 من مضرب د . می به یستر حمل  
 من مضرب د . می به یستر حمل  
 من مضرب د . می به یستر حمل  
 من مضرب د . می به یستر حمل

و من مضرب د . می به یستر حمل  
 من مضرب د . می به یستر حمل  
 من مضرب د . می به یستر حمل  
 من مضرب د . می به یستر حمل  
 من مضرب د . می به یستر حمل  
 من مضرب د . می به یستر حمل

فصل متوسط و مقبول جو ۹ ی محاط دی رقص متوسطہ  
بدفع فیہ ۹ متوسط طاب حد صاحب لایقوت و حد ۹

فی مقدمہ بعض بدفع حساب ۹ جو برج علی سائر لایقوت  
طاب بدفع متوسط جمع دارد ۱۱۶ و ۱۱۷ جمع جنوب  
خام

و مرق ۹ بدفع ۹ صنفہ ۹ محاسب ۹ بدفع ۹ صنفہ ۹  
متوسط ۹ و بدفع ۹ صنفہ ۹ محاسب ۹ جو ۹ علی حد ۹  
۹ ی محاسب ۹ بر جو ۹ علی ۹ صاحب ۹ و ۹ کون ۹ صاحب ۹  
۹ ی ۹ و ۹ کون ۹ حد ۹ و ۹ ی ۹ مرق ۹ حد ۹ و ۹ ی ۹ علی ۹ حد ۹  
دی قبل حد ۹ علی ۹ صاحب ۹ و ۹ ی ۹ مرق ۹ حد ۹ و ۹ ی ۹ علی ۹ حد ۹  
کثر ۹ و ۹ ی ۹ و ۹ ی ۹ صنفہ ۹ کو ۹ محاسب

و ۹ کون ۹ ی ۹ ی ۹ متوسط ۹ و ۹ ی ۹ و ۹ ی ۹ و ۹ ی ۹  
مقطع ۹ ی ۹ مقدمہ ۹ ی ۹ ی ۹ و ۹ ی ۹

و محاسب ۹ ی ۹ ی ۹ حاکم ۹ متوسط ۹ بدفع

۱ صاحب ۹ ی ۹ ی ۹ بدفع ۹ ی ۹ و ۹ ی ۹ و ۹ ی ۹ و ۹ ی ۹  
بدفع ۹ ی ۹ ی ۹ ۱۱۵ و ۱۲۰

۲ کتب ۹ ی ۹ ی ۹ و ۹ ی ۹ و ۹ ی ۹ و ۹ ی ۹ و ۹ ی ۹ و ۹ ی ۹  
بدفع ۹ متوسط ۹ دارد ۱۱۵

۱۳۔ ایکوں متوسط دفعہ سے مہ تمہد بالذفع یعنی  
 لایکوں قد تمہد مہ سہی عتہ ہدہ مویعہ ہلا یکوں فہد و کاں  
 محاطہ و لایکوں اعطی ہدہ مہ مہد ہک کاں محلا کوں عطی  
 سدا علی حدہ ہدہ او دفعہ محاطہ مویعہ ہدہ مہ مہ قیہہ ہڈولہ  
 لایکوں و مہ مہ متوسط مہ و قہ مہ مہ مہ مہ مہ مہ





و ما الثانية وهي نواحيات بعد حاول الاحل فقد عقدنا لها هذا

افصل

(١١) متى حل لأجل ترات على حامل ان يضبط من المداط

قمة بويضة م ١١٨

١٢) وادتمع عن الدم يترتب عليه ان يسحب برو استواء عدم

الدم في مدة أربع وعشرين ساعة (م ١١٩)

(٢١) ثم يجب تسليح لدمه عنها الى من يريد الحامل الرجوع عليه

من اصحاب الامم وت كاساحب ونجبل والكفيل (م ١٢١)

(٥٥) ثم يحصل في حقه يترتب عليه اومه الدعوى على

محص م ١٢١

١٦) وعلى من يريد الرجوع عليهم من المسؤولين امامه (م ١٢١)

٣) و من يجب كان قد قبل البويضة ثم اوس قد حاول

الاحل ويجب على حامل ان سحب عليه برو تستولان الافلاس

يحمل جميع ديون مستحقة (م ١٢٠)

وهذه اية ملاب اصول يجب انباء او مهل يجب العمل في خلالها .

ام الاصول فهي احرر العرو تستولان الدعوى واما امهل فهي الاتي

البحث عن

## المهل

وان قسم المهل الى مهل مدونة ومهل للاحتجاج ومهل لاقامة

مدعوي

(١) في المنهل للمطهر

ان حق مطالبة تعدد ما طر الى الحق المسحوبة منه المواقعة  
والى محل المسحوبة عنه من المواقع مسحوبة من حبات بلاد اورما  
البرية ومن جزائرها ومن سواحل وريقة لشبه القبر في هذه  
البلاد الاطلاع عاينها في يوم او شهر و ايام و شهر يحس على  
حماها ان يدعى قنوط او بدني في حال سنة شهر اشد من ربح  
و ثمة يدعى أمسي بحروم حق الاداء على اصحاب الحوالات وعلى  
صاحب المواقعة لاني الدين كور - مد اذى قيمته

وما المواقع مسحوبة من رأس الرضا لصح حتى سواحل جبرون  
امريقة فتمتد بها الى سنة واحدة

وكذلك مهلة المواقع المسحوبة من ميركا البرية ومن جزائرها  
ومن بلاد الهند وجزائرها

وفي الجلمة قالت من سائر البلاد بعيدة عن المراك الفهمية  
تتمد الى سنة واحدة

وحكم المواقعة المسحوبة من البلاد المهمة فاد اهل العمل  
الاداء بها وبقنوط في المدة امينة آتة فقط حقه من ربحه من  
من قده من اصحاب الحوالات والساحب الذي يكون مد اذى قيمته  
المواقعة

واما في وقت حرب فصف هذه

واما في كل من أع و ش ي الوصية و من صاحب الحوالات  
سبق مقولات مخصوصة في الأصول المذكورة ولا يطرأ عليها  
حبل (م ١١٧)

ومنى حل الوصية بل وجه مذكور وحب على الحامل  
الطاسة م ١١٧

وقد تحسست من موعد الوصية وحاول داخل من راحم  
وايدي تتوحد في سنة ١٢٠٠ هـ هو في هذه سنة اصعب تغفر  
بالنسبة الى قصر احضر قصر وخط القبة السريعة طويلة وان  
من استطر بعد في هذه سنة ١٢٠٠ هـ روح مصر في سنة ١٢٠٠ هـ من يروى  
بصل امير كان من من راحم ورحم عشرين يوم فيمكن  
معدل هذه سنة في قصر م

في سنة ١٢٠٠ هـ

مد حاول حل الوصية وخط هذه سنة ١٢٠٠ هـ يد مع المحض  
يعني المحض تتوحد في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ  
في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ  
يوم العقدة في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ  
على الساحب الذي كان في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ  
و في كل من راحم ورحم في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ



عشر يوم من اول الشهر وهو يوم الاثنين من الحمد وهو  
 تاريخ تليق بها يوم الاثنين ثم تمت يوم الاثنين وبقية يوم الاثنين  
 الذي يوم الاثنين موصوف يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين  
يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين  
 من يوم الاثنين يوم الاثنين

يوم الاثنين

ان الدعوى قد ملى يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين  
يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين  
 جميع يوم الاثنين

وقد قيمت يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين  
 الى يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين  
يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين  
 قد دفع يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين  
 و يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين  
 قص يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين  
 مدة يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين  
 و يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين  
 مدة يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين  
يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين يوم الاثنين

والكار لدعوى على المحقق والمتوسطين والكفلاء . و على  
الساحب ، يؤدى قيمه ثمة قوة الدعوى خمسة عشر يوماً من تاريخ  
تسليم المرسوم . و من يوم ذلك لا بد عليه . هذا اذا كان مقبلاً في  
محل مدعته مرحلة واحدة . و ان كان أكثر من ذلك فتمدد المدة باضافة  
ثلاثة ايام على كل مرحلة . و مرحلة سبعة ايام هي مسافة سفر من عاين  
على مدعى الى مقر المحل . و هذا دعوى تقدم على مدعىين بحكم  
الكافة المتسلسلة .

و ان حدهم كان قد دس قيمه او بصفة وقرب معه وبدا منق  
مؤدلاً ادم . حمل حتى يبره مرور الزمان . و هو خمس سنوات  
كاملة .

ورد على هذا . و ان دعوى على مدعىين سقطت  
حقونه ثم ظهر له ان حدهم قد استوفى في بيمته او اخصه . و على صاحبها  
انه ان يعود عليه ويلبس منه ثقبه . و على صاحبه ان يبره كجاء في  
البدل ١٢٨ . و هذا حق صريح لان حدهم او بصفة هو صاحب حق  
الوحيد . و ان نص فيه مع و شئ منه لا يحل . و ان  
بل عليه . و يبيده الى صاحبه . و هو الحاصل

و كثيراً ما يشترط ان ثمة او بصفة تكون في الملاء المبيعة مع  
كوس مسجوة من لاء . و انهن انفية رومة . دعوى في مثل هذا  
حل المذكورة في ١٥ - ١٢٣ من قانون حيث ورد ان قد تعين

مده شهرين لا يمه مدوى - ويضة مسجوب عيها روتنوا اذا كان  
 مسجوب عليه من قرص او كرت و قي حرث الواقعة في لبحر  
 الايش ومده رمة - هيرثايم في مصر و رسك - سدر قوالبلاد الواقعة  
 في ملك النوحى

وحمة - بر صقم طرس العرب وتونس و حرث  
 ارمة - هيرثايم بلدان الاوربية  
 وسه و حدة - يه في وى - فريث و نيب هندية  
 وفي رمن حرب صاعم هدد  
 و عه ان مده اسنة تشمن جمع البلاد للميدة التي ام ي د د كره  
 كاهر كا و ح - الاوربوس

ولا يس - ر ه - بر و ص في رمن اندوه القمايه والبلاد  
 متا به ابي انقطعت علاقه الاد بها بحب - تقاس الى غيرها بنسبة بعد  
 اوسا

و حنة -

دتر - في سيق من هدا سحت او احث اتي سى الحامل لحفظ  
 حقة - رجوع على من مده ودتر المهل المعينة لحلول الاجل والاجراء  
 مده - برو - تو و ادعوى  
 ولان مكر حقوق اتي لحمل  
 وهي او حقة في قس من المبلغ من المخاطب وسائر اصحاب



## الامساكات

ثمة حق في المائدة

ثمة حق في المائدة ورسومه في كسبه بحصول ما صورته  
ألا وبه

رأى حق في المائدة ورسومه في كسبه عن عدم الدفع وجرت  
وكين

حاصل حق طباخة وحق مولد وحق

مما حق في كسبه عن آخر رسومه ورسومه عن الدفع  
وكل من كان مستحقاً فليحسب له

أما من هو الحق لاسي في الدفعة ورسومه وهي موع  
عن الذين ولا يستحق لأمس روح الله وتنتو و شكوى ادائه يستحق  
روستو كما ورد في ١١٢ من صول حقوق

أو دكان حاكمه بعد المائدة صورته خصوصية مبرمه

وما يصرفه والرسوم من مصروفه ورسومه وعبره فكيفها  
يضمنها الحامل بسبب عدم الدفع ذلك وجب على من سدها و يدفعها  
وعلى الكميل دفع ما وجب على الأسباب شرعاً و...

وأما بدل العسل والتمر من الحاصل من جميع في سبل تحصيل  
هذا المبلغ وقتاً ومالاً وقد عانت من تضرر من تضرر الدفع من تحت تقديره  
فإنما تقدره المحكمة

وحرية من يملكه من عباده وتحريره من كل  
 قيد. حقوق التي لا يمكن من حقها من دفع عبودته عن كل  
 واحد من الناس من عباده من عباده من عباده

وما لا يمكن من حده من عباده من عباده من عباده  
 من عباده من عباده من عباده من عباده من عباده  
 من عباده من عباده من عباده من عباده من عباده  
 من عباده من عباده من عباده من عباده من عباده  
 من عباده من عباده من عباده من عباده من عباده

والله من حق ان يملك من عباده من عباده من عباده  
 من عباده من عباده من عباده من عباده من عباده  
 من عباده من عباده من عباده من عباده من عباده  
 من عباده من عباده من عباده من عباده من عباده  
 من عباده من عباده من عباده من عباده من عباده

وكل من يملك من عباده من عباده من عباده  
 من عباده من عباده من عباده من عباده من عباده  
 من عباده من عباده من عباده من عباده من عباده  
 من عباده من عباده من عباده من عباده من عباده  
 من عباده من عباده من عباده من عباده من عباده

من عباده من عباده من عباده من عباده من عباده  
 من عباده من عباده من عباده من عباده من عباده  
 من عباده من عباده من عباده من عباده من عباده  
 من عباده من عباده من عباده من عباده من عباده  
 من عباده من عباده من عباده من عباده من عباده



مرور الزمان التحاري (م ١٢٧)

هـ يتكرر الحاصل من هذه المرحلات وقت واحد طريقتين  
 قويتين هما قوة العوى وسحب نوايصه حديدية سمراء تراب ويمكته  
 طلب كعيب ورهق من كل من ... "العوى" ويمكته حجر لأمول  
 الخاصة بالديون من لاصول حنوق م ١٢٩

## المقالة الخامسة والثلاثون

### في حقوق غير الحامل وواجباته

سحب

١- من سحب سبه مويشيه ودفع قيمته في الاستحقاق حق له  
 الرجوع على صاحب سبه مويشيه و كان له سحب فلا يرجع  
 ولا كان يسحب فلا يرجع سبه مويشيه

٢- من سحب سبه مويشيه و لم يدفع قيمته  
 برؤوسه عدم حصول في الأولى و برؤوسه عدم دفع في الثانية  
 وعدم هذا الرؤوسه دفع سحب سبه مويشيه في حق الرجوع على  
 صاحب سبه مويشيه و كان له سحب

٣- صاحب دفع برؤوسه دفع سحب سبه مويشيه هو  
 سبه و كان سبه و كان سبه و كان سبه و كان سبه  
 في دفعه و كان سبه و كان سبه و كان سبه و كان سبه  
 على سحب سبه مويشيه دفع سبه مويشيه



وخالصه دمت - حين سوايصه عند عدم قبول و عدم الدفع  
يتقدم الى الكسب المدين هو و حدين نفسه و يطلب به حراء البروستو  
و يوظف و يكون - رسل الى عدد حصاره ورقة حصار مع حلول  
مخصوص و يكافه حقوق من عدم دفع و ساء و هذا الخوار يباع هذه  
ورقة الى الشخص و يخاص به خو - و هم حاصه يكتب خو - و يوفقه  
منه و - في شرح توقع عند وصول المبيع

في مبيع عن دفع سحب عنه بروتو في حال و دفعه به  
طه الاصول و دفع نفسه الى كسب المدين ليس هذا الى حدين  
و سحب - و سوايصه

و ليس - لاجل الكسب المدين بوفقه هي صلاحه بخا - كالموومه  
بمي - د كال مبيع من دفع هو بسحب - و البروستو بحري  
نعمه الكسب - مدين في محل اقامة المسحوب عنه - وان سوايصه  
مبيع موقوف محله و سطة كسب مدين في محل بشرطية ثديه لوفقه  
و مضمن بروتو عن من مدين سند و سوايصه صاحب و مدين  
و الكفلاء و قدامين - توسط و مسحوب عنه - و حاصل بكون  
مرآة صادقة لصورة السند و ما هو مدين فيه و عليه مع مدين  
ان يدفعه لا يضمن - سوايصه مدين و سوايصه لاجل القامون  
و يبين - مأمور كسب المدين ذهب الى محل مدين و وحده و - حده  
و ما هو حواه - و ذلك دفع - و دفع مدين هي نفسه مدفوعه و هل









وعلمه . حق يدعى محله . ونحوه من استعمال اليد في مسو  
والله عز وجل لا يقصده من تارة وسنة في حزن كانه يدعى في قوله  
بأنه لا يهتدي في حزن . مسجود . موشة . حدة . يهتدي . مسجود  
من حقوقه على . موشة . موشة . موشة في موشة . موشة . موشة  
فعله . مسجود . موشة في قوله . موشة . موشة . موشة . موشة  
حقه . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة  
على دعوى

وعنه من مجموع قوله . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة

ولا معه موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة  
موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة  
وحره . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة

موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة  
موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة  
وعلمه . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة  
موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة

وعنه موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة  
موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة  
موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة  
موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة  
موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة . موشة

في باب الواصلة لأصبية وعلى السحاب ان يرقها

اولاً بالسند الذي جرى منه المروءة

ثم المروءة ورواها تصدقاً

ثم بقائه ثم ردت حاله ثم رقبه ثم رقبته

ثم ذكره ثم رقبته ثم رقبته

م ١٣٨ و ١٤١ و ١٤٢ من قرونه (١)

وقد ذكرت في دة ال ١٣٩ من وجوه تصديق قائلة حساب

الاعادة ثم دة ال ١٤٠ من وجوه تصديق قائلة حساب

في ٤ في ال ١٤١ من وجوه تصديق قائلة حساب

في ال ١٤٢ من وجوه تصديق قائلة حساب

مكون من ٤٠٠ ل ٤٠٠

## المقالة السادسة والثلاثون

### السند المحرر للأمر Billet a Ordre

اطبق اصطلاحاً عنوان سند الأمر على تلك الورقة الحاوية بهد  
 أحد ناداء مبلغ من المال في وقت معين لأمر واحد مع بيان كيفية وصول  
 المبلغ إلى المتعهد وتاريخ كتابة السند وإمضاء المدين بتمهيد أو ختمه  
 وهذه صورته مع سبعين إمرة عثمانية لا غير  
 عب مرور ثلاثة أشهر من تاريخ هذا السند ادفع لأمر محمد إسماعيل  
 المرقوم علاء وقدرة سبعون ليرة عثمانية ذهباً والقيمة وصحت ليدي تمن  
 بضاعه تحرير في أول كانون الثاني سنة ١٩٢٦  
 كاتبه

بطرس

هذا السند من السندات التجارية غير انفاذ ولا فراسي وانما هو  
 المصري يعتبر من هذا السند مددة تجارية من كان ممضيه باحراً او كان  
 منشأ المدين تجارياً . ومن كان ممضيه غير تجاري . وكان منشأ المدين  
 ليس تجارياً . فهو سند عادي يعود رؤيته المدعوى به إلى المحاكم العادية  
 ويبلغ فاعلة مرور الزمان مائة وثمانين سنة

ولا ينتقل بالخير والتجارة بل بالحوالة العادية والقانون العثماني  
قد ذكره في جملة المعاملات التجارية الواردة في المادة الـ ٢٨ من ذيل  
قانون التجارة وتمت احكام العثماني على اعتباره مادة تجارية بمحذاته

على انه وان كان في حكم الوايصة من جهة عديدة الا انه عند  
فقدان احد شروطه يستقط من اختياره ويمود الى حكم السند الذي

ومن جملة شروط الوايصة التوقيت اي الاحل  
وقد كان لسند المحرر للار لا يتضمن موعداً معيناً يندفع يستقط من  
امتياره وهكذا اذا كان محرراً لحين الطلب

لان عدم التوقيت يفضي الى الخلاف بين حامله وامدين فالحال  
يقول طائفة ولم تدفع فسدحت بك روستو وامت الدعوى والمدين  
يقول انك لم تطالبني فلاحق لك اجراء المعاملات المذكورة قبل المطالبة  
واذا كان تحقيق ذلك يحتاج الى وقت ومحاكمات وذلك يحاقف السرعة  
المطلوبة في التجارة فان محكمة اختيار العثماني وجميع احكام العثماني  
تمت على قاعدة اعتبار هذا السند عدياً وليس في الاحوال والخير و  
ومدة مرور الزمان عليه خمس عشرة سنة

وكما ان الوايصة هي نفسها في معدة ثمة القيد ولقد لا يرتبط  
في نقله لتعهدات اخرى . وكما ان الوايصة لا تتضمن تعهداً بمرتين كالتعهد  
بالمدين وبالرهن كسند الامر ومن جهة ذلك لتعهد المأند

فقد ذهبت المحاكم العثمانية ان السند الامر اذا احتوى على تعهد  
بالمائة لا يقطع امتيازاه من جهة الاتجار بالخبر  
ومن يراقب الاسواق التجارية والسوك يجب ان لا تقل حسم سند  
للأمر فيه تعهد بالمائة لا اعتبارا اياها خارجاً عن السندات التجارية  
والتعامل مع الصيارفة يعلم اهم يطعمون اوراق سندات الأمر ولها  
دليل ممكن قطعه فيه تعهد بمائة فيمضي اليدين على اصل السند وعلى  
ذنبه ولما يحسمون السند عند احد او يحيلونه بالخبر ويقطعون التعهد  
بالمائة ويسامون المحال له متى السند

ومن علم ان البنك الرسمي الذي تؤلف عدته اجتهاداً تجارياً لا  
يقبل هذه السندات يعلم ان اجتهاد المحاكم العثمانية وتصديق محكمة  
التخير العالي كان في محله لان معامه تحصيل المائدة وحساباتها بين الدائن  
الاصلي والمحال له وبين المحال له وايدي تحتاج الى احد ورد ورثا الى  
دعوى وهذه التطويلات محافضة قصد السرعة في التداول العتيدي

وهذا الرأي قال به فصلا عن محكم الدولة ومصارفها كل من العامة  
الاعلام رشيد باشا صاحب حقوق التجارة واحد اعضاء شورى الدولة  
وكاظم بك احد اعضاء محكمة التخير ومدير مكتب الحقوق العثماني في  
شرحه قانون التجارة وسليم امدي در في شرحه المادة ٤٨ من اصول  
الحقوق وقل به جلال بك رئيس محكمة التجارة الاولى في الاستاء ومعلم  
حقوق التجارة في مكتب الحقوق العثماني واحمد صيب بك شارح اصول

## المحاكمات الحقوقية أيضاً

وأما القول بأن المادة ٢٨ من ذيل قانون التجارة ذكرت سد الأمر على إطلاقه فهذا ليس بحجة لأن المادة المذكورة لم تذكر تفصيلات لمسائل بل عرفت الأمور التجارية وما كانت السد المحرر للأمر من حمة الأمور التجارية حديثه مهم ولم تدخل في تفصيلاته

ومتى عرفت أن قانون التجارة كان في موضع التطبيق فوق استين ستة والتجار متعمدون على سدر السد الأمر الحوي أتعهد باله لدة أو المحرر لحين الطلب سنداً عادياً ، اعتبر س ذلك عبارة من تفسير ذلك الجليل للقانون الموضوع فيه

وهو من بين سدر سدر من سدر سدر هي لأمر سدر سدر

أن المادة ١٤٤ : ١٤٥ من قانون التجارة قد بينت حياً مزينة هد سدر وكيفية تطبيقه وه هي الأمور التي يتفق فيها مع المولىصة . وان مروق فيستنطقها العلماء السدر من قياس احد السدين الواحد على الآخر

## الفروق

- (١) لا علاقة لسدر لأمر سدر ثقل المقد من محل اي لا يشترط فيه مزية . كما فيجوز ان يكتب يدفع في مس المدة او في غيرها
- (٢) لا علاقة فيه شخص ثلث اي انه يعقد بين شخصين وليس





لاية عبارة عن سند محرر في شخص او مراد عام من المال يتعهد المدين  
بدفعه في محل الاقامة وهذا صورته

### فقط تسعون ليرة سورية

في اول كانون الثاني سنة ١٩٢٨ ادفع في محل اقامة حسن افندي  
في بيروت له اول امره م م م - بن ليرة سورية والقيمة وصلت  
ليدي قد تحرير عن طراس في اول تشرين الثاني سنة ١٩٢٧ كاتبه  
خالد

وتما ان القيمة من هذا السند ان مدين بدته سيؤدي المبلغ في  
المحل المدين هو يقر عن البواصة التي م م مود الحامل على الساحب  
ايطالبة في محله وسما يرى في هذا السند ان المدين يسعى لدفع القيمة  
في محل اقامة الدائن نجد ان حامل البواصة يذهب الى محل المدين  
المسحوب عليه يقص القيمة ودا م يدفعها يرجع الى محل الساحب  
يعحصل عليها

وحيث كان في سند الاقامة ميرة مكان هو يقرق من هذه الجهة عن  
سند الامر ومع ذلك هو محدود من جهة سندات الامر فام يتعرض  
قون التجارة لبحث عنه على حدة وان تكن المادة ال ٢٨ عدته على  
حدة من المملات التجارية عندما قالت ( والتعويلات التي تكتب في  
ما يتعلق بالقرود ونقل وتحمل من موضع الى آخر لتمطى لاحد من الناس  
ومن اللازم ان يذكر في سند محل الذي سوف تؤدي به القيمة

واما ان لم يذكر ذلك فيعتبر محل كتابة السند محلاً لدفعه ويقعد  
السند مزينة نقل النقد من محل الى آخر من غير سند الامر  
ثم ان البروتستو على سند الإقامة محري في المحل المدين لاوله الذي  
وليس في محل اصداره

واما ان لم يعين في سند محل الإقامة مدي سيؤدي فيه مدين بل  
ذكر هبط اسم المدينة التي فيها ذلك المحل كقول بروت دون ذكر في  
محل إقامة ولان ذلك يكفي

ولكن حراً الى ما يمكن حصوله في مدين الكبيرة من الشقة  
على المديون في ان يجد الذي كتب السند لأمره فسمي بالثالث المشتقة على  
المديون كان تعيين محل الإقامة في سند أكثر مدد و مدة دة التعاد

### البونو المفتوح Billet au porteur

سند مفتوح

هو سند يتضمن بياضاً محال الذي في يده ذلك السند يقص  
قيمته وهذا صورته

منابع ستين ذهباً عنماية لا غير

اتعهد المدفع ستين ليرة عنماية ذهباً الى من يبرر هذا السند

بروت في ١٧ تشرين اول سنة ١٩٢٧ كاتبه

تاجر قطن في سرقايس

يوسف

غير ان مدونة عمل مات هذا اسد وسحب تعاطيه تبين لها ان  
صبر بكدت منه عمل محض من اعمه اعمه اذسية في ١٤ رجب  
سنة ١٢٩٦ هـ وحتى ان امر مسوح مدونه

على ان عصف من هذا لالاء هو حارسه من ابرز التجارية التي  
للبنانصة وتقرله مفره اسدات المدونة هي سدة عديدا  
و... و... في اسدته بكونه هي مستشاه من ائبع امذكور  
لاها اورد رسميه

### امر اسدنة

هو سدة تفحص الامر من اميون شخص آخر ان يدفع عن ذمته  
مقدر دين في اسدو... لامر - Mandat  
وهذا سورة

في خواص وال... حري في سوق الطويلة في بيروت  
حين برر هذا اسد لمصر كما انهوا في خواص طوس او لامره  
ممنع سبعين اسد مصرية هي في ذمتي هذا احواس قيدوه علي في  
الحساب

بيروت في ١٥ محرم سنة ١٣٥٥

كانه

احمد

وهذا النوع هو حقيقة نوع من البنانصة التي تضمن جميع شروطها  
من تضمن جميع شروط الامر في اسدته كل البنانصة والا فهو امر

تأدية ولا شروط معيرة المكار ويمكن ان يصدر من تاجر في بيروت  
الى تاجر آخر فيها وهو انما أحدث لاجل ذلك

### مكتوب الإعتبار *Lettre de credit*

هو مكتوب مطبوع آخر لاحد من الاساسين من مكانه لآخر  
مقيم في بلدة اخرى ان يودي الى الخايل ان يكون ممعاً معباً وغير  
ممنوع من نقد وايت صورته

حرم من سبب في ما

اعطوا السيد فلان مبلغ الف دينار ذهباً ومصارف بطاب  
وحتى مقدار كذا وميدوا عليه في حساب احمري

بيروت في ١٦ شبط سنة ٩٢٦

الصراف

ورس

واعلم ان هذا لا يرق بغيره خبره

وهي ما يسمى بحار كرا دي ون كانت مع ميس هي محدودة

وان كانت بلع غير ميس هي مفتوحة

وهذا لا يرق كبره حسب ما في الاحداث وان انغريين

من الادع بمعون عاذا من هذا لا يرق موحده الى مروع المصروف

التي عرو في من الكايتها

وهم يستعصم من يد من تدور الشك اي احظه من مصروف

المقتر في البلاد التي تصد اليها و اسفر بها

## قانون الشك

وإما دكروا هه دون الشك نصه فلا راء في حجه لى البحث  
عن اوراق « شك » عيها ادا ان بالتفصيل «وارد في هذه لقة وب  
كها به وعية والبك النص

## قانون الشكاك الموقت

في صدار الشك وشكك

مادة ١٠ ( يجب ان ينص ص الشك «ولاً» ككاه الشك في من السد

ناب التوكين ناء، مبالغ ممي الا قيد وشروط

فائلاً اسم الواجب عليه الاداء

ر بعد بيان امكان الواجب به الاداء

حاصلاً مكان اصدار الشك و تاريخ اصداره

سادماً امضاء من وضعه في موقع الدول

مادة ١٢ لا يعد السد شكراً اذا قد شرط من الشروط بيه في

المادة لسفه لاي الاحوال المسه في الفقرت الآتية - واد م يمين

مكن الاداء بصورة مخصوصة وان كان مسطر بحاب اسم المخط هو

مكن الاداء وانه المخط مع والشك الذي لا يمين وه مكن الاداء

يعد واجب الاداء في مكن صدوره وان لم يدكر به محل صدوره عند

اه صدر في اي مكان مسطر بحاب اسم الساحب « خلاف يكان

## فليس بشرط في الشك

(مادة ٣) «عاجب» إصدار الشك على كل من كان لديه عقود موقوفة تحت أمر الساحب ووفقاً لقوله صريحه، و«صنية» توجب على المخاطب ادعاء بيعته، ومن حرج شكراً في موقع تداول ولم تراخ فيه الشروط المبينة في الفقرة السابقة أو لم ينطرق لحل في صحة العقد من حيث هو شك وإما آخر تاريخه لا عبرة به يعقب وفقاً للمادة (١٥٥) من قانون الحراء.

(مادة ٤) يمكن كتابة الشك يؤدي إلى شخص معين أو لأمره، ويمكن سحبه أيضاً يؤدي إلى حمله كما أن من الممكن أن يكتب لأمر صاحبه بأدات. أما الشك الذي يجب على صاحبه سحب يؤدي إلى حمله فيعد كأنه لم يكن.

(مادة ٥) يجب الشك على صراف (سكبر) ولكن لو سحب على شخص آخر فذلك لا يحل بصحته من حيث هو شك.

(مادة ٦) إن الساحب صامن بالأدعاء، وإد شرط في الشك عدم ضمانه فذلك باطل كأن لم يكن.

(مادة ٧) كل نوع من الشك إلا الشروط أدولاً لحمله فإن للفقن نظرياً الأخير ولو لم يكن مكتوباً للأمر بصورة مخصوصة، وقد كتب الساحب على الشك عبارة «غير مكتوب للأمر» أو ما يؤول إليها من التعبير فلا يكون الشك حينئذٍ قابلاً للنقل إلا شكل حوله عدية.

وإن حكمها

(مادة ٨) كتب الخوالة (الخمر) بلا قيد وشرط وكل شرط عقت به الخوالة يعد كأن لم يكن وخوالة من سبق له الخوالة شرط الاداء في الحال ومثله خوالة بعد موت . وما عدا ذلك طبق لكل من وقع امره به في قديم الزمان المؤدى في حاله يعد أنه عطي الساحب كونه أو لم يكن مسؤولاً وحواله على المدعى طبق هي في حكم الآثار ولكنه يستثنى من ذلك ما وكل به طب عدة مؤسسات وكات الخوالة قد كانت في قديم الزمان في غير المكان الموحود فيه المؤسسة المستحقة عليه الشك

في حكمه

٩٩. الشك لا يمكن منه . ومعلوم . في يسر عليه بعد كان . يمكن  
١٠. يمكن اتونق من اداء الشك باعطاء الكفالة المسماة  
أولاً وهذه الكفالة يجوز ان يعطى من شخص ثالث فضلاً عن  
المدعى حتى من جهة من اوصو الشك ويمكن ان تطبق على الشك  
مواد ورون المتبعة بأوال السفينة « التولية »  
١١. يجب اداء الشك حين الاطلاع . وللمدعى حلا  
من وجب آخر بعد من حيث به شك كانه . يمكن  
مادة ١٢ يجب اداء الشك ليحضر في عشرة أيام . كان ادائه



في محل اصداء وفي مدة شهر اذا كان دونه في مكان آخر  
 ١٣٥٠ د سحب الشك في مكانين مختلفين قويمهما فيوم وصومه  
 في موقع تداول يحول الى ايوم مدي يقبضه من تقويمه من الاداء  
 ١٤٥٠ د واذ الساحب وظهر عده هبته مد خراج  
 الشك الى مرفع التداول لا حلال تحكيمه

١٥٥٠ د فسبح وكافة مستعدة من الشك في مبدى الحكم  
 بعد مضي مدة ورده وروا صاحب وضمن عمم لمحطوب بصياغ  
 الشك او بدحوه في عهدة شخص ثلث عهده احتياجية فلا تترأذمه  
 احد طلب مدي د لآن ثلث دحوه في عهدة ذي اليد صورة لا مشروعة  
 و د + مسيح الوكاه حتى يحطط حتى اداء الشك حتى بعد مضي المدة  
 ١٦٦٠ د دي لمحطوب قيمه شك كان له ان يطلب من  
 حامل شرح يبيد ومن يسبح وتسمعه و يحمل ان يبنى اداء المص  
 واداء مع المص كان يحاسب ان يطلب سطر دك على الشك وان  
 يعطى وصلاً

١٧٥٠ د الشك لمسحوب على صحيفته الداخلية خطا  
 منور من لا يمكن دونه لا يعرف (بانكر) والخط المذكور يمكن  
 من خطه من حب وحب وحب ان يكون عه او حصاً من لم  
 يكتب من الخطين شي وكتب خط صرف او ما به دة او اعط  
 وشركاؤه وخط عه وادرج من الخصم من صرف وخط المذكور

ح ص . والخط العام يمكن تحويله إلى خط خاص ولكنه لا يمكن تحويل الخط الخاص إلى خط عام . والشك الخارجي خطاً خاصاً لا يمكن ادّؤه لآلة الصراف المعين أما إذا لم يكن هذا الصراف مريداً قص المقود بدائه فيمكنه أن يستيب عنه صراف آخر . ومن الممّوع نحو الخط واسم الصراف المعين . وإذا كان الخط عاماً أدى الخطب شك غير صراف أو كان الخط خاصاً أدى غير الصراف المعين كان مسؤولاً عما تسبب في ذلك من الضرر ومع هذا فلا يمكن أن يتجاوز مقدار الضرر والخسارة قيمة الشك

( مادة ١٨ ) للساحب أو الحامل . يكتب على صحيفة الشك اندخله عبارة « سيدخل في الحساب » خط عريض أو يكتب عريضاً « دخل ومع بذلك اد . شك مقدّري هذه الحال نفس الشك صورة حثية وقصّوه على هذه الصورة يعادل الأدلة قدماً ومن احاطت به ترد ع . « سيدخل في الحساب » التي كتبت على الشك ولاحلال هذه العبارة يوجب مسؤولية المذهب عما يتسبب من الضرر ومع هذا لا يجوز أن يتجاوز مقدار الضرر والخسارة قيمة الشك

في الرجوع عند عدم الاد .

( مادة ١٩ ) دالم يؤد الشك الذي ترد في واه كان للحامل أن يتخذ حق الرجوع على الساحب والتجدين وغيرهم من المديوين ومن اللازم أن يشت أراز الشك وعدم دائه

أولاً بورقة رسمية أي : وتستوعب عدم الاداء  
ثانياً : تعين يوم لاداء و شرح مؤرخ من مخاطب يكتبه على  
الشك

مادة ٢٠ : ان روثه توعدم الاداء يجب تطييمه قبل انقضاء امد  
المعية للامر

( مادة ٢١ : - واداة و انحادرة شقيقة بحق رجوع حامل  
وكفالة المحيلين لعدم اداء السندحة والسند للامر معد صدق مهام قبول  
يجري حكمها على الشك

في - - - - -

مادة ٢٢ : ان الشك الذي يوضع موضع التدويل في مال  
احدى الدول يؤدي في مال دوله اخرى او في اقسام مال مال  
الدولة عنها الفاصل بين المحر يمكن ان يسحب سنداً متعدد مطابقة  
معه ولكن سائر من ذلك الشك الذي يؤدي لحمله . ويجب ان يحوى  
هذه السند لاعدد المرفومة على متن السند فان لم توجد هذه عدت كل  
سند من هذه السند شكاً على حد

( مادة ٢٣ ) ان الاداء الواقع على حدى السند يستوجب بره  
و و شرطه مطلق الحكم - في السند

ومن قبل السند الشك لاشخاص مختصين مسؤول عن جميع السند  
الحاوية معه المحل ومن جاء به من المحيلين انهم تردت السند

في سنة ١٣٣٠

(مادة ٢٤) لا دعوى الحق لحق الرجوع على المالك والمجبرين  
تسقط عملي سنة اثنى عشر اعتباراً من انقضاء المدة خمسة ايام من اقرار  
حق الرجوع لبي تمام من احكام مقدمهم الى حسن ومهم على المالك  
تسقط عملي سنة اثنى عشر اعتباراً من يوم دعوى حسن ومهم لم يوافق  
او من يوم اقيمت عليه دعوى

(مادة ٢٥) من هذه المدة اثنى عشر من تاريخ اقراره ٢٤ جادي  
الاول سنة ١٣٣٢ و٧ نيسان سنة ١٣٣٠

نهي عملاً عن ترجمة مرحوم ساجد

—————

# المقالة السابعة والثلاثون

## حرور الزمان

لاصل - حتى لا يستقيم - من وقتته بعد  
 لكن طرأ في - بركه لأدع مدهد في شيء في مدهد حده  
 طاه. وطرأ في - مدهد حده - مدهد وطرأ في - لا - مدهد  
 مدهد في مدهد تحب بوجه مدهد كل - مدهد وطرأ في - مدهد حده  
 شرح - مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد  
 مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد  
 مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد

وقد تم شرح في - مدهد مدهد مدهد في حال مدهد  
 من مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد  
 و مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد  
 و مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد  
 مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد  
 و مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد  
 و مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد مدهد

الحقوق العامة كشراء القرية كما جاز في المحلة

## مرور الزمان التجاري

واما في التجارة فمرور الزمن يختلف باختلاف المعاملات فهو إما  
 يقسم الى قسمين قسم عادي تابع لاحكام المحلة  
 وقسم خاص تابع للمدة يمتد في امور خاصة  
 من كان السند تجارياً فإزالة عن مفتحة او سند الامر كان مرور  
 الزمن التجاري فيه خمس سنوات كما ورد في المادة الـ ١٤٦  
 واما كان السند الامر ولكن لا يقبل الخو له تجارياً لسبب من  
 الاسباب الواردة في الفصل بخصوص مدى عقده لسندات الامر فمدة  
 مرور الزمن فيه خمس عشرة سنة كما وكان السند مصرفياً فمن لا يحق له  
 الاشتغال بالتجارة فمدته الاثني عشر سنة وكان يشتد عن معاملات عادية  
 واما في حدة مرور الزمن التجاري فلا تقل لاعداد المقبوله في  
 مرور الزمان عادي لان لاعداد الواردة في المحلة قطع مرور الزمان  
 لا تنطبق مرور الزمن التجاري كما لو كان مدعي مستمرته دفلاً لحسب  
 له مدة سفره وذلك قرر من المحكمة بتقدير ثمانية عدد ١١٦ في ٥  
 تشرين اول سنة ١٣٢٩

غير ان وعدة مرور الزمن التجاري لا تمنع من سماع لدعوى  
 كلها تجمع من قبول الانكسار التي مر عليها الزمان ويبقى للمدعي

حو تخايف ائمين محاسب ولذلك فهي تسمع الدعوى وتقرر بناء على  
الطلب تخفيف المدعى عليه ائمين

ولو لم تكن لدعوى مسموعة بنا امكن تخفيف لئمين لان اللئمين  
لا تقرر الا في دعوى مسموعة فبدي سقط مرور الزمن التجاري اعما  
هو حق اثبت الدعوى بالسداد التي مر على استحقاقها خمس سنوات  
واما اللئمين فهي حاتف المدعى عنهم او وديتهم عند موته على ان  
ليس عليهم بعد الان دين او اهم يقتضون من دون احتيال انه لم يبق  
على مورثهم دين ما

والقانون صرح في المادة ١٤٦ ان لسداد التي يمر عليها هذا  
الزمان هي البوالص او سددت الامر التي يوقعها التجار والماعف والصيارف  
او التي تعطى لاجل مواد تجارية

وصرح ان مبدأ مرور الزمان عليها من تاريخ العروتستو  
ومعلوم ان العروتستو تجري بعد اربع وعشرين ساعة من الاستحقاق  
فيكون مبدأ مرور الزمان التجاري اليوم التالي تاريخ الاستحقاق في  
البوليصة واليوم الاول من الاستحقاق في سددات الامر التجارية  
واذا اقيمت الدعوى وترك مدة مرور الزمان تحسب المدة  
من تاريخ ترك الدعوى في المحكمة

في التقاويم المتبعة في قاعدة مرور الزمان  
اسا في هذه البلاد تقع عدة تقديم منها القمري الهجري ومنها الشمس

وهو فويزان شرقي والغربي

وسريعه لاسيما حماية سلاميه . والقوم الشرعي عده  
هو الهجري . وكان لاصل ن تحسب مدة مرور الزمان على الحساب  
الهجري

غير ان كتاب المروء الاخرى مقبولة لذي الدوله من جميعه  
الامة قروا عسر ثوبه شمسي في تأجيل الديون والحكومة كانت  
مع احساب رومي في معاملاتها

ففي اول طرا الى بغداد فتمت رسميه ترى اهم كاو يؤرخون  
بثبته امالات تاريخ هجري راجع رومي فيقولون مثلاً حكماً  
وحاشا عسى في ٢٤ حادي . ول سنة ١٣٣٢ و ٧ نيسان سنة ١٣٣٠  
رجل ذلك كان مسؤولاً . في تاريخ سنة ١٣٣٢ شمسي . ولكن  
بعدة شمسيه تمت مدة مرور زمن حتى ذلك السند او الهجرية في  
ذلك تمصيل اذني

١) ان كان موعد الاستحقاق هجري فمدة مرور الزمن اهدي  
واتحاري هجرية

(٢) ان كان موعد الاستحقاق شمسياً غريب وشرقي فمدة الاستحقاق  
شمسيه مدة مرور زمان . لحساب الهجري في لادور اعديه

٣ المحكمه الاستاذ في لخطه في لاسنة قراره ان كان تاريخ  
السند وموعد استحقاقه بالحساب شمسي . فبذلك تحسب على الحساب



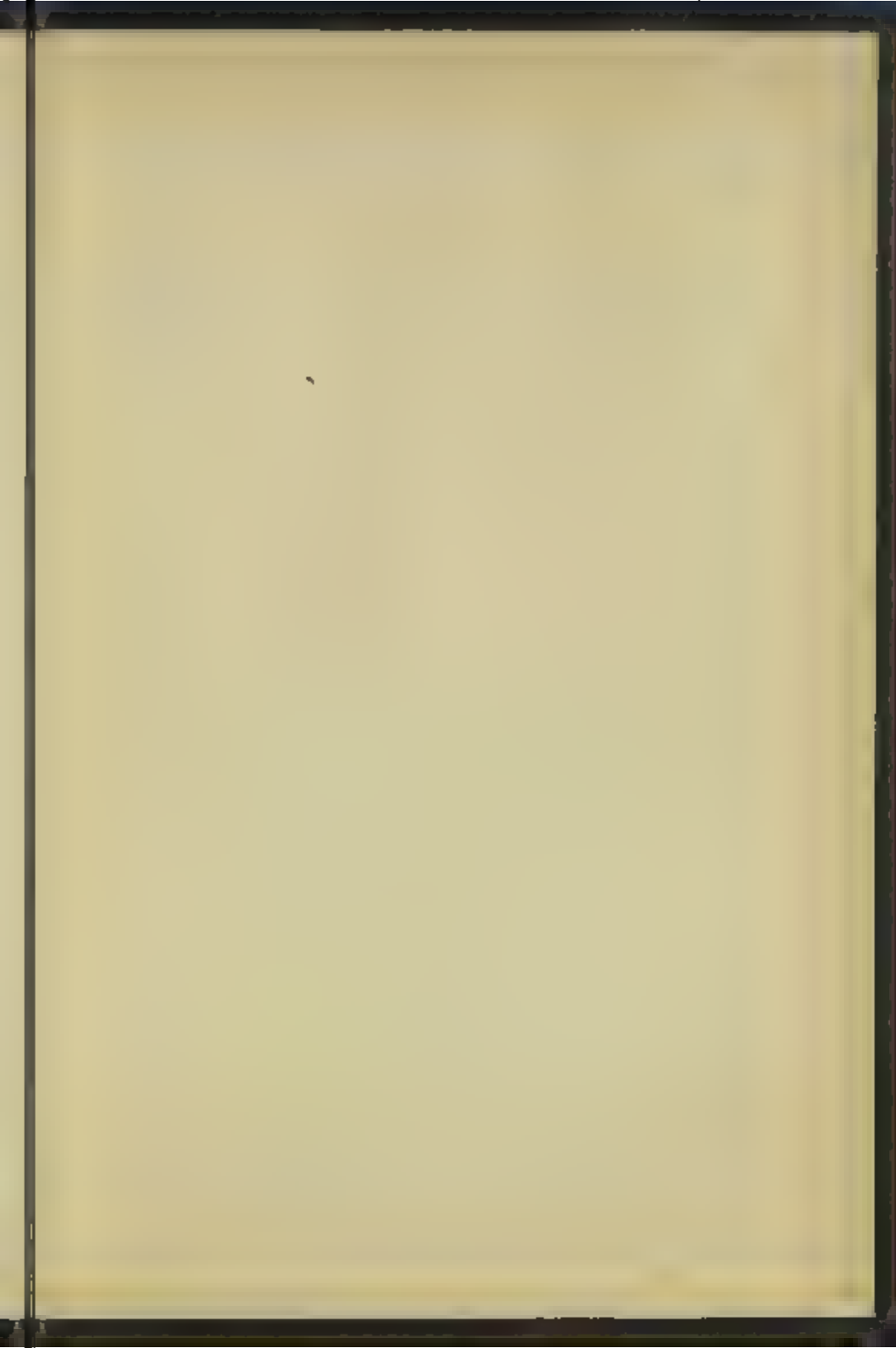
الشمسي أي من نوع القومية محرر في السند  
 ١. دي ان مرور زمان بحال يباع عدة تاريخ السند واستحقاقه  
 وفي هذا القدر كونه الآن وموسم في البحث عن في الموضوعات  
 التجارية لقسم الثاني من هذا كتاب

تم نوه ندلى طبع هذا الكتاب يوم الثلاثاء الواقع في السادس من  
 شهر اذار سنة ١٩٢٨

بمؤلف

يوسف رحرد





# فهرس الكتاب

| صفحة |   |
|------|---|
| ١    | المقالة الاولى - علم الحقوق ١ ، حقوق بمعنى اشرايح ٢ .<br>تقسيم علم الحقوق ٣ .   |
| ٧    | المقالة الثانية - ربيع الحقوق التجارية ٧ ، قون التجارة<br>الافراسي ١٥ ، قون التجارة الممالي ١٦ .                                |
| ١٨   | المقالة الثالثة - في الشروط الاساسية لحقوق التجارة ١٨<br>السرعة ٢١ ، الامة والثقة ٢٢  |
| ٢٣   | المقالة الرابعة - مبادئ اولي وترتيب ٢٣ ، المادة ٢٨<br>من دليل القون ومعاملات المدة والتجارية ٢٥ ، شروط<br>المعاملات التجارية ٢٨ |
| ٣٢   | المقالة الخامسة - شرح المادة ثمانية لاهيات ٣٣ ولي<br>الصغير ٣٥ كذا وصي والولي في التجارة ٣٦ ، الموعون<br>عن التجارة ٣٨          |
| ٤٠   | المقالة السادسة - دور التجار الاحبارية ٤٠ ، الدفاتر<br>الاحبارية ٤٢ ، الشروط التعاوية في تنظيم الدفاتر<br>الاحبارية ٤٥          |

٤٧ تقرر الس. ٥٤ في حكم و تميز محتويات السدور  
التي وردت ٤٧. امور السدور و تسمى ٥٥. الحساب  
الحري ٥٣ حكم و نتائج الحساب الحاري ٥٤.

٥٦ المقالة الثامنة الشركاء - شركات العدية ٥٧. الشركاء  
التي وردت ٥٨. تميز في لشخصه حقيقة والشخصية  
التي وردت ٥٩ في ٥٠ بين شركات مدنيه والتجارية من  
فروع ٦١

٦٤ اربعة لاسمه رأس مال الحري ٦٤. رأس المال  
والعطل والضرر نتيجة حسب التحير ٦٨. الفرق بين  
كون لا يمس ومنافع رأس مال شركة تجارية ٦٩

٧١ المقام الشرعي الكوليكتيف ٧١ عنوان شركة ٧٢  
النص من والتكامل في الشركة ٧٤ اذلة الشركة ووكان  
المأذونين بالامضاء عن الشركة ٧٤ صلاحية مدير ٧٦

٦٨ اربعة الحديثة شركة - تنظيم نقب ولات و سحابها  
و مصدقها ٧٨. إعلان شركة ٧٩ تحديد الشركة بمديره  
سنة ٧٩ فتح الشركة من مهلة مدتها ٨٠. نتائج عدم  
كل لشروط المدونة ٨١ في امتياز الشركة الكوليكتيف  
من غير ٨٣ في تقسيم الارباح والخسائر ٨٣. فيما بين

هذه الشركة وشركتها : راسه من واقع وحلاف ٨٤

٨٦ رتبة ثمانية عشرية الشريكة. قوة ٨٦

وہی شرکت اقوماتیت و بقاریت ۸۸ فی مسؤولیت

۱. شرکت ۸۸

عنوان اشترکہ ۱۹۹۶، ذریعہ اشترکہ ۱۹۹۶ ذکر جمعہ اشترکہ،

في الامار ٩١. في مرجع دعوى الشبك، على اشركه ٩١.

طهور دین بعد از نماز

القرود الميتة لعدة ٩٠، المرق من قلوب ميتة مديّة

واقفوں کے نام ۹۹

٩٨ المدة اثنتى عشرة اشركه معه الا وسم ٩٨

في شروط تأييد شركة و ج ١٠١

١٠٤ اربعه اربعة عشر شرط لاول من شروط ترتيب

شركة الاوجم ١٠٤ - محمد الثاني ١٠٤. الخرطوم

١٠٧ السيرة الرابع ١١٠ شربة الخوص ١١١ شربة

السادس ١١١ شرط الم ١٢

١١٣ مئة و خمسة عشرة مدير شركة ١١٣ الجمعية العمومية

لدار الشركة ١١٤ هيئة العموم ١١٦ مجلس لإدارة ١١٧

مجلس الشريعة ١١٩٤ م - مجلس الحكومة ١٢٠٠ م

| صفحة |   |
|------|---|
| ١٢١  | بقية الـ تسعة عشر - شركات الاجنبية ١٢١، شركة  |
|      | محصنة ١٢٣                                     |
| ١٢٨  | التي لم تكن مسجلة - مبيع الشركات وانسحاب ١٢٨  |
|      | لاحول اتي تسجل شركة من ١٢٩ في مبيع            |
|      | شركة واحدة من قبل محكمة ١٣٢                   |
| ١٣٥  | في اثني عشر في صفحة لشركة ١٣٥ - في            |
|      | ١٣٧، طائف المصير ١٣٧، يحدث بعد المصحة ١٣٩     |
|      | تقسم الموجودات ١٣٩ في الحكم ١٤٢               |
| ١٤٣  | بمعد - تسعة عشرة - دلال والسمار ١٤٣ في وظائف  |
|      | الدلال والسمار ١٤٦ في شركة الدلال والسمار ١٤٩ |
| ١٥١  | التي عشرة - تنظر القومسيون في متوسط ١٥١       |
|      | بحري في متوسط حكم - وكيل ولائمين ووديع        |
|      | اشريه مع حكم - وانظر ١٥٥، بين القومسيون       |
|      | العمومي والقومسيون الخصوصي ١٥٩                |
| ١٦٠  | بقية الواحد والاربعون في حقوق او - موقوف ١٦٠  |
|      | في متبرع مطلق قومسيون في سائر دعي موكل ١٦٥    |
|      | دعي الدون - رد ١٦٦ - به ١٦٧، - مدعى           |
|      | والمصير والآخره ١٦٨                           |

- ١٧٠ مائة اشديد ومشرون في قومسوني منحصص  
لتعطي كل نصيب ١٧٠ كذا في العهد وهدم والسر  
عند عدم قيام ١٧٢ في نصيب مد الشراء وحين  
قيمتها ١٧٥. قوته لأربعة ١٧٥ في المكربين شعين  
في نقل في الميلاوي ١٧٧
- ١٧٩ مائة اشديد ومشرون فيما تحت عدايدل المص ١٧٩  
عند حصول مائة على الاشياء ولا مع عن تسام ١٨١  
في اخره نقل وكيفية تحصيل ١٨١. في اسباب  
الحكم ١٨٢
- ١٨٧ مائة اربعة واثرون السندات التجارية ١٨٧  
المستحقة والبريد في الشريعة الاسلامية وعند الامم ١٨٨  
في مذهب الامم المتحدة ١٩٥
- ١٩٧ مائة اربعة واثرون في مذهب الامم المتحدة ١٩٥  
والمستحقة موقوف ١٩٧ في مذهب الامم المتحدة ١٩٩  
قواعد مهمة تتعلق في احدى مذهبين ٢٠١ ومائة اصحاب  
الامضاء ٢٠١. في شروط المصدق ٢٠٢ شرط الاول  
مؤيد لا يمكن ٢٠٢ شرط ثاني مذهب ٢٠٢ الشرط  
الثالث مقدار قيمة ٢٠٢ شرط رابع مذهب ٢٠٥

شرط خامس احسن المويجة ٢٠٦ الشرط السادس محل  
 ٢٠٦ شرط مع كيفية وصول بدل المويجة  
 في الساحب من مسجوب الامر ٢٠٧ شرط الثامن  
 مع مسجوب ٢٠٧ شرط مع امضاء الساحب ٢٠٨  
 شرط العشر العاشر ٢٠٩

٢١١ مدة المدد و مشرو - الشروط لاختيار ٢١١  
 الممول والامر والبيع ٢١٣ مع البيع ٢١٧  
 جميع في ٢١٧ بيع الامر ٢١٨ صور تحرير  
 المويجة ٢١٨

٢٢٠ مدة المدد و مشرو - في ٢٢٠ مويجة ٢٢٠  
 في مقر الواء ٢٢٠ في قول المويجة ٢٢٠

٢٢٨ مدة المدد و مشرو - في ٢٢٨ مويجة ٢٢٨  
 في الفرق من قبول مالا اعتبرت و قبول : توسط ٢٣١  
 في ما او تقدم توسط شخص عديدون ٢٣١ في آخر  
 الخ من عن مراجعة توسط بعض القيمة ٢٣٢ . في  
 الكيل من المرح يسمى ٢٣٣

٢٣٥ مدة المدد و مشرو - الكفالة المتسلسلة ٢٣٥  
 كلفة مدة المدد ٢٣٧ كلفة مدة المدد ٢٣٨



## في شروط تحقيق ك ٢٣٩

- ٢٤٢ القيمة الثلاثون في حول الاحوال لاستحقاق ٢٤٢
- ٢٤٧ القيمة او حدة ثلاثون في خبرو ٢٤٧ في الشروط  
 الاربعة عشرة خبرو ٢٤٨ في المرحع ٢٤٨ في بيان  
 احد قيمة وكيفية احده ٢٥٠ في بيان اسم المحال له او  
 لامره ٢٥٠ في من انصه تحيل وحقه ٢٥٠ في الخبرو  
 القصة ٢٥١ في مسؤولية حمل سد خبرو وقصة ٢٥١  
 في مسؤولية تحيل سد خبرو وقصة ٢٥٣ في كناية  
 الخوة على الواصفة ٢٥٣ في لامصه على بيان ٢٥٥  
 في الرجوع عن خبرو ٢٥٦ في خبرو بعد الاستحقاق ٢٥٦  
 في خبرو مد ولس يحط ٢٥٧ في خبرو المرحع ٢٥٨  
 في الموصه في خبرو ٢٥٨
- ٢٦١ القيمة الثلاثون في اداء قيمة الموصفة ٢٦١ في  
 الاداء العادي ٢٦١ في الدفع في الاستحقاق ٢٦٤ اجمع  
 والتفصيل ٢٦٥ في احبار الامن على اقتض قس  
 الاستحقاق ٢٦٧
- ٢٦٨ القيمة الثلاثون في نقد الحامل اهتبه التجارة ٢٦٨  
 في صاع الموصفة ٢٦٩ في الكون ٢٧٠ في اثبات

ضياح الوليصة ٢٧١ . المتوسطية ٢٧٣

٢٧٧ المة الرابعة والثلاثون واحدة على الوليصة وحقوقه  
بعد حلول الاجل ٢٧٧ المجل ٢٧٨ المجل بمصصة سحب  
البروتستو ٢٨٠ المجل لاقمة الدعوى ٢٨٢ في حقوق  
الحاصل ٢٨٤ حق الحاصل طلب فاس مديون ٢٨٦  
حق الحاصل سحب بوليصة جديدة على الساحب الاول  
وهي مانسبه اردت ٢٨٦ حوالا الى طلب الاس  
المديون ٢٨٦

٢٨٩ المة الخامسة والثلاثون - في حقوق غير الحاصل وحقوقه  
المسحوب عليه ٢٨٩ الساحب ٢٨٩ في المحالين وكملا ٢٩٠  
في البروتستو ٢٩٠ الرد مبيع ٢٩٢ . الرلا ٢٩٤

٢٩٧ المة السادسة والثلاثون السد لحرر الامر ٢٩٧ في  
العرو بين السد للامر والسفحة ٣٠٠ في الوليصة  
السفحة والسد للامر ٣٠١ . في سد محل الاقامة ٣٠١ .  
في السد للحمل ٣٠٣ . في امر اذنيه ٣٠٤ . مكتوب  
الاعتبار ٣٠٤ وول اشك ٣٠٦

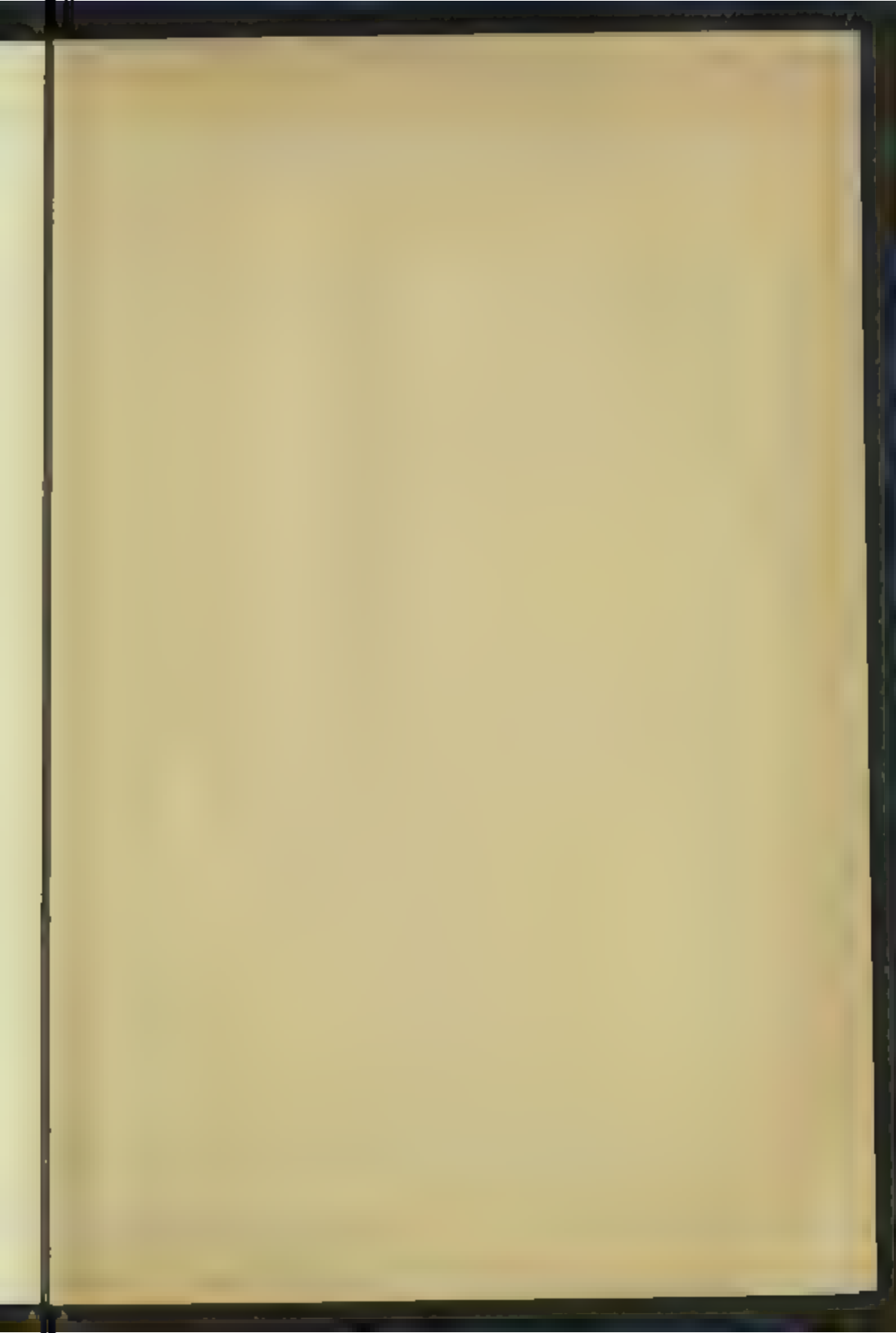
٣١٣ بقية الساعة والثلثون مرور الزمان الشرعي ٣١٣.

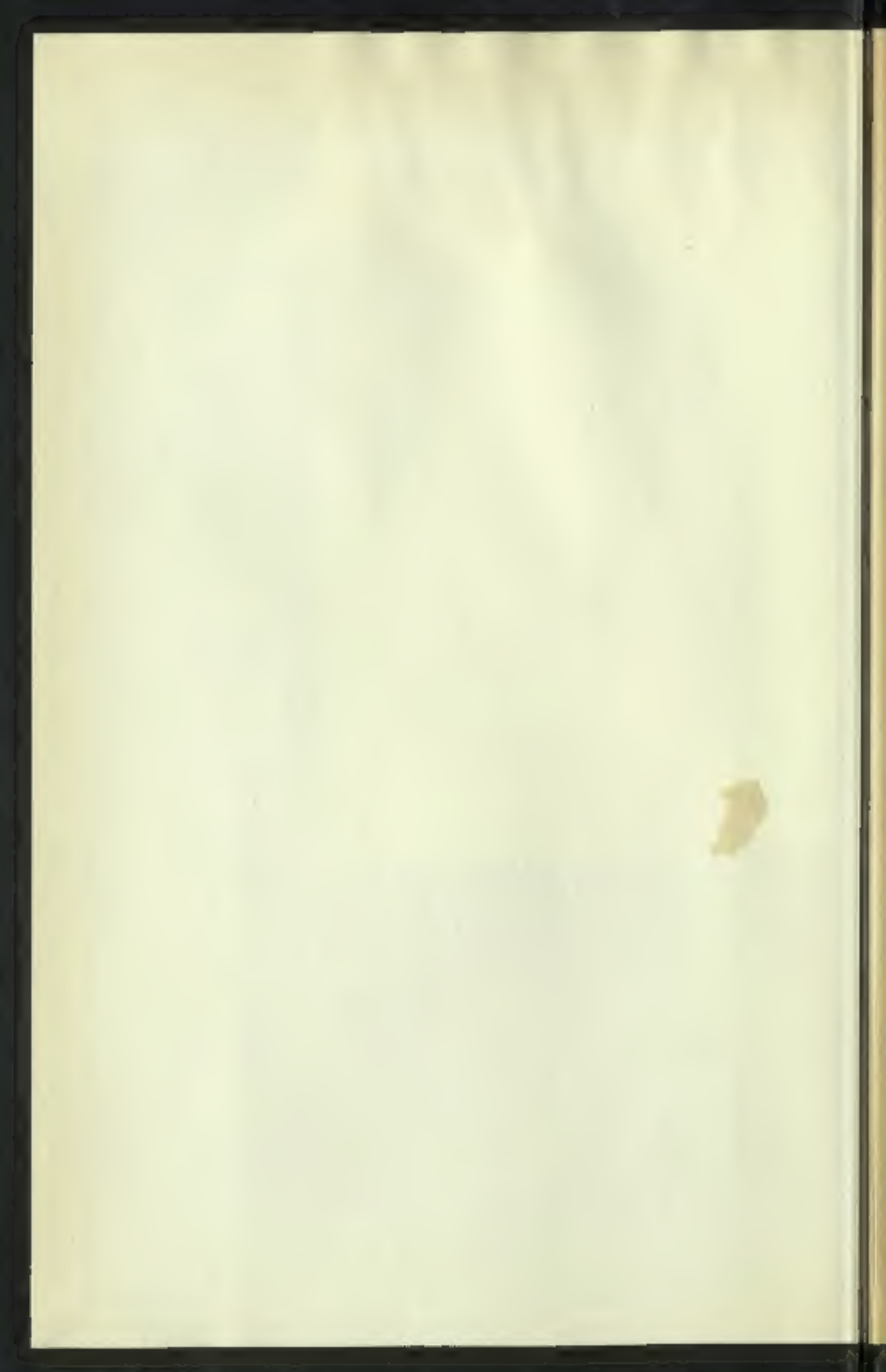
مرور الزمان الحادي ٣١٤ التقويم الشريعة في عدة مرور

الزمن ٣١٥

وتنبيه وقع من العلاط طبعه لا تحق على المطالع الكريم

فمنه رايه ع

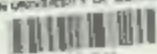




[illegible]

W.A.U.B. LIBRARY

CA347.7:Z21tA:v.1c.1  
زخريا يوسف  
التجارة البرية  
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARY



81400348

CA:347.7:Z21tA

v.1

• زخريا

• التجارة البرية

CA  
347.7  
Z21tA  
v.1

